عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين

Factors Effecting Achieving Food Security in Palestine

أحمد أنور عبد المجيد حمد

رسالة ماجستير

القدس _ فلسطين

1442هـ/ 2020م

العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين

إعداد

أحمد أنور عبد المجيد حمد

بكالوريوس إحصاء تطبيقي من جامعة الأزهر _ غزة (فلسطين)

إشراف الدكتور: نبيل عبد الرحمن أبو شمالة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة
من معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1442هـ/ 2020م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين

اسم الطالب: أحمد أنور عبد المجيد حمد
الرقم الجامعي: 21811460

المشرف: الدكتور نبيل عبد الرحمن أبو شمالة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2020/12/28 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور نبيل أبو شمالة التوقيع.....
2- ممتحناً داخلياً: الدكتور ثمين هيجاوي التوقيع.....
3- ممتحناً خارجياً: الدكتور أحمد أبو شعبان التوقيع.....

القدس- فلسطين

1442هـ/ 2020م

إهداء

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد طريق العلم لي... **والدي العزيز د. أنور حمد**

إلى سر نجاحي وقوتي ومعلمتي الأولى... **والدتي العزيزة أ. أنعام حمد**

إلى السند والقوة والأمان.... **إخوتي وأخواتي.. المهندسة: رندة حمد وزوجها المهندس: نادر حمد وزوجته، المهندس: عامر حمد وزوجته، الدكتور: رامي حمد وزوجته، الأستاذ: تامر حمد، الأستاذة: ريم حمد، ناصر حمد**

إلى الذين أحببتهم وأحبوني.... **أصدقائي الأعزاء**

إلى الأكرم منا جميعاً... **الشهداء الأبرار**

إلى من علمنا الصبر... **الأسرى البواسل**

إلى من تحمل مرَّ الحياة من أجل الوطن... **فقراء وجوعى فلسطين**

الباحث/ أحمد أنور عبد المجيد حمد

إقرار

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي معهد أو جامعة أخرى.

التوقيع:

أحمد أنور عبد المجيد حمد

التاريخ:

شكر وعرفان

يشكر الباحث أولاً وأخيراً الله سبحانه وتعالى على نعمه ويحمده على فضله عليه بإتمام هذه الدراسة ويرجو الله أن ينفعه بها وكل من يطلع عليها

قال رسول الله ﷺ " **من لا يشكر الناس لا يشكر الله** " يتقدم الباحث بالشكر الجزيل من الأستاذ والمشرف الفاضل **الدكتور نبيل عبد الرحمن أبو شمالة** الذي أعطى هذه الدراسة الكثير من وقته وجهده وكان داعماً وموجهاً ومرشداً منذ بداية الدراسة حتى إتمامها بشكلها النهائي.

يتقدم الباحث بعظيم الشكر والعرفان من **جامعة القدس أبو ديس** لما تقدمه من معلومات ومعارف وخدمات علمية وعملية، وأخص بالذكر مديرة برنامج التنمية المستدامة وبناء المؤسسات في المحافظات الجنوبية **الدكتورة تهاني جفال** لما كان لها من الأثر العظيم في اكتساب المهارات والخبرات التعليمية لدى الباحث.

كما يقتضي الواجب أن يتقدم الباحث بأسمى معاني الشكر والتقدير من **الدكتور أحمد أبو شعبان** ممتحناً خارجياً، ومن **الدكتور ثمين هيجاوي** ممتحنا داخلياً على آرائهم الجليلة المُعطاة فيما يخص محتوى الرسالة.

كما يتوجه الباحث بجزيل الشكر والامتنان من **أعضاء الهيئة التدريسية** على جهودهم المبذولة خلال مسيرة الباحث التعليمية.

كما يخصص الباحث من شكره النصيب الوافر **للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة الفلسطينية** على إسهامهم في تقديم البيانات اللازمة لهذه الدراسة.

ولكل من كان له دور في إثراء هذه الدراسة ولو بحرف كل التقدير والعرفان

الباحث/ أحمد أنور عبد المجيد حمد

تعريفات الدراسة (Study Definitions):

1. الأمن الغذائي (Food security):

حصول جميع الناس في جميع الأوقات على غذاء كافي ومأمون ومغذي يفي باحتياجاتهم الغذائية، من أجل حياة نشيطة وصحية (Muzerengi Tapiwa, 2019, p21).

2. توفر الغذاء (Food availability):

توافر كميات كافية من الأغذية ذات جودة مناسبة، يتم توفيرها من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات، بما في ذلك المساعدات الغذائية (FAO, 2018).

3. الوصول إلى الغذاء (Food Accessibility):

وصول الأفراد إلى الموارد الكافية (الاستحقاقات) للحصول على الأطعمة المناسبة لنظام غذائي مغذي (WFP, 2018).

4. استخدام الغذاء (Food Utilization):

الاستفادة من الغذاء من خلال النظام الغذائي المناسب والمياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية للوصول إلى حالة من الرفاهية الغذائية حيث يتم تلبية جميع الاحتياجات الفسيولوجية، وهذا يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي (FAO, 2018).

5. استقرار الغذاء (Food Stability):

لكي يكون الغذاء آمنًا، يجب أن يحصل السكان أو الأسرة أو الفرد على غذاء كافٍ في جميع الأوقات، يجب ألا يخاطروا بفقدان إمكانية الوصول إلى الغذاء نتيجة الصدمات المفاجئة مثل (أزمة اقتصادية أو مناخية) أو الأحداث الدورية مثل (انعدام الأمن الغذائي الموسمي) ولذلك يمكن أن يشير مفهوم الاستقرار إلى كل من أبعاد توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستخدام الغذاء (AOAD, 2018).

المختصرات (Abbreviations):

AOAD	**المنظمة العربية للتنمية الزراعية**
ESCWA	**لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا**
FAO	**منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**
WFP	**برنامج الغذاء العالمي**
WHO	**منظمة الصحة العالمية**
WP	**البنك الدولي**
USAID	**الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**
UNRWA	**لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين**
FS	**الأمن الغذائي**
TR	**عدد السكان**
PR	**نسبة الفقر**
AVFP	**متوسط قيمة إنتاج الغذاء**
VFIE	**قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات السلعية**
PPP	**نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**
PUN	**نقص التغذية**
PAWR	**معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15–49 سنة).**
PPDWS	**نسبة الأشخاص الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل**
PPSS	**نسبة الأشخاص الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل.**

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين من خلال محددات الأمن الغذائي (توافر الغذاء، الوصول إلى الغذاء، استخدام الغذاء، استقرار الغذاء).

تمثلت حدود الدراسة في الحد الموضوعي المتمثل في التعرف على العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين، والحد المكاني المقتصر على دولة فلسطين، والحد الزماني المطبق من بداية مارس وحتى نهاية نوفمبر 2020.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، من أجل وصف متغيرات الدراسة وتناول الآفاق الاقتصادية للعوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين، وقد استهدفت الدراسة أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية)، حيث تم وصف متغيرات الدراسة من خلال استخدام المقاييس الإحصائية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة)، كما استخدمت الدراسة المنهج الكمي القياسي من أجل تحديد العلاقة بين المتغير المستقل (مؤشرات الأمن الغذائي)، والمتغير التابع (الأمن الغذائي) وبناء نموذج الانحدار المتعدد من خلال قياس أثر مؤشرات الأمن الغذائي على تحقيق الأمن الغذائي، حيث اعتمدت الدراسة على برنامج (Excel. 19)، والبرنامج الإحصائي (SPSS. V25)، والبرنامج الإحصائي (E-Views-10).

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها بوجود نسبة مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي في فلسطين، حيث بلغت 68% في المحافظات الجنوبية و11% في المحافظات الشمالية، كما أظهرت الدراسة بوجود أثر إيجابي لكلاً من (متوسط قيمة إنتاج الغذاء، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات السلعية) في تحقيق الأمن الغذائي، كما أظهرت الدراسة وجود أثر سلبي لكلاً من (نسبة الفقر، معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب 15-49 سنة، الاستقرار السياسي وانعدام العنف) في تحقيق الأمن الغذائي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها صياغة سياسات حكومية لحماية حقوق المزارع وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، من أجل رفع كمية الإنتاج من خلال استحداث خارطة إنتاجية وتنظيمها بناءً على الاستهلاك، كما أوصت الدراسة بالتركيز على برنامج التنمية الريفية الشاملة وتبني مناهج تنموية جديدة، مثل برنامج العناقيد الزراعية في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية وتعزيز سلاسل القيمة، واستعمال التكنولوجية الحديثة لزيادة الإنتاجية.

Factors Effecting Achieving Food Security in Palestine

Prepared by: Ahmad Anwar Abdelmajid Hamad

Supervisor: Dr. Nabil A Abu Shammala

Abstract:

The study aimed to identify the factors affecting the achievement of food security in Palestine, through the determinants of food security "food availability, access to food, use of food, and food stability."

The limitations of the study were represented in the objective limit that concerns about identifying the factors affecting the achievement of food security in Palestine, the spatial limit that limited on state of Palestine and the temporary limit that applied since the beginning of march.

The study used the descriptive and analytical approach in order to describe the study variables, as it deals with the economic prospects of the factors affecting the achievement of food security in Palestine.111

The study targeted the Palestinian National Authority "the West Bank and Gaza Strip." The Study variables were described by using statistical measures which are " arithmetic average, standard deviation and maximum and minimum values.
In addition, this study also used the quantitative standard approach in order to determine the relationship between the independent variable "Food Security Indicator" and the dependent variable "Food Security", as it used the same approach in building a multiple regression model by measuring the impact of food security indicators on achieving food security.
This study used Microsoft excel program as it used statistical programs which are " SPSS. V25 and E-Views-10".

The study concluded with a set of results, the most important of which is the presence of a high rate of food insecurity in Palestine, reaching 68% in the Gaza Strip and 11% in the West Bank, and the study also showed a positive impact for each of (Average value of food production, per capita GDP, value of food imports compared to total commodity exports.

The study showed a negative effect of "The rate of poverty, prevalence of anemia among women of reproductive age 15-49 years and the political dependence and non-violence) in achieving food security.

The study recommended the formulation of government policies to protect the rights of farmer and encourage investment in the agricultural sector, in order to increase the amount of production by developing a production map and organizing it based on consumption.
as it recommended to focus on comprehensive rural development program and adopting new development approaches like agricultural clusters in northern and southern governorates, strengthen value chains and using modern technology to increase the amount of production

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة (Introduction Of The Study)

مع بداية الأزمة العالمية الأخيرة (2008) أصبحت قضية الأمن الغذائي ذات أهمية بالغة في ظل تزايد عدم المؤمنين غذائياً في العالم حيث قارب عددهم مليار نسمة، وقد عرِفَ العالم ابتداءً من منتصف الثمانينات أمنا غذائياً نسبياً بسبب تزايد الاعتمام على المنتجات الزراعية في انتاج الطاقة والوقود الحيوي، فضلاً عن تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، حيث أن تزايد الانتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طرق جديدة لزيادة الانتاجية تكون أكثر لصحة الانسان (حركاتي فاتح، 2018).

احتلت قضية الأمن الغذائي مساحة واسعة من الاهتمامات الدولية وخاصة في الدول العربية، حيث يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فالنزاعات في بعض المناطق العربية وارتفاع النمو السكاني ومحدودية الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاجية وحالات الجفاف والتقلبات المناخية الحادة، تعيق الوصول إلى غايات الأمن الغذائي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستخدمة في الانتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية (AOAD، 2019).

وقد ازداد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية التي بلغت ذروتها عام 2008، وتمثلت في مضاعفة السلع الغذائية الرئيسية وتقلص الواردات منها، مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ اجراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية وتقنين تصدير السلع الغذائية والغاء الضرائب على الواردات وزيادة أجور العاملين (AOAD، 2019).

تعرضت الأراضي الفلسطينية لظروف سياسية واجتماعية واقتصادية وانمائية فريدة من نوعها أوجدها أكثر من 50 عام من الاحتلال الاسرائيلي، فقد نتج عن عدم الاستقرار السياسي والسيطرة الاسرائيلية على الموارد الطبيعية الفلسطينية وعلى الحدود والمعابر والقيود المفروضة على حركة الناس والتوسع والاستيطان وتضييق المحافظات الشمالية ومحاصرة المحافظات الجنوبية، وجود اقتصاد مشوه وموارد لا يمكن الوصول إليها أو استغلالها.

فوضع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو وضع استثنائي ناتج عن عوامل أغلبها خارج سيطرة وسلطة السلطة الفلسطينية، فالقدرة على الوصول اقتصادياً إلى الغذاء يعد السبب الرئيسي وراء انعدام الأمن الغذائي في فلسطين (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني،2017).

2.1 مشكلة الدراسة (The Study Problem)

وفقاً لتقرير منظمة الفاو العالمية (FAO, 2020)، ما يقدر بحوالي 690 مليون شخص حول العالم يعانون الجوع، أي 8.9% من سكان العالم، ما يعادل زيادة قدرها 10 مليون نسمة خلال الخمس سنوات الأخيرة، أما الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد فإنه يأخذ منحنى تصاعدي، ففي عام 2019 كان نحو 750 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي شخص واحد من أصل 10 أشخاص في العالم عُرضة لمستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي.

تواجه فلسطين أوضاع سياسية واقتصادية غير مستقرة ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، مما يؤثر على حالة الأمن الغذائي في فلسطين، وفقا لبرنامج الأغذية العالمي (WFP, 2018) فإن انعدام الأمن الغذائي يؤثر على 1.3 مليون نسمة في فلسطين، أي حوالي 22.5% من السكان، ومع زيادة الجوع وسوء التغذية في دول العالم عامة، وفي الدول النامية خاصة زاد اهتمام الدول بتحقيق الأمن الغذائي في محاولتها للتغلب على الجوع، والبحث عن سبل عيش مستقرة تكفل للمواطن حياة كريمة، ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة التي تتلخص في السؤال التالي:

ما العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين؟

3.1 مبررات الدراسة (Study Justifications)

1. الرغبة الذاتية للباحث بالخوص في قضايا الأمن الغذائي، كون الأمن الغذائي من المواضيع الأكثر أهمية لدى الدول في الوقت الحاضر.
2. ميل الباحث للفقراء ومحاولة صياغة مقترحات تساعد في الحد من الجوع.
3. الظروف غير المستقرة لفلسطين زاد من أهمية التطرق إلى موضوع الأمن الغذائي، لأنه يربط بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية.
4. ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي لمستويات غير مسبوقة خاصة في المحافظات الجنوبية.
5. كثرة التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني عامة والمحافظات الجنوبية خاصة، ومقايضة الاحتلال الإسرائيلي الشعب الفلسطيني بالغذاء.

4.1 أهمية الدراسة (The Importance of Study)

1.4.1. الأهمية العلمية (Scientific Importance):

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الفريدة التي تحاول التعرف على واقع الأمن الغذائي في فلسطين، من خلال دراسة العوامل المؤثرة في تحقيقه، وتأتي الأهمية العلمية للدراسة من خلال:

1. تعتبر الدراسة الحالية من أوائل الدراسات التي تبحث في العوامل المؤدية إلى تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين، وذلك على حد علم الباحث.
2. دراسة الأمن الغذائي في ظروف جيوسياسية خاصة وحالة حصار؛ تعتبر من الحالات النادرة في العالم.
3. تأتي أهمية الدراسة الحالية من خلال استخدام المنهج القياسي بجانب المنهج الوصفي، وهي الدراسة الأولى التي تناولت النموذجين معاً، وذلك لقياس الأمن الغذائي في فلسطين.
4. إثراء المكتبة العربية والفلسطينية بموضوع حديث له أهمية بالغة للدول عامة، وللدول العربية خاصة.
5. تقديم متقرحات وطنية تساعد في الحد من انعدام الأمن الغذائي في فلسطين.

2.4.1. الأهمية العملية (Practical significance):

1. معرفة أكثر العوامل المؤثرة في الامن الغذائي، وتوجيه مقترحات لصناع القرار للمساعدة في الحد من انعدام الأمن الغذائي، من خلال الوقوف على أكثر العوامل المحققة للأمن الغذائي في فلسطين.
2. تقديم مقترحات لصناع القرار من أجل زيادة الاهتمام بالإنتاج المحلي الفلسطيني من الغذاء، لما له أهمية بالغة بالوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي.
3. تبني الحكومة وصناع القرار خطط استراتيجية عملية تساعد في الحد من انعدام الأمن الغذائي في فلسطين، من خلال تسليط الضوء على أكثر العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين.

5.1 أهداف الدراسة (Objectives of the Study)

تهدف الرسالة إلى: **التعرف على العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين**، ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. تشخيص واقع الأمن الغذائي في فلسطين.
2. التعرف على محددات الأمن الغذائي في فلسطين.
3. التعرف على مستويات الأمن الغذائي في فلسطين.
4. تحديد أهم المؤشرات المؤثرة في الأمن الغذائي في فلسطين.

6.1 حدود الدراسة (Limits of the Study)

1. الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين.
2. الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على دولة فلسطين (المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية).
3. الحد الزماني: طبقت الدراسة من بداية مارس **2020** حتى نهاية ديسمبر **2020**.

7.1 فرضيات الدراسة (Study Hypotheses)

من خلال الرجوع إلى النظريات العلمية والأُطر الأدبية وإدراك الباحث بوجود علاقة بين المتغيرين، فقد اعتمدت الدراسة على 5 فرضيات بديلة غير موجهة؛ وهي:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات الأمن الغذائي على تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين توافر الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في فلسطين.

الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوصول إلى الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في فلسطين.

الفرضية الرئيسية الرابعة: يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استخدام الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في فلسطين.

الفرضية الرئيسية الخامسة: يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استقرار الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في فلسطين.

8.1 محددات الدراسة ومعوقاتها (Study Limitations and Obstacles)

1.8.1. محددات الدراسة (Determinants of the study):

اقتصر تطبيق الدراسة على المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، واستثناء العاصمة القدس لندرة المعلومات الخاصة بالقدس، نتيجة الظروف السياسية التي تمر بها فلسطين عامة والعاصمة القدس خاصة.

2.8.1. معوقات الدراسة (Study obstacles):

واجه الباحث العديد من المعوقات عنده قيامه بجمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة، والمتمثلة في:

1. نقص البيانات الخاصة بموضوع الأمن الغذائي في فلسطين.
2. سياسة الاحتلال الإسرائيلي بتقسيم فلسطين إلى المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية، أعاقت الباحث من الحصول على البيانات المطلوبة
3. بعض المؤشرات الخاصة بمحددات الأمن الغذائي تفتقر لوجود بيانات حديثة.
4. حالة الانقسام السياسي الفلسطيني أعاقت الباحث من الحصول على العديد من البيانات الخاصة بموضوع الباحث.
5. ندرة الأبحاث التي تتحدث عن الأمن الغذائي في فلسطين.
6. الوضع الاقتصادي في المحافظات الجنوبية المختلف عن الوضع الاقتصادي في المحافظات الشمالية.

9.1 متغيرات الدراسة (Study Variables)

تم تحديد متغيرات الدراسة بالاعتماد على التقارير الرسمية من المنظمات الدولية المختصة بموضوع الأمن الغذائي، ومن خلال الدراسات السابقة التي تحدثت عن الأمن الغذائي، وتتضمن متغيرات الدراسة كما هي موضحة في شكل (1.1):

شكل 1.1: نموذج متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة (Introduction)

يستعرض هذا الفصل الأدبيات المتعلقة بالأمن الغذائي حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة أقسام:

يتناول القسم الأول الأمن الغذائي من خلال التطرق إلى نشأة مفهوم الأمن الغذائي وتعريفاته باعتبار مفهوم الأمن الغذائي مفهوماً مرناً حيث بدأ التركيز على مشاكل الغذاء وأسعارها ثم انتقل ليشمل المجاعات والجوع وأزمات الغذاء، ويستعرض هذا الفصل محددات الأمن الغذائي المكونة من (توافر الغذاء، الوصول إلى الغذاء، استخدام الغذاء، استمرارية الغذاء)، ثم التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي وكذلك خصائص وركائز الأمن الغذائي.

يستعرض القسم الثاني الأمن الغذائي في فلسطين حيث تم التطرق إلى الموارد الطبيعية في فلسطين وواقع الأمن الغذائي في فلسطين عبر سلسلة من الزمن والمشكلات المسببة لانعدام الأمن الغذائي، حيث سيتم دراسة واقع الأمن الغذائي في فلسطين من خلال محددات الأمن الغذائي الأربعة من خلال دراسة المؤشرات الخاصة بكل محدد من المحددات الأربعة، وتم الاعتماد على البيانات الرسمية من المنظمات الرسمية وهي منظمة الأغذية العالمية ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة الفلسطينية ووزارة الاقتصاد الفلسطينية وسلطة المياه في فلسطين.

يستعرض القسم الثالث الدراسات السابقة من خلال التطرق للعديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت موضوع الأمن الغذائي، من خلال التطرق إلى ملخص الدراسة والمنهجية المستخدمة وأهم نتائج الدراسة ومن ثم التعليق على الدراسات السابقة، ثم التطرق إلى الفجوة البحثية التي تميزت بها الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

1.2 الأمن الغذائي (Food Security)

إن حق الإنسان في الحصول على غذاء كافي معترف به في العديد من الصكوك بموجب القانون الدولي والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فطبقاً للمادة (11–1) من هذا العهد تُقر الدول الأطراف بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته ما يفي بحاجتهم من الغذاء، والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواص لظروفه المعيشية، بينما تَنُص المادة (11–2) من هذا العهد، بالحق الأساسي من التحرر من الجوع وسوء التغذية (مكتبة حقوق الإنسان، 1999).

أزمة الغذاء العالمية في أوائل السبعينات وما تلاها من أزمة الغذاء العالمية للأمم المتحدة وضع مؤتمر عام 1974 جانب الأمن الغذائي على أجندة التنمية العالمية، في الآونة الأخيرة اكتسبت قضية الأمن الغذائي بشكل ملحوظ على الصعيد الدولي الهيمنة على جدول أعمال الأمم المتحدة, اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000 التي وافقت على أهداف التنمية الألفية وأهداف التنمية المستدامة في عام 2015، تعهد قادة العالم بالقضاء على بعض المشاكل العالمية الملحة من بينها الفقر المدقع والجوع بين عام 2000 _ 2015، في مجال التنمية المستدامة قدمت الأمم المتحدة 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، والتي ستمتد من عام 2016 _ 2030 (Stella Sabi, 2018).

1.1.2. مفهوم الأمن (Security Concept):

اختلفت الآراء حول مفهوم الأمن وأبعاده ومقوماته وأساليب تحقيقه وتعددت التعاريف التي تناولت موضوع الأمن، ومن أشهر هذه التعاريف" إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية، وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي المتمثلين في اطمئنان المجتمع من زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي كالسكن الدائم المستقر، الرزق المادي، التوافق مع الغير، والدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ السكينة العامة، حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي (أمينة دير، 2014).

مع زيادة المشكلات المؤثرة على سلامة الانسان واستقرار المجتمع شاع مؤخراً استخدام مصطلحات الأمن التخصصي مثل الأمن الغذائي، الأمن الاجتماعي، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن العسكري، الأمن البيئي، الأمن الثقافي وغيرها للدلالة على كل متطلب من متطلبات الأمن بمعناه الواسع، وكل حلقة من حلقاته المترابطة والتي من مجموعها ينتظم عقد مفهوم الأمن الشامل[1](صديق منير، 2002).

برزت مسألة توفير الغذاء للبشرية بشكل مستدام بوصفها عملاً حيوي الأهمية للمجتمعات في العالم أجمع، فمن الضروري أن يعترف العالم بخطورة مشكلة الأمن الغذائي والتغذية وأن يتخذ اجراءات الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكارات، فضلاً عن تعزيز السياسات الداعمة لذلك في الوقت الحاضر حتى يتم ضمان تلبية جميع الاحتياجات المستقبلية الخاصة بالغذاء والتغذية على الصعيد العالمي.

2.1.2. مفهوم الأمن الغذائي (Food Security Concept):

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي (FS) والذي بدأ استخدامه في أواسط السبعينات، مفهوم دينامي ومتغير باستمرار، حيث بدأ تركيز مفهوم الأمن الغذائي على توافر الإمدادات الغذائية، الذي هو دالة على الإنتاج الزراعي والتجارة والمعونة الغذائية التي تركز على جانب العرض (مؤتمر القمة العالمي، 1974)، ثم انتقل المفهوم ليشمل ضمان حصول جميع الناس على الغذاء، التي هي دالة على الدخل والقوة الشرائية التي تركز على جانب العرض (منظمة الأغذية والزراعة، 1983)، ثم انتقل المفهوم مع منتصف الثمانينات في تقرير البنك الدولي " الفقر والجوع" ليشمل وصول جميع الناس في كل وقت إلى الغذاء، الذي هو دالة على النشاط والحياة الصحية (البنك الدولي، 1986)، ثم انتقل المفهوم مع منتصف التسعينات ليشمل توافر الإمدادات الغذائية في جميع الأوقات مادياً واقتصادياً، والاستفادة من الغذاء من أجل حياة نشطة وصحية، والذي هو دالة على الاستقرار.

[1] الأمن الشامل: منظومة أمنية متكاملة وبنظم متشابكة لها ترابطها الكلي واستقلالها الجزئي ونقاط الالتقاء والالتحام

1. تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية (WFS):

عرف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في رما عام 1996, الأمن الغذائي" يتحقق الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الناس في جميع الأوقات على إمكانية وصول مادي واقتصادي إلى غذاء كافٍ ومأمون ومغذي يفي باحتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية"، وفقاً لتعريف (مؤتمر القمة العالمي للأغذية)، يشير هذا التعريف إلى محددات الأمن الغذائي التالية (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2017):

أ. توافر الغذاء: توافر كميات كافية من الأغذية ذات جودة مناسبة، يتم توفيرها من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات (بما في ذلك المعونة الغذائية).

ب. الحصول على الغذاء: وصول الأفراد إلى الموارد الكافية (الاستحقاقات)[2] للحصول على الأطعمة المناسبة لنظام غذائي مغذي.

ت. الاستخدام: الاستفادة من الغذاء من خلال النظام الغذائي المناسب والمياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية للوصول إلى حالة من الرفاهية الغذائية حيث يتم تلبية جميع الاحتياجات الفسيولوجية، وهذا يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.

ث. الاستقرار: لكي يكون الغذاء آمنًا، يجب أن يحصل السكان أو الأسرة أو الفرد على غذاء كافٍ في جميع الأوقات. يجب ألا يخاطروا بفقدان إمكانية الوصول إلى الغذاء نتيجة الصدمات المفاجئة مثل (أزمة اقتصادية أو مناخية) أو الأحداث الدورية مثل (انعدام الأمن الغذائي الموسمي). ولذلك يمكن أن يشير مفهوم الاستقرار إلى كل من أبعاد توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه.

[2] يتم تعريف الاستحقاقات على أنها مجموعة من جميع حزم السلع التي يمكن للشخص أن يسيطر عليها بالنظر إلى الترتيبات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه (بما في ذلك الحقوق التقليدية مثل الوصول إلى الموارد المشتركة).

2. تعريف البنك الدولي (WB) للأمن الغذائي:

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم ومجتمعهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية، قادراً على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وتردي الانتاج العامي وظروف السوق الدولية".

ويستند تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي على ثلاث أسس هي (خير الدين تواتي، 2019):

أ. الأمن الغذائي مرتبط بحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي للقيام بنشاطهم اليومي في الحياة، ويحافظ على مجتمعهم.
ب. الأمن الغذائي مرتبط بتطبيق الأساس السابق(الأول) على كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر على قدراتهم المالية.
ت. الأساس الزمني، الذي يرتبط بحصول الأفراد على الغذاء الكافي في كافة الأوقات، وخاصة في وقت الأزمات، وكذلك في مرحلة الاختلال في الأسواق التجارية الدولية وتجارة السلع الغذائية.

3. تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD):

توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستقرة لكل الأفراد، اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قُطر وإتاحته للمواطنين، بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية (عبد الغفور أحمد، 2014).

من خلال التعريف نجد أيضاً أن الأمن الغذائي هو المقدرة على تحصيل الغذاء الكافي، بما يناسب الاحتياجات الغذائية من أجل توفير حياة نشيطة صحية، وذلك بالاعتماد على الانتاج المحلي والميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية.

وبناء على ما سبق يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي (الهندسة الزراعية، 2016):

أ. الأمن الغذائي المطلق: يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي، إلا أن هذا التحديد المطلق والواسع للأمن الغذائي يواجه انتقادات كبيرة كونه غير واقعي، كما أنه يفوت على

الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

ب. الأمن الغذائي النسبي: يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وعليه فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعنى بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية النسبية، بل يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون مع دول أخرى.

4. تعريف الأمن الغذائي في الإطار الفلسطيني:

"لقد اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي تعريفاً لمفهوم الأمن الغذائي يقترب كثيراً من التعريف الذي اعتمدته منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة، والتي تؤكد أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتوفر للناس إمكانية الحصول على كميات كافية من الغذاء الأمن والمغذي لضمان نموهم وتطورهم وتمتعهم بحياة نشطة صحية" (المرشد في الأمن الغذائي الفلسطيني، 2007)

3.1.2. محددات الأمن الغذائي (Determinants of Food Security):

من أجل تحقيق الأمن الغذائي، لا بد من مقدرة جميع أفراد المجتمع من الحصول على الغذاء، وبالتالي فإن الأمن الغذائي يتحدد من خلال أربع محددات، التي تتكون من:

1.3.1.2. توافر الغذاء *(Food Availability)*:

وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID, 2019)، فإن توافر الغذاء يعني تواجد كميات كافية من أنواع الغذاء المناسبة والضرورية من الإنتاج المحلي أو الواردات أو المساعدات الغذائية، وأن تكون على مقربة منهم وفي متناول أيديهم، وقد يتسبب نقص الغذاء في سوء التغذية عندما لا تتمكن الأسر المعيشية من الحصول على كمية كافية من السعرات الحرارية[3], اعتنقت منظمة (FAO) بأن أفضل وصف لمفهوم توافر الغذاء هو إلى أي مدى سيتوفر الغذاء في متناول الأسر، سواء من حيث كمية أو نوعية الغذاء.

[3] مقياس الطاقة الذي يمدنا به الغذاء، فالرجل البالغ يحتاج إلى 2500 سعرة حرارية باليوم، والأُنثى تحتاج إلى 2000 سعرة حرارية باليوم.

يعتمد توافر الغذاء بشكل أساسي على نظم الأراضي المزروعة والطبيعة الصحية، فسياسات الأمن الغذائي المراعية للنظم الأيكولوجية ضرورية للحفاظ على الأمن الغذائي على المدى الطويل، ويمكن للحكومات أن تعزز الزراعة الإنتاجية طويلة الأجل من خلال المشاركة في الاستخدام المستدام للأراضي والإدارة المسئولة للموارد، وتشمل تلك السياسات المحددة لتحقيق هذه الأهداف تخصيص حقوق حياة الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية وحماية التربة التي تعتبر حاسمة لنمو المحاصيل، وحماية الغابات التي توفر مصادر للغذاء, وتسهم في تنظيم المياه والسماح بخدمات استفادة النظم الايكولوجية التي تضمن النظم الايكولوجية الصحيحة (Kristine Caiafa, Maria Wrabel, 2019).

يرى الباحث أن الدول التي تشهد نزاعات تعاني من عدم توافر الغذاء بشكل مستمر بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي، وتقليص كمية الواردات الغذائية وبالتالي زيادة الفجوة الغذائية في الدول التي تشهد نزاعات، لا سيما اليمن وسوريا وفلسطين وليبيا، ومن جانب أخر فإن الدول العربية المستقرة تعاني أيضا من عدم توفر الغذاء الكافي وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان وتقليص مساحة الأراضي الزراعية لصالح التمدد العمراني، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفجوة الغذائية المرتبطة بالاستهلاك.

2.3.1.2. الوصول إلى الغذاء (*Food Accessibility*):

تحدث (Broca, 2002) بأن الوصول إلى الغذاء هو وصول كل شخص إلى الممتلكات اللازمة للحصول على الطعام المطلوب لنظام غذائي كافي من الناحية التغذوية، هذه الممتلكات لا تقتصر فقط على الممتلكات النقدية، ولكن حقوق الوصول إلى الممتلكات اللازمة لصنع الطعام أو الحصول عليه من الأخرين، فالوصول إلى الغذاء يشير إلى الوصول الاقتصادي والوصول المادي، فقد يكون هناك توافر غذاء كافي ولكن لا تستطيع الأسرة من الحصول عليه بسبب الوضع المادي والوضع الاقتصادي.

يركز الحصول على الغذاء على جانب الطلب، ويقاس بقدرة كافة أفراد المجتمع على تدبير احتياجاتهم من الغذاء وفق امكاناتهم المادية، وأسعار السلع الغذائية والنمو السكاني ونمو الإنتاج الغذائي والنمط الغذائي السائد، وأيضا ما يتبع من السياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018).

تحدث تقرير (FAO, WFP, IFAD, 2016) أن نقص الدخل يشكل العامل الأهم بالنسبة للكثير ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والعديد من منتجي الأغذية في العالم غير قادرين على توفير التغذية الملائمة لأنفسهم، وغالباً ما يكون حصولهم على الأراضي والمياه وغيرها من الموارد المنتجة قليلة أو

معدومة، كما أن الأسواق الفعالة والمداخيل الكافية ضرورية لضمان أن يحصل جميع الأشخاص في كل مكان على أغذية مغذية لحياة صحية.

3.3.1.2. استخدام الغذاء (*Food Utilization*):

يصف استخدام الغذاء الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي للأسر المعيشية التي تحددها المعرفة والعادات، وبافتراض أن الأغذية المغذية متاحة ويمكن الوصول إليها، يتعين على الأسر المعيشية أن تقرر ما هي الأغذية التي تشتريها وكيفية اعدادها، وكذلك كيفية استهلاكها وتخصيصها داخل الأسرة المعيشية، وثمة استخدام أخر وهو البيولوجي، وهذا يتعلق بقدرة جسم الإنسان على تناول الطعام وتحويله, هذه الطاقة المكتسبة مهمة جداً عندما يتعلق الأمر بالأنشطة البدنية اليومية على سبيل المثال العمل في الزراعة, إلى جانب ذلك يتطلب هذا الاستخدام بيئة مادية صحية ومرافق صحية ملائمة, فضلاً عن فهم ووعي الرعاية الصحية المناسبة وإعداد الأغذية وعمليات التخزين(WOCATpedia, 2016).

وفقاً لتقرير (ESCWA, FAO, 2017) فاستخدام الغذاء يشير إلى أنواع الأغذية المستهلكة وكميتها، وإلى الأيض الفيزيائي للأغذية، وهي بهذا تعكس الأثار البيولوجية لتوفير الغذاء والوصول إلى الغذاء، ولأن الاستفادة يمكن أن تقاس على مستوى الأفراد فإنها تكشف أوجه اللامساواة بين السكان، كما تتيح تحديد أوجه الانكشاف على المخاطر لدى بعض المجموعات الديمغرافية، كالأطفال الصغار والنساء البالغات في سن الانجاب.

استخدام الغذاء يعني أن الناس يستخدمون الغذاء على النحو المناسب استناداً إلى المعرفة بالتغذية الرعاية الأساسية، وأن يحصلوا على المياه والصرف الصحي لإعداد الأغذية والحفاظ علي النظافة الصحية السليمة، يمكن أن يكون التثقيف الغذائي جزءاً مهماً في تحسين استخدام الطعام، مما يجعل الناس على دراية بتنوع الأطعمة التي تحتاجها أجسامهم للحفاظ على صحة جيدة، وفي أجزاء كثيرة من أنحاء العالم التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، قد يستهلك الناس كميات كافية من الأغذية الأساسية النشوية, ولكن كميات غير كافية من البروتين والزيوت منتجات الألبان والفواكه التي تتطلب نظام غذائي متوازن (Peace Corps, 2018).

4.3.1.2. استقرار الغذاء (*Food Stability*):

وفقاً ل (مؤتمر القمة العالمي، 1996)، فإن استقرار الغذاء يجب أن يكون موجوداً في كل مرة من حيث، توافر الغذاء والوصول إلى الغذاء واستخدام الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي في الدولة، لذلك يجب

أن تكون الأسرة في حالة من الأمن الغذائي، من خلال ضمان الحصول على الغذاء وتوافر الغذاء واستخدام الغذاء بشكل دائم.

عادة ما يرتبط الاستقرار بسياق من الضعف وعوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر سلباً على توافر الغذاء أو الحصول عليه، فاستقرار الغذاء يتطلب أن يتوافر الغذاء للأفراد بشكل مستمر وفي جميع الأوقات، حتى يكون الوصول المستمر إلى الغذاء الذين يحتاجون إليه، حيث يتناول محدد استقرار الغذاء، استقرار المحددات الثلاثة بمرور الوقت، ولا يمكن اعتبار المواطنين آمنين غذائياً حتى يشعرون بذلك، ولا يشعرون بالأمن الغذائي حتى يكون هناك استقرار في التوافر وإمكانية الوصول وظروف الاستخدام المناسبة (Food and Environment, 2016).

يُعد عدم استقرار أسعار السوق للأغذية الأساسية، وعدم كفاية قدرة الأفراد على منع المخاطر في حالة الظروف المعاكسة (الكوارث الطبيعية والطقس غير المتوقع...الخ)، وعدم الاستقرار السياسي والبطالة، من العوامل الرئيسية التي تؤثر على استقرار محددات الأمن الغذائي (نفس المصدر)، حيث يمكن تقييم محدد استقرار الغذاء من خلال العنف السياسي وانعدام العنف، والتغير في معدل الأراضي المزروعة بالنسبة للأراضي الزراعية.

4.1.2. المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي (Concepts Related to Food Security):

1.4.1.2. الاكتفاء الذاتي الغذائي (*Food Self- Sufficiency*):

يتمثل في قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والامكانيات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً، أي توفير احتياجات جميع سكانه من السلع والمواد الغذائية من خلال الانتاج الوطني بالقدر المطلوب وبالأنواع المختلفة المتعددة المصادر، وفي المواعيد التي تتطلب فيها تلك المواد (فوزية غربي، 2010).

وفقاً لتقرير (NICHOLAS MINOT, NIDUP PELIJO, 2010) فإن الاختلاف بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الغذاء، يكمُن في أن الاكتفاء الذاتي الغذائي يعني القدرة على تلبية احتياجات الاستهلاك من الإنتاج الخاص بدلاً من الشراء أو الاستيراد، فهناك نقاش طويل الأمد حول ما إذا كان الاكتفاء الذاتي من الغذاء هو استراتيجية مفيدة لتحقيق الأمن الغذائي، منهم من يتفق مع هذا الاقتراح بأن الاعتماد على السوق لتلبية الاحتياجات الغذائية هو استراتيجية محفوفة بالمخاطر بسبب التقلبات

في أسعار المواد الغذائية واحتمال انقطاع الامدادات، بالمقابل فإن الرأي المعارض تحدث بأنه من المكلف للأسرة أو البلد التركيز على الاكتفاء الذاتي من الغذاء بدلا من الإنتاج, وفقاً لميزته النسبية وشراء بعض احتياجاتها الغذائية من السوق.

إن الاختلاف القائم بين مفهومي الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي (فوزية غربي, 2010)، يتجلى في أن الاكتفاء الذاتي مفهوم أضيق من الأمن الغذائي، حيث يسعى مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي[4] إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي ومحاولة التخلي عن عملية الاستيراد فهو أمن غذائي مطلق، وهو هدف اتخذه بعض تجارب الزراعة العربية كسوريا، المملكة العربية السعودية، وبعض بلدان أسيا كالهند وإندونيسيا.

بينما يسعى الأمن الغذائي إلى قدرة الدولة على توفير الغذاء للسكان، وعن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، ومن مظاهر هذه الحالة تجربة كل من اليابان والنرويج، وبالرغم من عدم الاكتفاء الذاتي الغذائي إلا أنهم يتمتعون بأمن غذائي عالي جداً، وعليه لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضماناً لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو مفهوم أيديولوجي أكثر منه اقتصادي.

وفقا لتقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD، 2017)، تتمتع بعض السلع الغذائية في الوطن العربي بمعدل اكتفاء ذاتي عالي حيث يتراوح بين(97% إلى 118%) وهي سلع ذات فائض تصديري، وسلع ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسط وهي التي تعتمد فيها الدول العربية بدرجة أقل على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية منها، وتتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي بين (71.1% إلى 86.3%)، وسلع ذات اكتفاء ذاتي منخفض وهي التي تعتمد فيها الدول العربية بدرجة أكبر على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية منها، وتتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي بين (35.2% إلى 42.8%).

يرى الباحث أن قضية الاكتفاء الذاتي هي هدف رئيسي لكل دولة تسعى إلى تحقيق الاستقرار والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهو مفهوم يتطلب الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأي دولة، ولكن لا يمكن الحديث عن مفهوم الاكتفاء الذاتي في الدول النامية والدول التي تشهد نزاعات، إذ أن الاكتفاء الذاتي يحتاج إلى زيادة الإنتاج الغذائي لتغطية الاستهلاك، الأمر الذي يتطلب استخدام الزراعة الحديثة وزيادة نسبة مساحة الأراضي المزروعة من مساحة الأراضي الزراعية، والقدرة على مواجهة الظروف البيئة الغير مستقرة، ولكن الدول التي تشهد نزاعات (فلسطين نموذجاً) لا تستطيع

[4] يقاس الاكتفاء الذاتي لبلد ما من خلال نسبة الانتاج الوطني من جميع الأغذية مقارنة بإجمالي الاستهلاك الداخلي

التحكم الكامل بمواردها الطبيعية، إذ أن الاحتلال الإسرائيلي يتحكم بالأراضي الفلسطينية ويصادرها ويُقيم عليها المستوطنات، وأيضا يتحكم بحرية التنقل وحركة المعابر والموارد المائية، وهذا مخالف للقوانين الدولية التي أكدت على حُرية الدولة في التحكم بمصادرها الطبيعية.

2.4.1.2. الفجوة الغذائية *(The nutritional Gab)*:

إنَّ الفجوة الغذائية هي عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية، وعادة يتسم سدادها عن طريق الاستيراد، وبذلك نجد أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية، إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، وبذلك نجدها تهتم بالجانب النوعي للمشكلة وليس بالجانب الكمي (كمال حوشين، 2007).

يقصد بالفجوة الغذائية عدم التناسب بين الكميات الغذائية اللازمة وعدد السكان، الأمر الذي يؤدي إلى استيراد الغذاء من الخارج، فهناك عوامل تساهم في توسيع الفجوة الغذائية على سبيل المثال محدودية الاستثمار في المشروعات الزراعية والغذائية (ويكيبيديا, 2019)، فالفجوة الغذائية لأي مجموعة سلعية غذائية بالنسبة للدول ككل, هي الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك أي أن الفجوة الغذائية تساوي صافي الواردات, وفقاً ل(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019) بافتراض عدم وجود تغُير في مخزون السلع الغذائية, وباستبعاد التجارة البيئة العربية في تلك السلع, تقاس الفجوة الغذائية في كل دولة بأنها الفرق بين الإنتاج المحلي من أي مجموعة سلعية غذائية والمتاح للاستهلاك.

الفجوة الغذائية = الإنتاج – الاستهلاك

وفقاً لتقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD، 2018، ذ) "تراجعت قيمة الفجوة الغذائية في المنطقة العربية بنسبة 3.2% مقارنة بعام 2017، ولكن هذا التراجع لا يعني تحسن في الإنتاج بدرجة كبيرة, وإنما بسبب الانخفاض ببعض الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية الرئيسة خلال عام 2018، حيث شكلت مجموعة الحبوب ما نسبته 56% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية، وبدرجة أقل اللحوم بنسبة 19% تليها الألبان ومنتجاتها بنسبة 8.97%، وهناك فائض ببعض السلع مثل الأسماك التي ساهمت بنسبة 46.63% من إجمالي الفائض، تليها الخضروات التي ساهمت بنسبة 30.29% من إجمالي الفائض, تليها الفواكه التي ساهمت بنسبة 23.08% من إجمالي الفائض".

ويرى الباحث أن أسباب ارتفاع معدل الفجوة الغذائية في الوطن العربي يعود لعدة عوامل منها، الزيادة المرتفعة في معدل النمو السكاني أدى إلى زيادة الاستهلاك، وتحسين الوضع الاقتصادي في بعض الدول العربية أدى إلى خفض نسبة العمالة الزراعية نتيجة التوجه إلى قطاعات اقتصادية أُخرى، مما

أدى إلى تراجع الإنتاج الغذائي في السنوات الأخيرة، أيضاً لعبت الموارد الطبيعية دور في خفض الإنتاجية الزراعية، حيث تراجعت نسبة المساحة الزراعية من المساحة الجغرافية، كما أن الوطن العربي يعاني من ندرة المياه مقارنة مع مناطق العالم. كما لعبت الأوضاع السياسية دوراً مهماً في خفض الإنتاجية الزراعية، حيث تشهد المنطقة العربية حروب ونزاعات وصراعات داخلية في العديد من الدول، أدت إلى تهجير العديد من الطاقات الشبابية وتجريف الأراضي وتدمير العديد من آبار المياه والمنشآت الزراعية، الأمر الذي أدى إلى خفض الإنتاج الزراعي وزيادة الفجوة الغذائية.

3.4.1.2. أمان الغذاء *(Food Safety)*:

تتمثل مقاييس الأمان الغذائي في كلاً من العمليات الزراعية، بدءاً من اختيار الموقع والبذور والأصناف والتسميد والري والرش بالمبيدات، وبيوت التعبئة والتغليف وراحة العمال والاهتمام بحقوقهم، وأصبح لزاماً على الموردين والمزارع التي تصدر منتجات فاكهة وخضر طازجة الالتزام بتلك المعايير الصارمة التي تتعلق بكل العمليات الزراعة على رأسها الرش بالمبيدات، ونسبة المتبقيات المسموح بها للحفاظ على صحة ورفاهية المواطن (محمد عبد ربه, 2019).

إن الحصول على كميات كافية من الأغذية المأمونة والمغذية هو مفتاح الحفاظ على الحياة وتعزيز الصحة الجيدة، يُمكن أن تسبب الأغذية غير المأمونة التي تحتوي على بكتيريا أو فيروسات أو طفيليات أو مواد كيميائية أكثر من 200 مرض مختلف، تتراوح بين الاسهال والسرطانات، في جميع أنحاء العالم يقدر أن 600 مليون شخص يمرضون بعد تناول الطعام الملوث كل عام، مما يؤدي إلى وفاة 420000 شخص سنوياً (World Health Organization, 2019).

إن سلامة الأغذية والتغذية والأمن الغذائي مترابطة بشكل وثيق، ويُنشئ الغذاء غير المأمون حلقة مفرغة من الأمراض وسوء التغذية، التي تؤثر بشكل خاص على الرضع والأطفال الصغار والمسنين والمرضى، فالإمدادات الغذائية الأمنة تدعم الاقتصادات الوطنية والتجارة والسياحة مما يحفز تحقيق التنمية المستدامة (نفس المصدر)، ويجري التفكير اليوم من قبل المهتمين بمسائل السياسات الزراعية في الدول المتقدمة ما يسمى بالزراعة العضوية[5] أو الزراعة البديلة، وآخرون يطلقون عليها " الزراعة البيولوجية" باعتبارها منفذ هام للمحافظة على البيئة.

[5] الزراعة العضوية عبارة عن نظام انتاج يتميز بقدرته على تجنب أو منع استخدام مبيدات الآفات والأسمدة الصناعية المركبة والمواد المضافة لعلف الماشية، ويعتمد بشكل أساسي على بقايا المحاصيل والأسمدة الطبيعية الخضراء ودورات المحاصيل والنفايات العضوية من خارج المزرعة

4.4.1.2. سوء التغذية (Malnutrition):

يشير سوء التغذية إلى النقص أو الزيادة في مدخول الطاقة أو المغذية لدى الشخص، ويشمل مصطلح سوء التغذية ثلاث مجموعات واسعة النطاق من الحالات الصحية:

أ. نقص التغذية: الذي يشمل الهزال[6] والتقزّم[7] ونقص الوزن[8].
ب. سوء التغذية المتعلق بالمغذيات الدقيقة: التي تشمل نقص الفيتامينات أو المعادن المهمة.
ت. فرط الوزن والسمنة والأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي: مثل أمراض القلب والسكتة الدماغية وداء السكري وبعض السرطانات (WHO, 2020).

لا تستطيع العديد من العائلات شراء أول الحصول على ما يكفي من الأطعمة المغذية، مثل الفواكه والخضروات الطازجة والبقوليات واللحوم، في حين أن الأطعمة والمشروبات التي تحتوي على نسبة عالية من الدهون والسكر والملح أرخص ومتاحة بسهولة، مما يؤدي إلى ارتفاع سريع في عدد الأطفال والبالغين الذين يعانون من زيادة الوزن والسمنة (WFP, 2020).

يعاني 1.9 مليار شخص من فرط الوزن أو السمنة، في حين يعاني 462 مليون شخص من انخفاض الوزن، كما يعاني 52 مليون طفل دون سن الخامسة من الهزال و17 مليون طفل من الهزال الوخيم، كما يعاني 155 مليون طفل من التقزم, 41 مليون شخص من فرط الوزن أو السمنة، ترتبط نسبة 45% تقريبا من وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنقص الوزن (WHO, 2020).

5.1.2. خصائص مفهوم الأمن الغذائي (Food Security Characteristics):

أ. الشمولية: مفهوم الأمن الغذائي مفهوم شامل لأنه ينطوي على أبعاد ثقافية واجتماعية واقتصادية وصحية وأخلاقية.
ب. التكامل: هذه الأبعاد ليست منفصلة عن بعضها البعض، فهي عبارة عن قطاعات حيوية مترابطة فلا يمكن الاستغناء عن أحدها بسبب قوة حضور البعد الأخر، لذلك يجب الحفاظ على التكامل مع هذه الأبعاد بأفق تكاملي وجدلي.

---

[6] انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول
[7] قصر القامة بالنسبة إلى العمر
[8] انخفاض الوزن بالنسبة إلى العمر

ت. الاستدامة: لا يمكن لمفهوم الأمن الغذائي أن يتحقق في ظل وجود فجوات وانقطاعات زمنية أو تنظيمية، فتحقيق استدامة أو ديمومة أو استمرارية الأمن الغذائي يؤدي إلى التخفيض من مؤشرات مخاطر الأمن الغذائي وانتكاساته.

ث. الاستباق: أصبح مفهوم الأمن الغذائي يعتمد على الدراسة الاستشرافية وعلى توقع الأزمات واستباقها من أجل معالجة ما يطرأ على الغذاء من تهديدات وأزمات.

ج. التجديد: إن مفهوم الأمن الغذائي يتفاعل مع المستجدات والمتغيرات التي يمر بها المجتمع، فثمة تطورات ومستجدات تقتضي التأقلم في خطط الأمن الغذائي مطالباً بأن يشملها ويغطيها، مثل: حماية المجال البيئي والحفاظ على الثروات الطبيعية المهددة بالانقراض (بعض الحيوانات والطيور وبعض الأشجار والنباتات) حماية التراث اللامادي إلى جانب التراث المادي (محمد بو طالب، 2013).

والشكل التالي يوضح خصائص مفهوم الأمن الغذائي:

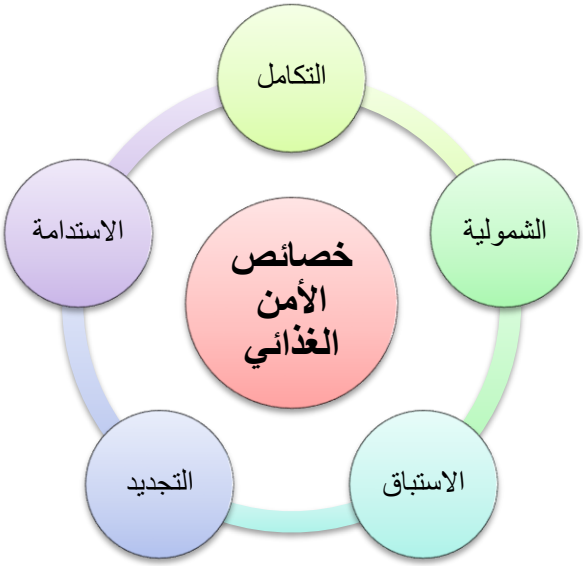

شكل 1.2: خصائص الأمن الغذائي

المصدر: من إعداد الباحث

6.1.2. ركائز الأمن الغذائي (Pillars of Food Security):

تحدد المنظمة العالمية للصحة مفهوم الأمن الغذائي بكونه" كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء أمناً وموثوقاً وصحياً، وملائماً للاستهلال الأدمي".

فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل الانتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير، ويحمل في ثناياه ثلاث مرتكزات أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي هي (منظمة الصحة العالمية **WHO**):

1. وفرة السلع الغذائية:

تتجسد المرحلة الأولى في توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته، لأنه بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية.

2. وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم:

بعد ذلك تأتي مرحلة توجيه الاهتمام من طرف الدولة إلى الجودة والنوعية الغذائية، أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل (مصطفى محمد, 2007,)، ثم بعد هذه المرحلة تأتي الأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك.

3. أسعار السلع في متناول المواطنين:

في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء (نفس المصدر)، ويقصد في هذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع، أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع، وهذا يرجع إلى مرحلة من القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي.

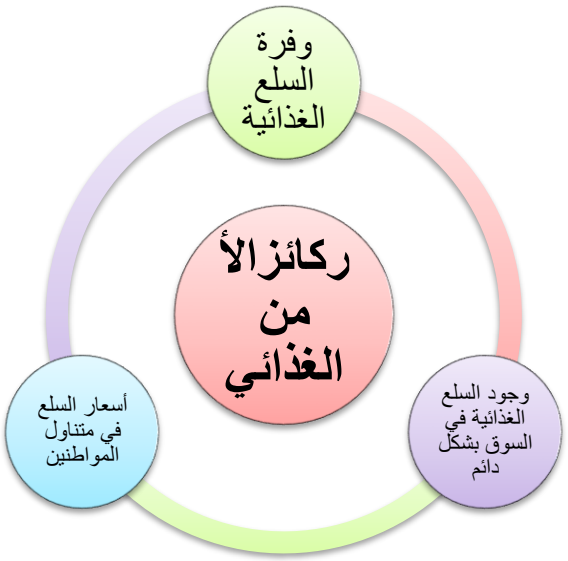

شكل 2.2: ركائز الأمن الغذائي

المصدر: من إعداد الباحث

7.1.2. أبعاد الأمن الغذائي (Dimensions Food Security):

يتم النظر إلى الأمن الغذائي باعتبارها قضية متعددة الجوانب تشمل المضامين الأخلاقية والديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهي على النحو التالي:

1.7.1.2. البعد الديمغرافي *(The Demographic dimension)*:

"يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب, أولها أن التأمين الذاتي أوجده هو لأجله ذاته وبقاءه, لذلك فقد عدد الأساليب منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعاً للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها, ثانياً أن الانسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير الدالة عن الأمن الغذائي, ثالثاً وهو الأهم لأن الكائن البشري يعتبر مقياساً للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها, ولقد بدأ هذا واضحاً بعد التزايد السكاني المذهل التي عرفته مجمل بلدان العالم خاصة في العالم العربي" (مولاي كاهنة، مقراني حسيبة، 2018، ص11).

ومن ناحية أخرى فإن التزايد الكمي في عدد السكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000)، هذا يعني أن تأثير البعد الديمغرافي بالزيادة النوعية أو بالزيادة الكمية له تأثير غير محدود في الأمن الغذائي.

3.7.1.2. البعد الاجتماعي (*The Social dimension*):

يتمثل البعد الاجتماعي بمفهوم الأمن الغذائي في مجمل العناصر الاجتماعية المؤثرة بشكل أو بأخر في الأمن الغذائي والتخطيط له ومنها (سالم سلماني، 2019):

أ. نسبة ازدياد السكان(التكاثر) والتخطيط السكاني والتحكم في اتجاهات الخصوبة والزيادة السكانية.
ب. مستوى تطور السكن من خلال قياس مدى توفر الراحة النفسية والسعادة العائلية وذلك من حيث الفضاءات ووظيفتها بالنسبة للحياة اليومية العائلية (صحياً، غذائياً، الراحة، النوم، الترفيه).
ت. مستوى عيش الأسرة من حيث التكافؤ بين الزوجين وتأمين حياة الأبناء وضمان مستقبلهم الدراسي والحياتي (التوازن الأسري– التضامن الأسري– السعادة العائلية).
ث. مستوى حركية المجتمع وخاصة العلاقة بالمكان وبالعمل، حيث تلعب الهجرة الداخلية والخارجية كظاهرة اجتماعية دوراً بارزاً في تحديد مستوى استقرار المجتمع في علاقته بأمنه الغذائي، فكلما كانت ظاهرة الهجرة متفشية في المجتمع كلما ارتفعت معدلات الهشاشة الاجتماعية في مستوى تحقيق الأمن الغذائي.
ج. مستوى تأمين السلم الاجتماعية، وكل ما يتعلق بالأمن الاجتماعي الذي يبعد المجتمع عن الاضطرابات والاحتجاجات الاجتماعية، وهنا يظهر دور المجتمع المدني ومنه النقابات والجمعيات في التخفيف من النزعات المطلبية عبر تنفيذ الاضطرابات، وتلعب الدولة في هذا المجال أدوار فعالة في مجال تحقيق وتأمين التوافق بين العمال من جهة وبين المنظمات والأعراف والمشغلين من جهة أخرى (ضبط سياسات الأجور والأسعار).

4.7.1.2. البعد الاقتصادي *(The Economic dimension)*:

يوضح هذا البعد العلاقة التي تربط ما بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، والتي تستلزم دراسة جانبي الطلب والعرض بالنسبة للغذاء، وكذلك التركيز على عدم قدرة الشعوب على توفير احتياجات سكانها من الغذاء، بحيث يرتبط تزايد هذه الفجوة بتطور أعداد السكان وكذلك الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، مما يشكل عبئاً اقتصادياً للأمن الغذائي على الدولة.

يتضمن البعد الاقتصادي للأمن الغذائي جانباً تنموياً يتمثل في أثر مستواه السائد في الدولة على التنمية الاقتصادية، وتوجد علاقة طردية بين الغذاء والصحة من جهة وعملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، فتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء يمكن الأفراد من القيام بدورهم في تحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية وعلى العكس من ذلك، فإن تدهور مستوى الأمن الغذائي يعكس تدهور الحالة الصحية للأفراد، باعتبارهم أهم عناصر الانتاج المتوفرة في الدول النامية (ناصر بو جلال، 2014).

ومن خلال ما سبق يتضح أن أثر الأمن الغذائي في الجانب الاقتصادي وتأثيره الايجابي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال زيادة انتاجية العامل الذي تتوفر له الحاجات الغذائية في كل الأوقات وبشروط صحية تجعله قادراً على العمل والقيام بنشاطاته اليومية بكل كفاءة, وعند ذلك فإن برامج التنمية الاقتصادية إذا وضعت باتجاهها الصحيح وحققت النجاح المطلوب, ستدعم الأمن الغذائي من خلال ما تحققه من زيادة في معدل دخل الفرد, وتجعله قادراً على تغطية احتياجاته الضرورية وقدرة الدولة على توفير الامكانيات المالية لضمان ذلك, عبر زيادة الصادرات والقدرة على تفعيل الواردات(ابراهيم سعيد،2011).

إن هذه القدرة على زيادة الانتاجية في الزراعة تتم بفضل الاعتماد والاستثمار في الطاقة البشرية التي يجب استغلالها في تحقيق التطور في شتى المجالات والقطاعات, خاصة في الدول النامية التي تعاني من تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان, فتلجأ هذه الدول إلى الاستيراد من الخارج نتيجة فشل سياساتها الزراعية ويعرض هذا للتبعية الغذائية للخارج, إن الاعتماد على الاستيراد يعرض الدولة لخطر مواجهة ارتفاع الأسعار الوطنية وقدرتها الشرائية, إضافة إلى إعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم على التخلي على المشاريع الحيوية مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع.

وينطوي الأمن الغذائي في بعده الاقتصادي على عدة عناصر تتخلص في:

أ. الحفاظ على توازن المقدرة الشرائية بما يمكنهم من الحصول على الغذاء وتناوله وتوفير عمليات توليد الدخل وتطوره، بما في ذلك الاستثمار والتشغيل.

ب. وجود مستوى متطور في كفاءة قوانين التصدير والتوريد بما يلاءم الاقتصاديات المحلية والاقليمية والدولية.

ت. وجود بعد وقائي للأمن الغذائي تجسده السياسات الاقتصادية الوقائية لمواجهة المشكلات الناجمة عن تحرير تجارة المنتوجات الزراعية، وكذلك تعزيز وفتح الاستثمارات الخارجية والأجنبية.

ث. تحقيق التوازن بين القطاعات الانتاجية وزيادة مداخيل الضرائب وصعوبات القدرة على التخلي التدريجي والمدروس عن دعم المنتجين للغذاء أثناء ارتفاع تكاليف الانتاج، أن يكون من الواجب وجود جهاز أو منظومة اصلاح اقتصادي تعمل على ذلك (خير الدين تواتي، 2019، ص29).

ومن خلال ذلك يتضح مضمون البعد الاقتصادي للأمن الغذائي في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الرئيسية عن طريق إقامة مشاريع تنموية واقتصادية تضمن هذا الاكتفاء الذاتي، ويتكون الأمن الغذائي

الاقتصادي من منظومة تحدد مجموعة من الخطط الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيق الديمومة وتوفير الغذاء ودعمه ماديا ومعنويا ليكون على ذمة جميع السكان (محمد بو طالب، 2015).

5.7.1.2. البعد السياسي *(The Political dimension)*:

يرتبط البعد السياسي للأمن الغذائي بدور الدولة باعتبارها الطرف الأساسي المكلف بالإشراف على وضع سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي وتنفيذها، وفي العادة يوكل هذا الدور السياسي للدولة في مجال وضع تصورات وبرامج للتنمية الشاملة وتنظيم العلاقة بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، كما تقوم الدولة في هذا السياق بوضع استراتيجية الأمن الغذائي في إطار الحفاظ على سيادتها وتأمين حياة رعاياها.

ومن خصائص البعد السياسي من مفهوم الأمن الغذائي أنه يعزز من مفهوم سيادة الدولة في ظل الحفاظ على التبعية الغذائية التي في حال وقوعها يحصل الحصار الغذائي، ومن الملامح السياسية للأمن الغذائي أن سياسات الغذاء كثيراً ما تتحول إلى مجال للتجاذبات السياسية بين الأطراف الاجتماعية من تنظيمات سياسية ونقابية ونخب (بوابة الأهرام، 2018).

6.7.1.2. البعد الصحي *(The Healthy dimension)*:

يتعلق هذا البعد بتأمين الخدمات والأدوية والرعاية والحماية والثقافة الصحية في المجتمع وذلك وفق سياسة صحية (علاجية ودوائية) تشرف عليها الدولة وتنسق فيها بين القطاعين العام والخاص، وتتلخص مكونات هذه السياسات في:

أ. وضع سياسة صحية تجمع بين الأبعاد الوقائية والعلاجية (العضوية والنفسية) وتراعي الامكانيات المتاحة والحاجيات المطلوبة.
ب. وضع سياسة للتثقيف الصحي الغذائي للمستهلكين بما يرفع من قدرة المستهلك على اختيار غذائه وتجنب ما يضر به.
ت. الإشراف على صناعة الأدوية وتوريدها وتصديرها.
ث. وضع وتنفيذ خطة متكاملة لتوفير المياه المنزلية النظيفة وكيفية التخلص من المياه المستعملة ومن القمامة بشكل صحي يحافظ على البيئة وعلى المنتوجات الغذائية والصحة العامة.
ج. وضع وتنفيذ سياسة تعليمية في المجال الصحي وعلاقتها بالأمن الغذائي (التغذية، الطب، الصيدلة...) وذلك من خلال تطوير تدريس العلوم الطبية والصيدلانية والغذائية

ح. وضع خطة متكاملة لتطوير البحوث العلمية من خلال المراصد ومراكز البحث والمخابر، ومتابعة مسيرة تطور العلوم الصحية والطبية وصناعة الأدوية (سالم سليماني، 2019).

8.1.2. النزاعات والأمن الغذائي (Conflict and Food Security):

ارتبطت الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة بانعدام الأمن الغذائي في العالم النامي، تشير منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2002) إلى أن الحروب والنزاعات الأهلية كانت الأسباب الرئيسية في 15 دولة عانت من حالات طوارئ غذائية استثنائية في عام 2001 وأوائل عام 2002، ويؤثر الصراع المدني على الأمن الغذائي في البلدان النامية بسبب آثاره الضارة على القطاع الزراعي والاقتصاد.

إن تأثير الحرب وخاصة على الاقتصاد الريفي والبيئة الريفية مدمر للغاية، بعض الآثار السلبية تشمل: تعطل الإنتاج، وفقدان مخزون الموارد الجينية المحلية، وتآكل الموارد الطبيعية. كما أنه يؤثر على تشتيت البنى التحتية مثل الطرق والجسور والمنازل، يتضح انعدام الأمن الغذائي والمجاعة في المنطقة التي تنتشر فيها الحروب والصراعات المسلحة (Taeb, 2004).

إن التجنيد الإجباري للشباب في الجيش يعطل القدرات الإنتاجية للأسر الريفية، وقد لوحظ أيضاً أن الجنود يميلون إلى نهب موارد سكان الريف من أجل الحفاظ على أنفسهم، كما هو واضح أن أكثر من 90% من جميع النزاعات العنيفة بين عامي 1945 و1992 وقعت في البلدان النامية، وللنزاعات تأثير مباشر وغير مباشر على الأمن الغذائي فهي تضعفه بطرق عدة، ويشمل التأثير المباشر تجريف الأراضي الزراعية وزرع القنابل العنقودية والألغام وقتل الماشية وتدمير الآليات وقطع السبل إلى الأسواق، كذلك تحول النزاعات دون وصول المستهلكين والمنتجين إلى الأسواق، وتثبط الاستثمار في التحديث الزراعي، ما يحد من توفر الغذاء، وتجرد الحكومة من الإيرادات الضريبية، فيحول ذلك دون إنشاء شبكات أمان اجتماعي، وتؤدي إلى تدهور بيئة الاستفادة من الغذاء(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، 2010).

"أما تأثيرها غير المباشر فيتمثل في انتشار تداعياتها السياسية الاقتصادية إلى خارج حدودها الجغرافية، مثل هجرة اللاجئين وتدهور المناخ الاستثماري الإقليمي واستبعاد أولويات السياسات المحفزة للنمو التي كانت ستحظى بمزيد من الاهتمام لو كانت الظروف مختلفة والواقع أن معظم حالات الطوارئ الغذائية الخطيرة التي أعلن عنها في جميع أنحاء العالم قبل وقوع الأزمة المثلثة (أزمة الغذاء وأزمة الوقود والأزمة المالية) كان ناجمة عن نزاعات" (نفس المصدر).

تشير منظمة الأغذية والزراعة (FAO، 2016) إلى أن هناك علاقة وثيقة بين النزاع والجوع، حيث تزيد نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية في البلدان التي تعيش نزاعات وأزمات ممتدة عن غيرها من البلدان النامية بنحو ثلاثة أضعاف، في الوقت الحالي يعيش ما يقرب 167 مليون شخص مما يعانون نقص التغذية في بلدان تمر بأزمات ممتدة، بحيث يعاني ما يقرب خُمس السكان من الجوع، وتزداد حدة أثر سوء التغذية لدى الأطفال، مما يؤدي إلى إعاقة عقلية وجسدية مدى الحياة خاصة إذا كان الطفل في سن حرجة من عمره، فالنزاعات لها أثار دائمة على التنمية البشرية تدوم لعدة أجيال(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2016)

من الناحية النظرية يمكن استعمال انعدام الأمن الغذائي كمؤشر على مدى إمكان الحصول على الموارد الأساسية، والعلاقة بين الأمن الغذائي والنزاعات علاقة تفاعل في اتجاهين، أي أن انعدام الأمن الغذائي مصدر للنزاع ونتيجة له في آن واحد، وتاريخياً تنفجر أعمال الشغب نتيجة لنقص المواد الغذائية، فعلى سبيل المثال يبدو أن استياء الناس في باريس من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وإخفاق الحكومة آنذاك في الاستجابة بشكل ملائم لعبا دورا رئيسيا في إشعال الثورة الفرنسية، وبالمثل قد يكون انعدام الأمن الغذائي ساهم في وقوع الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، وربما لعب دورا في مستهل أزمة دارفور، وينص التقرير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز نحو منع النزاعات المسلحة على أن معالجة انعدام الأمن الغذائي والمشاكل المرتبطة به مثل ندرة الموارد، يمكن أن تساهم كثيراً في تحويل وضع هش إلى وضع مستقر، على أن الأساس التجريبي لوجود علاقة قوية بين انعدام الأمن الغذائي والنزاعات هو أساس دلالي فحسب، وهناك عدة تحاليل تشير إلى أن ندرة الموارد لا تساهم في اندلاع النزاعات إلا في حال وجود عوامل خارجية أخرى محفزة له(Buhaug, Geditsch and Theisen, 2008).

فانعدام الأمن الغذائي قد يؤدي إلى نشوب نزاع، فقد أدت أزمة الغذاء العالمية التي بلغت ذروتها عام 2008 إلى انخفاض دخل السكان، وتسببت في اندلاع أعمال شغب لاسيما في المناطق الحضرية احتجاجاً على قلة الغذاء، إلى تفاقم أزمات أخرى مثل الفقر والبطالة والتهميش.

1.8.1.2. النزاع وتأثيره على الأمن الغذائي في المناطق العربية:

تشهد المنطقة العربية سيلاً من الصراعات التي باتت تسكن عدداً لا بأس به من عواصمها، فمن بغداد إلى دمشق مروراً بصنعاء وطرابلس، نجد أن النزاعات صارت تتوسع بصورة غير مسبوقة حتى أصبح الطريق إلى السلام يضيق يوماً بعد يوم، فلا شيء يظهر في الأُفق القريب سواء كان مزيداً من الصراع وقليلاً جداً من فرص الحل، من وسط ركام الصراع تظهر الفاجعة الإنسانية، مئات الألاف من القتلى

والجرحى والمهجرين والنازحين واللاجئين، دمرت مدن وانهارت مجتمعات وغدت هذه المناطق تستقبل الموت أكثر من الحياة، إذ أصبحت المأساة الانسانية في النتاج الطبيعي للصراع ولا شيء أخر.

إن الديناميات المتبادلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي في منطقة الإسكوا متعددة الأوجه، فبحسب الموقع الالكتروني لبرنامج الأغذية العالمي(WFP) المخصص للبلدان، غالباً ما يصطدم الأمن الغذائي في فلسطين بمشاكل انعدام الاستقرار الاجتماعي والقيود المفروضة على الحركة ومحدودية توفر الخدمات والموارد الأساسية، أما في العراق فتكمُن المشاكل انعدام الأمن والهجرة الداخلية والقيود المفروضة على الحصول على المواد الغذائية والبنية التحتية الضعيفة، وفي السودان يشكل النزاع المستمر والمستويات المتدنية للبنية التحتية الأساسية والهجرة الداخلية والظروف المناخية السلبية التحديات الرئيسية للأمن الغذائي، ويواجه اليمن الفقر وانعدام الاستقرار الاجتماعي واللاجئين والهجرة الداخلية والتدهور البيئي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، 2010).

9.1.2. الفقر والأمن الغذائي (Poverty and Food Security):

يعد الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد، فهي ظاهرة لا يخلوا منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها، تشير التقديرات إلى أن خُمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الأمن، ورغم التفاوت في تحديد مفهوم الفقر ومعاييره إلا أن انخفاض الدخل للفرد أو الأسرة يشكل العمود الفقري لهذا المفهوم وهذه المعايير، مع من يرافق ذلك من ضعف القدرة على توفير مستلزمات الحياة الضرورية من مأكل ومشرب وملبس، ناهيك عن المستلزمات الأخرى الصحية والتعليمية وغيرها، وتتفاقم مشكلة الفقر بالعادة في المجتمعات النامية وتتفاوت تبعاً لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة وتداعياتها (خولة فرج، 2017).

وفقاً ل (Will Marten, 2010)، فالأمن الغذائي موجود عندما يتمكن جميع الناس في جميع الأوقات من الوصول المادي والاقتصادي إلى غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية، يحتوي هذا التعريف البالغ الأهمية والبسيط على ما يبدو للأمن الغذائي من مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 على أربعة عناصر:

أ. يجب توفير ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجات الناس.
ب. يجب أن يحصل الناس على الغذاء المتاح في ظل الظروف العادية.
ت. التقلب في الإنتاج أو الأسعار يجب ألا يهدد هذا التوافر

ث. يجب أن تكون جودة الطعام التي يستهلكها الناس كافية لاحتياجاتهم.

من الواضح أن توفر الغذاء الكافي هو شرط ضروري للأمن الغذائي، ويركز الكثير من التفكير السياسي فقط على مسألة التوفر، ولكن كما يقول أمارتياسين الحائز على جائزة نوبل ببلاغة في فقره ومجاعاته الكلاسيكية، فإن توافر ما يكفي من الغذاء في المجموع ليس كافياً للأمن الغذائي، معظم المجاعات الخطيرة الموثَّقة في عمله من مجاعة البنغال الكبرى عام 1941 إلى مجاعات الساحل في السبعينيات حدثت عندما كان هناك ما يكفي من الغذاء، وكثيراً ما أدى التحليل القائم فقط على توافر الغذاء إلى سياسات أدت إلى تفاقم المشكلة مثل رفض السلطات الاستعمارية في البنغال السماح باستيراد المواد الغذائية.

هناك العديد من الأسباب التي قد تجعل الناس لا يستطيعون الحصول على الطعام حتى عندما يتوفر ما يكفي في المجموع، أحد أهم العوامل الأساسية هو أنه لا يوجد ضمان بأن اقتصاد السوق سيولد توزيعًا للدخل يوفر دخلًا كافيًا للجميع لشراء الطعام الذي يحتاجونه، وبالتالي فإن المهمة المركزية للبنك الدولي للحد من الفقر أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي للجميع (نفس المصدر).

يوضح شكل (3.2) طبيعة العلاقة بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي والجوع

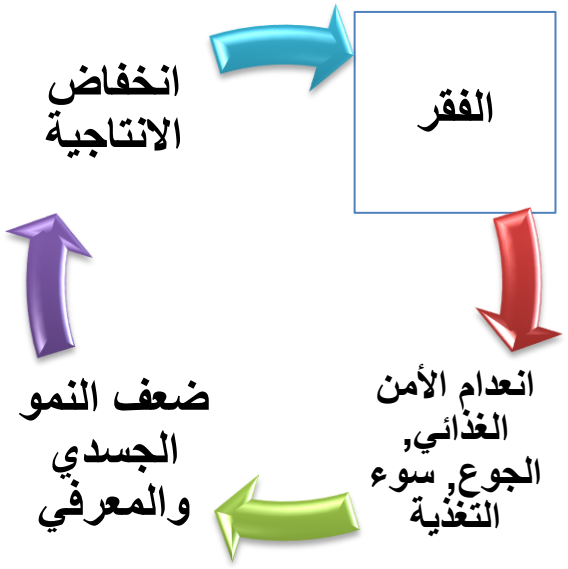

شكل 3.2: العلاقة بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي

المصدر: منظمة الفاو العالمية (FAO)

تحدث (نادر محمد، 2010) بأن الفقر مرتبط بالحصول على الحد الأدنى من الطاقة اللازمة للحفاظ على حياة الانسان وصحته، حيث أوضحت منظمة الأغذية العالمية أن كمية الطاقة اليومية لا تقل

عن 1800 كيلو كالوري، حيث أن الحصول على الحد الأدنى من الطاقة اليومية مرتبط بالدولة وأسعار السلع فيها، فقد يزيد انعدام الأمن الغذائي في دولة ما بسبب قلة الدخل لدى الأشخاص أو بسبب غلاء أسعار المواد الغذائية فيها، فتجد الفقير يقلص من استهلاكه من المواد الغذائية التي تمده بالحد الأدنى من الطاقة بسبب عدم مقدرته من الحصول عليها نتيجة الدخل المحدود، فيلجأ إلى مواد غذائية أخرى أقل سعر لكي يسد حاجته من الطعام.

يرى الباحث أن السياسات التي تركز على توافر الغذاء، بدلاً من تأمين الوصول إلى الغذاء يمكن أن تخلق وفي كثير من الأحيان مخاطر للوصول إلى الغذاء، لنأخذ على سبيل المثال استخدام تعريفات الاستيراد لحماية الإنتاج الغذائي المحلي سيؤدي هذا بالتأكيد إلى تضييق الفجوة بين الإنتاج والطلب من خلال زيادة الإنتاج المحلي وخفض الاستهلاك، لكن خيار السياسة هذه يمكن أن يعرض بسهولة وصول الفقراء إلى الغذاء للخطر، ينفق أفقر الناس ثلاثة أرباع دخلهم على الطعام الأساسي في حين أن هذه السياسات مبررة في كثير من الأحيان على أنها تحمي رفاهية المزارعين الفقراء، إلا أنها قد تفعل العكس تمامًا، تُظهر بيانات المسح أن المزارعين الأكثر فقرًا ينتجون عادةً طعامًا أقل مما يستهلكونه، ويعتمدون على السوق للبقية وبالمثل فإن السياسات التي تُقيد أو تفرض ضرائب على قدرة صغار المزارعين على إنتاج المحاصيل النقدية، أو تجبرهم على زراعة الغذاء عندما توفر لهم المحاصيل النقدية دخلاً أعلى، قد تقلل بالفعل من أمنهم الغذائي عن طريق خفض دخولهم الحقيقية, وعلى النقيض من ذلك يمكن للسياسات والمشاريع التي تزيد من دخل الفقراء أن تفعل الكثير لتحسين الأمن الغذائي.

إن جودة الغذاء التي يمكن للناس الحصول عليها مهمة أيضاً، لا سيما بالنسبة لأفقر الناس ولكن أيضاً للأشخاص ذوي المعلومات المحدودة عن التغذية، عندما ترتفع أسعار المواد الغذائية أو ينخفض الدخل الحقيقي للفقراء لأسباب أخرى هناك خطر الجوع الخفي، حيث يتحول الناس إلى أطعمة منخفضة السعر تُفشل في تلبية احتياجاتهم الغذائية بشكل كافي، إن التأكُد من أن الطعام دائماً آمن يثير مجموعة مختلفة ولكنها مهمة من التحديات، تحتاج سياسات هذه المشكلة إلى ضمان حماية الدخل الحقيقي للفقراء وتوفير المعلومات.

هناك علاقة قوية بين الفقر والأمن الغذائي، حيث أن كثيراً من الدول النامية يتوفر لديها الغذاء، ولكن لا يستطيع المواطن من الحصول على الغذاء بسبب الدخل المحدود أو بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يدفع المواطن من تقليل الكميات الغذائية اليومية أو تناول غذاء بديل أرخص ثمن، من الممكن أن يقلل من كمية الطاقة اليومية التي يحتاجها الانسان، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث العديد من الأمراض المرتبطة بسوء التغذية كما حددتها منظمة الصحة العالمية.

10.1.2. الابتكار والأمن الغذائي (Innovation and Food Security):

وفقاً لروجرز (Rogers,1995) فالابتكار هو ظهور لإنتاج جديد نابع من التفاعل بين الفرد ومادة الخبرة، وكتب ايلين بيرز (Piers) بأن الابتكار هو قدرة الفرد على تجنب الروتين العادي والطرق التقليدية في التفكير، مع إنتاج أصيل وجديد أو غير شائع يمكن تنفيذه أو تحقيقه، وتحدث شتين (Shteen) بأن الابتكار انتاج جديد ومقبول ونافع يحقق رضا مجموعة كبيرة في فترة زمنية معينة.

يشمل الابتكار في الزراعة جميع أبعاد دورة الإنتاج وعلى طول سلسلة القيمة بأكملها, من إنتاج المحاصيل والغابات ومصايد الأسماك أو الثروة الحيوانية إلى إدارة المدخلات للوصول إلى الأسواق, تساعد منظمة الأغذية والزراعة البلدان الأعضاء في إطلاق إمكانات الابتكار لدفع النمو الاجتماعي والاقتصادي، وضمان الأمن الغذائي والتغذوي، وتخفيف حدة الفقر وتحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وبالتالي المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة, نظرًا لأن الابتكار عملية معقدة تلعب فيها الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيون أدوارًا مختلفة، تركز المنظمة على اتباع نهج على نطاق المنظومة (FAO، 2016).

تعتبر المناطق النامية من المناطق التي تعاني من أمن غذائي غير مستقر، حيث يزداد فيها عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر، ومن أسباب ذلك انخفاض الانتاجية الزراعية، مما دفع الحكومات إلى اتباع أنواع مختلفة من السياسات والاستراتيجيات الزراعية من خلال تحفيز اعتماد تكنولوجيا جديدة لتعزيز الانتاج الزراعي، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي، ومن هذه التقنيات المتبعة الزراعة الآمنة، والزراعة المائية، والزراعة العضوية، واستخدام الآلات الزراعية المتطورة.

وفقاً لمنظمة الفاو العالمية (FAO) فالابتكار يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين الإنتاجية والكفاءة في استخدام الموارد وموارد الطاقة الخضراء، وتكيُف النظم الغذائية مع تغير المناخ، وأنه يحسن إنتاج مزيد من الأطعمة المغذية واستهلاكها، فالابتكار بشكل عام وخاصة في الزراعة هو القوة المحركة الرئيسة لتحقيق عالم خالي من الجوع وسوء التغذية، فالابتكار الزراعي هو العملية التي يقوم من خلالها الأفراد أو المنظمات باستخدام منتجات أو عمليات أو طرق تنظيم حالية أو جديدة الاستخدام لأول مرة في سياق محدد لزيادة الفعالية والقدرة التنافسية والمرونة بهدف حل المشكلة.

تؤثر التكنولوجيا الزراعية أو الابتكار الزراعي على الأمن الغذائي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فالتأثير المباشر هو أن التقنيات الجديدة تؤدي إلى زيادة الانتاج للاستهلاك الأسري الشخصي وزيادة الأرباح الزراعية، من خلال أن التقنيات الجديدة تؤدي إلى عوائد أعلى وإلى انخفاض تكاليف الإنتاج التي تُتَرجم

إلى أرباح أعلى، أما التأثير الغير مباشر للتقنيات الجديدة هو انخفاض أسعار المواد الغذائية الناتجة عن ارتفاع الإنتاجية والانتاج الزراعي، وخلق فرص عمل للأسر وخاصة الأسر التي تستخدم مصادر الدخل الزراعية (Samar Sablla, 2014).

لكي يساهم الابتكار الزراعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ينبغي له تحسين الإنتاجية، والانصاف والاستدامة، والكفاءة في استخدام الموارد (لا سيما الأراضي والمياه) وموارد الطاقة الخضراء، وتكييف النظم الغذائية مع تغير المناخ، كما يجب أن يساعد في الحد من الفواقد والهدر، وينبغي له كذلك أن يدعم التنمية الاقتصادية الكفيلة بانتشال صغار المزارعين من برائن الفقر والحد من ضعفهم وبناء قدرتهم على المشاركة بصورة فاعلة في اقتصاد بلادهم، كما ينبغي للابتكار أن يمنح النساء والشباب فرصاً جديدة ومجزية للعمل اللائق في المجال الزراعي وعلى امتداد السلسلة الغذائية (FAO, 2020).

2.2 الأمن الغذائي في فلسطين (Food Security in Palestine)

1.2.2. نبذة عن فلسطين (About Palestine):

في الثاني من نوفمبر (1917) كتب وزير الخارجية البريطاني بالفور إلى المجتمع اليهودي البريطاني معرباً عن دعم الحكومة البريطانية إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، حيث سيطر الجيش البريطاني في عام1917 على فلسطين وشرق الأردن، بموجب اتفاقية سايكس بيكو[9] 1916 التي خضعت بموجبها فلسطين للانتداب البريطاني، مرت فلسطين بعدة حروب اهمها عام 1967, وهي حرب حدثت بين

[9] معاهدة سايكس بيكو: هي معاهدة بين فرنسا وبريطانيا على اقتسام الدول العربية الواقعة شرقي المتوسط على النحو التالي:

- استيلاء فرنسا على غرب سوريا ولبنان وولاية أضنة.
- استيلاء بريطانيا على منطقة جنوب وأواسط العراق بما فيها بغداد، وكذلك ميناء عكا وحيفا في فلسطين.
- استيلاء روسيا على الولايات الأرمنية في تركيا وشمال كردستان.
- يخضع الجزء المتبقي من فلسطين لإدارة دولية.

اسرائيل وكلاً من مصر وسوريا والأردن وانتهت باستيلاء اسرائيل على باقي فلسطين (الضفة والقطاع)، بالإضافة إلى سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية.

شرعت اسرائيل على الفور بنهب الكثير من ثروات المحافظات الشمالية وضمت القدس الشرقية، تواصلت مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الاسرائيلي وسقط الألاف من الشهداء والجرحى والأسرى، وفي أواخر عام 1987 انطلقت الانتفاضة الفلسطينية التي عرفت بانتفاضة الحجارة واستمرت حتى توقيع اتفاقية أوسلو في أيلول سبتمبر عام 1993, نتيجة لاتفاقية أوسلو أقيمت أول سلطة وطنية على الأراضي الفلسطينية كمرحلة تستمر لخمس أعوام، تقام بعدها دولة مستقلة على الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، إلا أن اسرائيل لم تلتزم بهذه الاتفاقيات ووسعت الاستيطان في المحافظات الشمالية، مما أدى إلى تفجر الانتفاضة الثانية في 28 أيلول عام 2000.

قتلت اسرائيل خلالها ألاف الفلسطينيين، وقطعت أوصال المناطق الجغرافيا، وحرمت الفلسطينيين من التنقل بحرية، وأقامت جدار الفصل العنصري الذي التهم ألاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية، وخاصة الزراعية منها وتلك التي تقع ضمن الأحوال (ويكبيديا، 2020).

2.2.2. فلسطين في أرقام (Palestine in Numbers):

تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 نحو 6200 كيلو متر مربع، أي حوالي 22% من مساحة فلسطين التاريخية التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني، منها 360 كيلو متر مربع في المحافظات الجنوبية وحوالي 5840 كيلو متر مربع في المحافظات الشمالية بما فيها القدس الشرقية والبحر الميت, ووفقاً للاتفاق الإسرائيلي–الفلسطيني المؤقت بشأن المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول/سبتمبر 1995، تُقسم المحافظات الشمالية إلى ثلاثة أجزاء هي المناطق ألف وباء وجيم، وتشمل المنطقة جيم ما يزيد عن 61% من مساحة المحافظات الشمالية، وهي تخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة تشمل الأمن والتخطيط والتنظيم العمراني، وتضم المنطقة جيم أكثر المساحات الزراعية خصوبة ومعظم الأراضي الزراعية المخصصة للأنشطة الإنمائية، وتخضع المنطقة ألف التي تشكل 18% من مساحة المحافظات الشمالية لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية المدنية والأمنية، أما المنطقة باء التي تشكل 21% من مساحة المحافظات الشمالية فيفترض أن تكون خاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية (الأونكتاد، 2014)

1.2.2.2. السكان (*Population*):

"بلغ عدد السكان الفلسطينيين المقدر حول العالم حسب دولة الإقامة حتى نهاية عام (2019) 13,050,268 نسمة، منهم 37.7% في دولة فلسطين، 44.8% في الدول العربية, 12% في أراضي 1948, 5.5% في الدول الأجنبية، في حين بلغ عدد سكان فلسطين حتى نهاية عام (2019) 5,038,918 نسمة، منهم 3,019,948 نسمة في المحافظات الشمالية، 2,018,970 نسمة في المحافظات الجنوبية, حيث يعيش أكثر من ثلث سكان فلسطين في المحافظات الجنوبية, بلغت نسبة السكان اللاجئين 42% من مجمل السكان الفلسطينيين, بواقع 26% في المحافظات الشمالية و 66% في المحافظات الجنوبية" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

يوضح الشكل التالي عدد السكان (بالمليون)، حسب منطقة الإقامة:

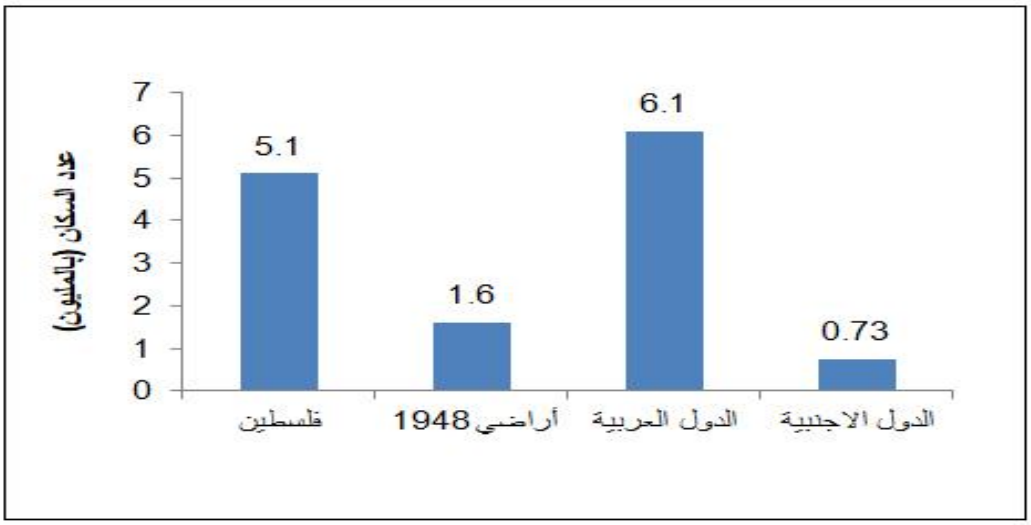

شكل 4.2: عدد السكان (بالمليون)، حسب منطقة الإقامة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

بلغ معدل المواليد الخام في العام 2019 في فلسطين 30.2 مولوداً لكل 1000 من السكان، 27.7 مولوداً في المحافظات الشمالية و34.0 مولوداً في المحافظات الجنوبية. كما بلغ معدل الوفيات الخام

في العام 2019 في فلسطين 3.7 حالة وفاة لكل 1000 من السكان، 3.9 في المحافظات الشمالية و3.5 في المحافظات الجنوبية.

بلغت الكثافة السكانية[10] في فلسطين حتى نهاية عام (2019) 836 فرد، حيث بلغت الكثافة السكانية في المحافظات الشمالية 534 فرد، في حين بلغت الكثافة السكانية في المحافظات الجنوبية 5,533 فرد، فالكثافة السكانية في فلسطين مرتفعة بشكل عام وفي المحافظات الجنوبية بشكل خاص، وأن معدل الخصوبة في المحافظات الجنوبية مرتفعة بالمقارنة مع المحافظات الشمالية (نفس المصدر).

والشكل التالي يوضح متوسط حجم الأسرة في دولة فلسطين 2000-2017:

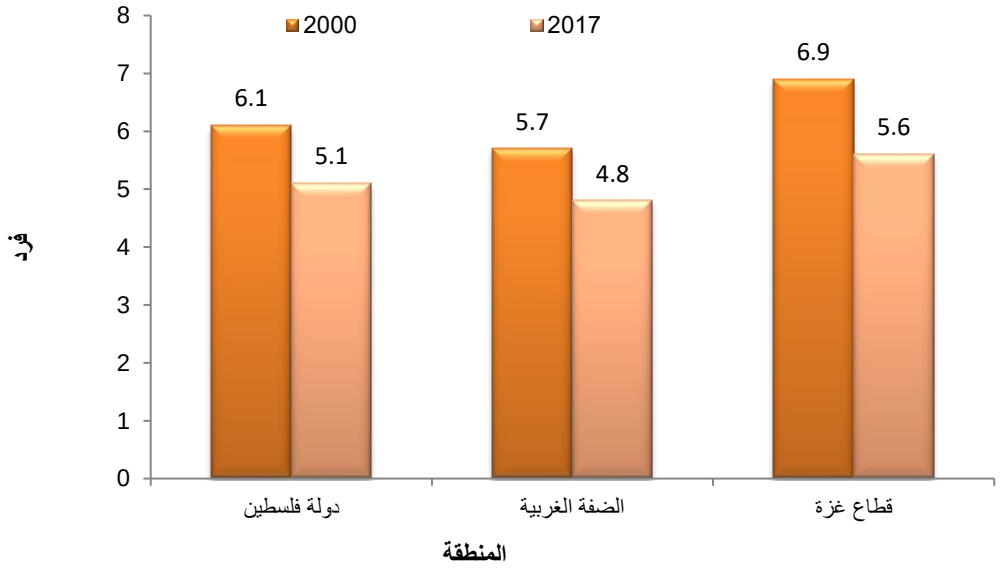

شكل 5.2: متوسط حجم الأسرة في دولة فلسطين لكل من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[10] الكثافة السكانية = الفرد/ كم2

2.2.2.2. القوى العاملة *(Manpower)*:

وفقاً لتقرير مسح القوى العاملة في فلسطين لعام 2019 الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن نسبة القوى العاملة[11] في فلسطين بلغت 44.3%، وأن نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة من مجموع الذكور بلغت 69.9%، في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من مجموع الإناث 18.1%، أما على صعيد المنطقة فقد بينت النتائج أن نسبة القوى العاملة المشاركة في المحافظات الشمالية بلغت 46.4%، في حين أن نسبة القوى العاملة المشاركة في المحافظات الجنوبية بلغت 40.9% (الجهاز المركزي للإحصاء، 2019)، والجدول التالي يبين نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين من 2014 وحتى 2019:

جدول 1.2: نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين (2014-2019)

السنة	فلسطين	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية
2014	%45.8	%46.6	%44.4
2015	%45.8	%46.1	%45.3
2016	%45.8	%45.6	%46.1
2017	%45.7	%45.8	%45.5
2018	%46.4	%46.1	%46.9
2019	%44.3	%46.4	%40.9

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

[11] نسبة القوى العاملة: مؤشر يقيس حجم العاملين (15 سنة فأكثر) الذين كانوا خلال فترة الاسناد في العمل على الاقل ساعة، او الذين كانوا غائبين موقتا عن العمل بسبب المرض او الاصابة، عطلة أو اجازة، الاضراب أو اغلاق، التعليم أو اجازة تدريبية او أمومة، او الركود في النشاط الاقتصادي.. الخ.

يتضح من خلال جدول (1.2) أن نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين قد حافظت على نفس المستوى من عام 2014 وحتى عام 2016 بنسبة 45.8% من مجموع الأفراد في سن العمل 15 سنة فأكثر، ثم انخفض معدل القوى العاملة المشاركة في فلسطين بنسبة 20% في عام 2017 مقارنة بعام 2016، وفي عام 2018 زاد معدل القوى العاملة المشاركة في فلسطين مقارنة بعام 2017، وفي عام 2019 انخفض معدل القوى العاملة المشاركة في فلسطين بنسبة 4.3% مقارنة بعام 2018، حيث استقر معدل القوى العاملة المشاركة في المحافظات الشمالية لعام 2019، في حين انخفض معدل القوى العاملة المشاركة في المحافظات الجنوبية لعام 2019، بسبب الحصار المفروض على المحافظات الجنوبية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والعقوبات المسلطة على المحافظات الجنوبية أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي سبب انخفاض في عدد القوى العاملة.

3.2.2.2. مساحة الأراضي *(Land Area)*:

تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 نحو 6200 كيلو متر مربع، أي حوالي 22% من مساحة فلسطين التاريخية التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني، منها 360 كيلو متر مربع في المحافظات الجنوبية وحوالي 5840 كيلو متر مربع في المحافظات الشمالية بما فيها القدس الشرقية والبحر الميت، وفقاً للاتفاق الإسرائيلي–الفلسطيني المؤقت بشأن المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول/سبتمبر 1995, تقسم المحافظات الشمالية إلى ثلاث أجزاء هي المناطق ألف وباء وجيم, وتشمل المنطقة جيم ما يزيد عن 61% من مساحة المحافظات الشمالية, وهي تخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة تشمل الأمن والتخطيط والتنظيم العمراني, وتضم المنطقة جيم أكثر المساحات الزراعية خصوبة ومعظم الأراضي الزراعية المخصصة للأنشطة الإنمائية, وتخضع المنطقة ألف التي تشكل 18% من مساحة المحافظات الشمالية لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية المدنية والأمنية, أما المنطقة باء التي تشكل 21% من مساحة المحافظات الشمالية فيفترض أن تكون خاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية(الأونكتاد، 2014).

وفقاً ل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019) تقسم الأراضي الفلسطينية الخاضعة تحت سيادة السلطة الفلسطينية إلى قسمين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، تبلغ مساحة الأراضي في المحافظات الشمالية 5,660,0 كيلو متر^2، بينما تبلغ مساحة الأراضي في المحافظات الجنوبية 365 كيلو متر^2، بينما يبلغ عدد المستعمرات في المحافظات الشمالية 59 مستعمرة مع نهاية عام 2018،

ويبلغ عدد المستعمرين 671,007 نسمة بنسبة 22.7% من عدد السكان الفلسطينيين، يوضح ملحق (1) المساحة بالكيلومتر^2 لكل محافظات فلسطين (المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية).

ويرى الباحث مع زيادة عدد السكان وارتفاع الكثافة السكانية في فلسطين بشكل عام والمحافظات الجنوبية بشكل خاص ازداد التوسع العمراني وتقلصت الأراضي الزراعية، الأمر الذي يزيد من تهديدات الأمن الغذائي في فلسطين، وذلك بسبب زيادة عدد السكان الذي يتطلب زيادة الحاجة إلى الغذاء وتقليص مساحة الأراضي الزراعية بسبب التوسع العمراني الأمر الذي يزيد من تهديدات الأمن الغذائي في فلسطين، وسنتطرق إلى واقع الأراضي الزراعية في فلسطين.

1.3.2.2.2. مساحة الأراضي الزراعية[12] (% من مساحة الأراضي):

الزراعة في فلسطين لها أهمية كبيرة للهوية الفلسطينية لأنها تتعلق بالأرض والتراث الثقافي والحياة الاجتماعية، ولكنها لا ترتقي إلى قدرتها الاستيعابية من حيث التجارة والعمالة، وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني الحديث ككل محدود، وفقاً لبيانات البنك الدولي فإن مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين بلغت 2.969 كيلو متر^2 في عام 2016 (أحدث سنة)، بنسبة بلغت 49.3% من مساحة الأراضي في فلسطين.

تبلغ مساحة الأراضي المصنفة على أنها عالية أو متوسطة القيمة الزراعية في المحافظات الشمالية حوالي 2,072 ألف دونم، وتشكل حوالي 37% من مساحة المحافظات الشمالية، لا يستغل الفلسطينيين منها سوى 931.5 ألف دونم وتشكل حوالي 17% من مساحة المحافظات الشمالية، وتعتبر الاجراءات الاسرائيلية أحد أهم أسباب عدم استغلال الأراضي الزراعية في المحافظات الشمالية، حيث تشكل المناطق المصنفة (ج) حوالي 60% من مساحة المحافظات الشمالية والتي ما زالت تقع تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة.

الأمر الذي أدى الى حرمان الكثير من المزارعين من الوصول الى أراضيهم وزراعتها أو العناية بالمساحات المزروعة فيها مما أدى الى هلاك معظم المزروعات في هذه المناطق، بالإضافة الى تجريف المزروعات واقتلاع الأشجار حيث قام الاحتلال الإسرائيلي بتجريف واقتلاع 7,122 شجرة خلال العام

[12] يشير هذا المصطلح إلى الأصناف الرئيسية لاستعمالات الأراضي في الحيازات الزراعية ولأغراض التصنيف، يتم مسح المساحة الاجمالية للأرض لتحديد صنفها، وتشمل الأراضي الزراعية الأراضي التي تقام عليها الأبنية الزراعية المتناثرة والحظائر وملحقاتها، والأراضي غير المزروعة بشكل دائم مثل الرقع الغير مزروعة والممرات الزراعية والقنوات والبروزات والأكتاف.

2018، وبذلك يبلغ عدد الأشجار التي تم اقتلاعها أكثر من مليون شجرة منذ العام 2000 وحتى نهاية العام 2018، وتم تحويل آلاف الدونمات للمستعمرين لزراعتها حيث بلغت المساحة المزروعة في المستعمرات الإسرائيلية في العام 2018 حوالي 110 آلاف دونم غالبيتها من المزروعات المروية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

أما في المحافظات الجنوبية ازدادت الأراضي الزراعية بعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من المحافظات الجنوبية عام 2005، حيث ازدادت المساحة الزراعية من 170,000 دونم إلى 192,000 دونم بعد تفكيك وانهاء الاستيطان في المحافظات الجنوبية,، ولكن مع هذه الزيادة في مساحة الأراضي الزراعية إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً في الرقعة الزراعية بحوالي 100,000 دونم لأسباب كثيرة، منها تسارع النمو السكاني بحوالي 3.5% والتمدد العمراني وشراء الأراضي لأغراض سكنية، إلى جانب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي بإقامة مناطق عازلة على طول حدود المحافظات الجنوبية، حيث تعادل المناطق العازلة 15% من الأراضي الزراعية في القطاع (منتدى غزة للزراعة الحضرية وشبه الحضرية, 2016). يوضح ملحق (2) نسبة مساحة الأرضي الزراعية من مساحة الأراضي في فلسطين، وفقاً لبيانات البنك الدولي.

بلغت متوسط نسبة مساحة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي في فلسطين 60% قبل عام 2000 واستمرت هذه النسبة حتى عام 2005، ثم بدأت المساحات الزراعية في فلسطين بالانخفاض منذ عام 2006 وحتى عام 2011، بسبب التوسع العمراني الناتج عن زيادة عدد السكان، وبسبب سرقة الأراضي الفلسطينية من جانب الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المستوطنات عليها، وفي عام 2012 ارتفعت مساحة الأراضي الزراعية بشكل طفيف، حيث شكلت نسبة 45% من مساحة الأراضي الفلسطينية.

ويرى الباحث أن مساحة الأراضي الزراعية مهددة بالانخفاض بسبب معدل الكثافة السكانية المرتفع في فلسطين عامة وفي المحافظات الجنوبية خاصة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التوسع العمراني وتقليل المساحات الزراعية، وأيضا زيادة عدد المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يزيد من انعدام الأمن الغذائي في فلسطين، كون الأراضي الزراعية تعتبر محدد هام من محددات الأمن الغذائي.

4.2.2.2. المياه (*Water*):

تعتبر الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية محدودة ومسيطر عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي مما أدى إلى حرمان الفلسطينيين من نصيبهم الشرعي في المياه، ويعد موضوع المياه من أكثر المواضيع حساسية وأهمية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تعاني من نقص متزايد في كميات المياه المتاحة نتيجة

محدودية المصادر المائية، والتزايد المستمر بأعداد السكان وما يترتب عليه من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية، تعاني الأراضي الفلسطينية من نقص المياه بشكل عام، حيث أنه علاوة على محدودية الموارد المائية، فإن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الموارد تؤدي إلى حرمان الفلسطينيين من نصيبهم الشرعي من المياه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

تتكون مصادر المياه في فلسطين التاريخية من مصدرين أساسيين هما المياه السطحية مثل الأنهار والأودية المائية والمياه الجوفية والينابيع، هذه المصادر تتشكل بسبب الأمطار التي تهطل على السلاسل الجبلية في فلسطين حيث تعتبر الأمطار المغذي الرئيسي لهذين المصدرين، هذا وتتنوع المياه السطحية والجوفية في فلسطين من حيث المصدر، فهناك العديد من المصادر المائية التي تستمد مياها من خارج حدود فلسطين التاريخية، أي من الأقطار العربية المجاورة كالأردن ولبنان وسوريا، حيث يستغل جزء هذه الدول جزء من هذه المصادر، إلا أن الجزء الأكبر من هذه المياه يتم استغلالها من قبل الاحتلال الاسرائيلي من أكثر من 63 عام (سلطة المياه الفلسطينية، 2018).

حيث تشكل المياه الجوفية في فلسطين المصدر الأساسي للمياه التي تستخدم لكافة الأغراض، سواء كانت للشرب أو للزراعة أو للصناعة، وتتواجد المياه الجوفية في عدة أحواض مائية جوفية وهي(حوض بحيرة طبرية، حوض الجليل الغربي، حوض الكرمل، الحوض الشمالي الشرقي، الحوض الشرقي، الحوض الساحلي، حوض النقب ووادي عربة)، في حين تتركز المياه السطحية في فلسطين التاريخية في الأجزاء الشمالية والوسطى من فلسطين، وتقل هذه المصادر بشكل تدريجي كلما اتجهنا نحو الجنوب حيث تكاد تنعدم، ومن أهم مصادر المياه السطحية في فلسطين التاريخية " نهر الأردن، بحيرة طبريا، بحيرة الجولة، الأودية والسيول" (نفس المصدر).

تُستخدم المياه في فلسطين لتلبية الاحتياجات "المنزلية والسكنية، الزراعة والري، الصناعة، السياحة، التجارة والتبادل التجاري، المحافظة على النظم البيئة والموائل المائية، والجدول التالي يوضح استهلاك فلسطين من المياه من 2010 وحتى 2018:

جدول 2.2: استهلاك فلسطين من المياه 2010_2018 (مليون م3)

العام	فلسطين	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية
2010	333.1	245	230
2011	333.9	215	125

2012	349.2	715	262
2013	364.7	225	220
2014	342.7	220	130
2015	363.3	350	520
2016	363.2	153	610
2017	375.2	165	930
2018	389.5	210	250

المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا

بلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني 87.3 لتر في اليوم من المياه في فلسطين، وذلك بتقسيم اجمالي كميات المياه المستهلكة على اجمالي عدد السكان، وقد بلغ هذا المعدل 90.5 لتر في اليوم في المحافظات الشمالية، وبتحسن عن الأعوام الماضية نتيجة المشاريع المائية المنجزة والتي استطاعت تطوير المصادر المتاحة، وتقليل الفاقد، وبلغت حصة الفرد في اليوم في غزة 83.1 لتر، وبنقص 5.2 لتر عن العام الماضي، نتيجة التزايد السكاني، وبأخذ نسبة التلوث العالية للمياه في غزة، واحتساب كميات المياه الصالحة للاستخدام الآدمي من الكميات المتاحة، مقسوما على عدد السكان فإن حصة الفرد من المياه العذبة تصل فقط إلى 22.4 لتر باليوم. وبأخذ التباين بين حصص الفرد بين المحافظات، فإن تحقيق العدالة في التوزيع بين التجمعات السكانية أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها دولة فلسطين، ومن الجدير ذكره أنه مازال معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه أقل من الحد الادنى الموصي به عالمياً، وذلك نتيجة السيطرة الإسرائيلية على أكثر من 85% من المصادر المائية الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

هناك ارتباط وثيق بين المياه والأمن الغذائي، فالزراعة هي أكبر مستخدم للماء على الإطلاق، إذ تحصل على 69% من جميع كميات المياه المسحوبة في العالم بأكمله، وعلى أكثر من 80% من هذا المجموع في البلدان النامية، والحصول على مياه كافية ومضمونة يرفع الغلات الزراعية ويزيد من الأغذية والدخل في المناطق الريفية، التي يعيش فيها ثلاث أرباع سكان العالم الجوعى.

3.2.2. القطاع الزراعي في فلسطين (The Agricultural Sector in Palestine):

وفقا لتقرير(هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني) فإن فلسطين تُعد بلداً زراعية من الدرجة الأولى حيث عمل ثلثي سكانها قبل عام 1948 في القطاع الزراعي, واشتهرت فلسطين قبل عام النكبة بالحمضيات والحبوب والزيتون والعنب والخضار، وتعد الحمضيات المحصول الرئيسي للتصدير حيث شكلت حوالي

80% من مجموع الصادرات، بلغت المساحة المزروعة بالحبوب والقمح والشعير حوالي 60% من مجموع الأراضي الزراعية في فلسطين قبل عام 1948، بينما بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة كالزيتون والعنب والتين والحمضيات حوالي 6.3%, وشكلت الأراضي المزروعة بالخضار حوالي 23.7%.

يعد القطاع الزراعي في الأراضي المحتلة من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالاحتلال الإسرائيلي وسياساته الهادفة إلى إخضاع الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعا للاقتصاد الإسرائيلي, وقد ظهر ذلك من خلال تدهور الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في اقتصاد الأراضي المحتلة, حيث تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 40% سنة 1969م, إلى حوالي 20% سنة 1985م في المحافظات الشمالية, كما أن حرص الاحتلال الإسرائيلي على استنزاف الأراضي والمياه الفلسطينية واستخدامها لأغراض الاستيطان ولتلبية احتياجات اقتصاده, ساهم إلى حد كبير في انحباس تطور القطاع الزراعي بل وتدهوره في كثير من الجوانب (نفس المصدر).

في تلك الفترة قامت السلطات الإسرائيلية في بعض الأحيان بتشجيع زراعة أنواع معينة من المحاصيل الزراعية لفترة معينة، الأمر الذي أدى إلى توجه المزارعين في الأراضي المحتلة إلى هذه المحاصيل على حساب محاصيل أخرى والتي قد تكون أكثر أهمية من وجهة نظر الأمن الغذائي والاستقلالية الاقتصادية، واتصفت المحاصيل التي شجعتها السياسة الإسرائيلية بقابليتها للتصدير، وغالباً ما كانت الأسواق الإسرائيلية بحاجة إليها، كما واتصفت السياسات التشجيعية بعدم الاستمرارية في غالب الأحيان.

وكانت هذه السياسات التشجيعية تتخذ أشكالاً كثيرة منها سياسات إرشادية عن طريق دوائر الزراعة في الأراضي المحتلة (تابعة للسلطات الإسرائيلية) أو سياسات تستخدم مخصصات المياه أو أذونات التصدير... الخ، ومن الأمثلة على ذلك زراعة التوت الأرضي ف المحافظات الجنوبية، وزراعة الخضار في الأغوار وبعض مناطق المحافظات الشمالية الأخرى، كما أن محاربة السلطات الإسرائيلية لبعض المحاصيل في الأراضي المحتلة كالحبوب وخاصة القمح وبعض أنواع الفواكه والزيتون في المحافظات الشمالية، والحمضيات في المحافظات الجنوبية، أدت إلى خسارة فادحة في هذه الفروع وتحول المزارعين إلى فروع أخرى تعطي مردوداً سريعاً بالرغم من عدم استقرارها واعتمادها على التصدير بشكل كبير، وأدت السياسات الضريبية والتنافسية الإسرائيلية إلى إغلاق مطحنتي القمح في المحافظات الشمالية, وإلى فرض عقوبات ورسوم باهظة على تصدير زيت الزيتون والحمضيات(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا)

ويشمل القطاع الزراعي الفلسطيني كلاً من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والثروة السمكية، والذي بدوره يعد من أهم القطاعات التي تساهم بالوصول إلى الأمن الغذائي:

1.3.2.2. واقع الإنتاج النباتي (*The Reality of Plant Production*):

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في القطاع الزراعي الفلسطيني، لأن الإنتاج النباتي في فلسطين يعتبر الركيزة الأساسية لتوفير الطعام، حيث أن الأمن الغذائي الفلسطيني مرتبط بشكل أساسي بكمية الإنتاج النباتي (محمد مروان، 2018)، حيث تعتبر قيمة الإنتاج النباتي في فلسطين قيمة متذبذبة من موسم لأخر بسبب:

1. أغلب الزراعة الفلسطينية زراعة بعلية، التي تعتمد على مياه الأمطار، فبحسب تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن هناك تباين في كمية الأمطار في فلسطين، وبالتالي تأثر الإنتاج النباتي بتلك الكمية.
2. سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تستهدف الأراضي الزراعية، وتمنع وصول المزارع الفلسطيني إليها وخصوصاً المناطق الحدودية.
3. حالة الانقسام السياسي التي تشهده الساحة الفلسطينية، أدى إلى عزوف بعض المزارعين عن القطاع الزراعي، ولجوئهم إلى قطاعات الصناعة والتجارة.

تساهم المحافظات الشمالية بالجزء الأكبر من قيمة الإنتاج النباتي، ويعود السبب في ذلك أن مساحة الأراضي المزروعة في المحافظات الشمالية أكبر من مساحة الأراضي المزروعة في المحافظات الجنوبية، حيث ساهمت المحافظات الشمالية بنسبة 69% من قيمة الإنتاج النباتي لعام 2017-2018, بالمقابل ساهم المحافظات الجنوبية بنسبة 31% من قيمة الإنتاج النباتي لعام 2017-2018.

تعتمد فلسطين على الزراعة البعلية[13]، حيث شكلت نسبة 81% من مساحة الأراضي المزروعة, مقابل 19% نسبة الزراعة المروية[14] من مساحة الأراضي المزروعة, تعتمد الزراعة في المحافظات الشمالية على الزراعة البعلية, حيث شكلت الزراعة البعلية 85% من مساحة الأراضي المزروعة، في حين شكلت الزراعة المروية 15% من مساحة الأراضي المزروعة وذلك لعام 2017-2018، شكلت المحاصيل الحقلية النسبة الأكبر من الزراعة البعلية في المحافظات الشمالية, ثم أشجار الفاكهة, في حين أن الخضروات في المحافظات الشمالية تعتمد على الزراعة المروية، أما في المحافظات الجنوبية فتعتمد على الزراعة المروية, حيث شكلت الزراعة المروية 91% من مساحة الأراضي المزروعة, في حين

[13] هي الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار بشكل أساسي.
[14] هي الزراعة التي تعتمد على المياه الجوفية أو مياه الأنهار والمسطحات المائية.

شكلت الزراعة البعلية 9% من مساحة الأراضي المزروعة، حيث جزء من المحاصيل الحقلية في المحافظات الجنوبية يعتمد على الزراعة البعلية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

والشكل التالي يوضح نوع الزراعة في فلسطين وكلاً من المحافظات الشمالية وقطاع غزة

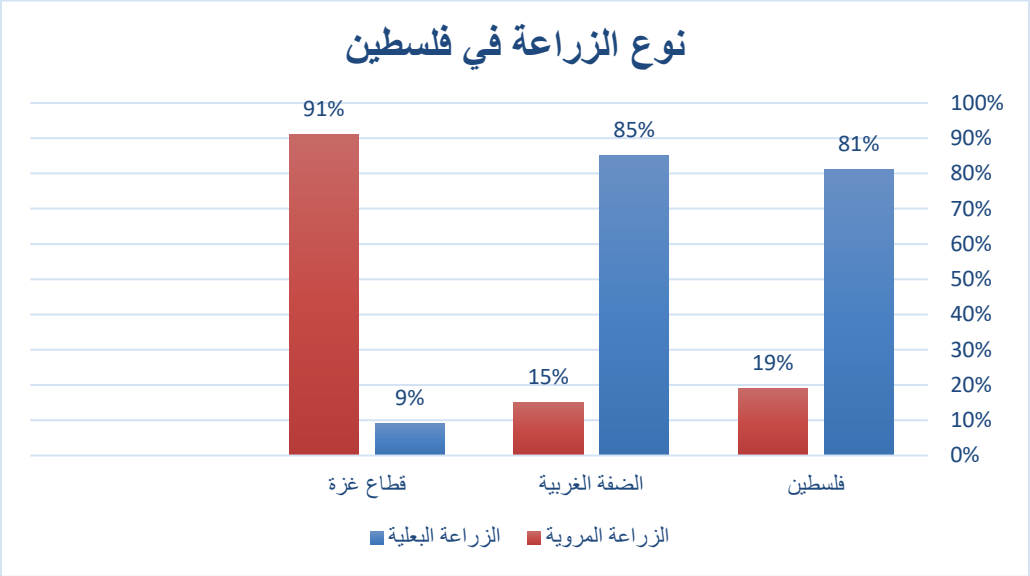

شكل 6.2: نوع الزراعة في فلسطين

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

1.1.3.2.2. المساحة المزروعة *(Cultivated Area)*:

وفقاً ل (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2019)، بلغت مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين 2,969,000 دونم، في حين بلغت مساحة الأراضي المزروعة 1,579,801 دونم، منها 1,389,508 دونم في المحافظات الشمالية و190,293 دونم في المحافظات الجنوبية، حيث تم تقسيم المزروعات إلى ثلاث أقسام أشجار الفاكهة[15] والخضروات والمحاصيل الحقلية[16]، حيث شكلت أشجار الفاكهة 64% من

[15] شجار الفاكهة: الحمضيات والزيتون واللوزيات والفواكه والفستق الحلبي والجوز

[16] المحاصيل الحقلية: قمح– شعير– ذرة بيضاء– بصل يابس– بصل قنار– ثوم يابس– بطاطا– بطاطا حلوة– حمص– عدس– فول– لوبيا– بقوليات جافة– فستق– سمسم– عباد الشمس– محاصيل بذور أخرى– برسيم– بيقا– فصه– كرسنه– محاصيل بقولية مختلطة– محاصيل علفية أخرى– تبغ– دخان بلدي شامي– ليف– ذرة مكانس– نباتات طبية– ميرمية– نعناع– زعتر– بابونج– حلبة– قزحة– كمون– يانسون– عصفر– قصب السكر– ترمس.

إجمالي المزروعات، وشكلت الخضروات 13% من إجمالي المزروعات، في حين شكلت المحاصيل الحقلة[17] 21% من إجمالي المزروعات.

بلغت نسبة المساحة المزروعة في فلسطين من المساحة الجغرافية 26.47%، حيث تصنف من الدول العربية التي تزيد فيها المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية على 25% (AOAD, 2018)، حيث شكلت المساحة المزروعة 53% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية ويعود السبب في ذلك أن جزء من مساحة الأراضي الزراعية مخصص للحيازات الحيوانية، وجزء غير مستغل نتيجة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى عزوف المزارعين عن تلك الأراضي بسبب استهدافها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وهناك أراضي زراعية حكومية غير مستغلة.

حيث تستغل إسرائيل أكثر من 85% من مساحة فلسطين التاريخية والبالغة حوالي 27,000 كم^2، ولم يتبق للفلسطينيين سوى حوالي 15% من مساحة الأراضي، وقد أقام الاحتلال منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي للمحافظات الجنوبية بعرض يزيد عن 1500م على طول الحدود الشرقية للقطاع، وبهذا يسيطر على حوالي 24% من مساحة القطاع البالغة 365 كم^2، كما تسيطر إسرائيل على أكثر من 90% من مساحة غور الأردن والتي يشكل ما نسبته 29% من إجمالي مساحة المحافظات الشمالية (منظمة التحرير الفلسطينية، 2018).

2.1.3.2.2. قيمة الإنتاج النباتي *Plant Production Value*:

بلغ إجمالي قيمة الإنتاج النباتي لعام 2017-2018 (1،352,907 مليون دولار)، حيث انخفضت قيمة الإنتاج النباتي بمعدل سنوي 2% مقارنة بعام 2016-2017، بسبب نقصان المساحة المزروعة في عام 2017-2018، فقد شهدت قيمة الإنتاج النباتي تذبذب عبر الزمن ما بين زيادة ونقصان، حيث شهدت فترة التسعينات تذبذب في قيمة الإنتاج النباتي الإجمالي بمتوسط بلغ 530 مليون دولار، ثم بدأت قيمة الإنتاج بالتراجع من فترة 2000-2001 إلى 2004-2005، حيث بلغ متوسط قيمة الإنتاج الإجمالي 489 مليون دولار، فقد تراجع معدل النمو السنوي بين الفترتين 7.7%، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الانتفاضة الثانية التي اندلعت في 28 سبتمبر 2000، ثم بدأت قيمة الإنتاج النباتي بالزيادة منذ عام 2005-2006 بعد توقيع اتفاقية تهدئة في 8 فبراير 2005 بين فلسطين وإسرائيل.

حيث بلغت قيمة الإنتاج النباتي الإجمالي 600.554 مليون دولار، واستمر معدل النمو السنوي للإنتاج النباتي بالارتفاع منذ عام 2005–2006, والجدول التالي يبين قيمة الإنتاج النباتي من عام 2012–2013 إلى عام 2017–2018 في كل من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية (بيانات وزارة الزراعة الفلسطينية)

جدول 3.2: قيمة الإنتاج النباتي في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية (بالألف دولار)

المنطقة / السنة	فلسطين	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية
2013–2012	901,479	627,377	274,102
2014–2013	1,339,203	1,012,303	326,900
2015–2014	1,237,235	925,821	311,414
2016–2015	1,390,468	991,090	399,378
2017–2016	1,381,586	994,341	387,245
2018–2017	1,352,907	946,811	406,096

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية

تساهم المحافظات الشمالية بالجزء الأكبر من قيمة الإنتاج النباتي، ويعود السبب في ذلك أن مساحة الأراضي المزروعة في المحافظات الشمالية أكبر من مساحة الأراضي المزروعة في المحافظات الجنوبية، حيث ساهمت المحافظات الشمالية بنسبة 69% من قيمة الإنتاج النباتي لعام 2017–2018، بالمقابل ساهم المحافظات الجنوبية بنسبة 31% من قيمة الإنتاج النباتي لعام 2017–2018.

2.3.2.2. واقع الإنتاج الحيواني *(The Reality of Animal Production)*:

تعتبر الثروة الحيوانية من الركائز الأساسية للدخل القومي، ويشكل القطاع الحيواني نسبة عالية من الدخل في فلسطين، ولكن واجه هذا القطاع صعوبات كثيرة أثرت بشكل سلبي على القطاع، مما أدى إلى عزوف العديد من المزارعين عن هذا القطاع والتوجه إلى العمل في مجالات أُخرى مُجدية اقتصادياً، فالإنتاج الحيواني مهم وله أهمية كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي للسكان، حيث يتم توفير أهم المواد الغذائية بشتى أنواعها والألبان ومشتقاتها والبيض، الذي يعتبر من أهم المواد الغذائية لدى أي مجتمع (وكالة وفا، 2017).

يعتبر قطاع الثروة الحيوانية من القطاعات الهامة التي تشكل ركناً أساسياً من أركان القطاع الزراعي الفلسطيني وذلك ارتباطا بمستوى مساهمته في تشكيل الدخل الزراعي، حيث يسهم هذا القطاع بما لا يقل عن 46% في توليد الدخل الزراعي، وفي العديد من المناطق الفلسطينية فإن القطاع الحيواني يعد نشاطاً ثانوياً يزود آلاف الأسر بدخل إضافي يسهم في تحسين مستويات الدخل لهذه الأسر خصوصاً في المناطق الريفية، وبالنظر إلى هيكل قطاع الإنتاج الحيواني في الأراضي الفلسطينية يتضح أنه يتكون من مجموعة من الأنشطة التي تشكل في مجملها الإطار العام لهذا القطاع، وتشمل هذه المكونات على كل من الأغنام والماعز والأبقار، والدواجن اللاحم والبياض، إضافة لقطاع النحل.

خلال مقابلة هيكلية مع مدير عام الخدمات البيطرية في وزارة الزراعة (زكريا الكفارنة، تشرين الأول 2020، اتصال شخصي)، أكد أن القطاع الحيواني يواجه صعوبات كثيرة تتمثل هذه الصعوبات بالدرجة الأولى في الاحتلال الإسرائيلي، الذي أعاق من تطور ونمو القطاع الحيواني، من خلال الحواجز وإغلاق الطرق في المحافظات الشمالية، والحصار المفروض على المحافظات الجنوبية، حيث أدى تدهور الوضع الاقتصادي في فلسطين عامة والمحافظات الجنوبية خاصة، إلى عزوف العديد من المزارعين عن القطاع الزراعي واللجوء إلى قطاعات أخرى مُجدية اقتصادياً.

يوضح الجدول التالي كمية الإنتاج الحيواني في فلسطين من عام (2015–2018):

جدول 4.2: كمية الإنتاج الحيواني في فلسطين (2015–2018)

السنة	لحوم	حليب	بيض (مليون)	عسل
	فلسطين			
2015	128,047	276,689	1,002	704
2016	160,371	293,235	815	727
2017	162,712	316,017	882	742
2018	151,859	325,002	834	717
السنة	المحافظات الشمالية			
2015	93,345	249,949	750	628
2016	105,038	265,302	549	646
2017	107,379	288,084	616	674
2018	108,299	299,863	634	650

السنة	المحافظات الجنوبية			
2015	34,704	26,740	252	76
2016	55,333	27,933	266	81
2017	55,633	27,933	266	68
2018	43,560	25,537	200	67

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة الزراعة الفلسطينية

وفقاً لبيانات (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2018) بلغ الإنتاج الحيواني في فلسطين 151 ألف طن من اللحوم, 325 ألف طن من الحليب، 834 طن من البيض، حيث انخفض معدل إنتاج اللحوم لعام 2018 بنسبة 7.6% مقارنة بعام 2017، بينما زاد معدل إنتاج الحليب لعام 2018 بنسبة 2.8% مقارنة بعام 2017، في حين انخفض معدل إنتاج البيض لعام 2018 بنسبة 5.4% مقارنة بعام 2017، يوضح جدل (5.2) أن معدل الإنتاج الحيواني في المحافظات الجنوبية في عام 2018 مقارنة بعام 2017.

خلال مقابلة هيكلية مع مدير التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة الفلسطينية (حسن الأشقر، تشرين أول 2020، اتصال شخصي)، تحدث على ارتباط الإنتاج الحيواني بتقلب الأسعار، فارتفاع أسعار الأعلاف تؤدي إلى خفض كمية الإنتاج الحيواني بسبب عزوف العديد من المزارعين، كما تحدث عن ظهور العديد من الأمراض التي أثرت على الإنتاج الحيواني في الفترة الأخيرة.

4.2.2. واقع الأمن الغذائي في فلسطين (The Reality of Food security in Palestine):

بحسب تقرير مكتب تنسيق الشئون الإنسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة(OCHA) ما يقدر بنحور 1.6 مليون فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو 31.5% من الأسر يعانون من انعدام الأمن الغذائي (اعتباراً من نهاية عام 2017)، وهذا ناتج عن ارتفاع معدلات البطالة ودخل الأسر المنخفضة وارتفاع تكاليف المعيشة، العامل الأول والثاني هما نتيجة النزاع الطويل الأمد والصدمات المتكررة والقيود المستمرة على حرية الحركات والقدرات الإنتاجية المقيدة وانعدام الفرص الاقتصادية، وبالرغم من توفر الغذاء فإن سعره ليس في متناول الكثيرين، وتعيش العديد من الأسر في حالة انعدام الأمن الغذائي على الرغم من حصولها بالفعل على مساعدات غذائية وغيرها من المساعدات.

قامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع الأونروا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات في إطار الأمن الغذائي لعام 2014.:

أ. أُسر آمنة غذائياً: الأسر القادرة على تأمين استهلاك غذائي كافي دون الحاجة إلى استخدام استراتيجيات التكيف والمواجهة، مع القدرة على تأمين الاحتياجات الضرورية الغذائية وغير الغذائية.
ب. أُسر آمنة غذائياً بشكل جزئي: الأسر التي تواجه خطر عدم القدرة على الحفاظ على استهلاك ما يكفي من الغذاء والأسر التي لديها موارد مالية كافية ولكنها لا تستطيع توفير نظام غذائي بالشكل المقبول.
ت. أُسر تعاني انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة: الأسر التي تواجه صعوبات في توفير كمية أو نوعية الطعام المستهلك وذلك بسبب محدودية الموارد المالية، وهذه الأسر غالبا ما تلجأ إلى استراتيجيات التكيف والمواجهة لتأمين احتياجات الغذاء الضرورية.
ث. أُسر تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد: الأسر التي تعاني فجوة استهلاك كبيرة ولا يستطيع في نفس الوقت ردم هذه الفجوة من خلال سبل التقنيين وأليات التكيف.

تؤكد السلطة الفلسطينية في أجندتها السياسية الوطنية 2017–2022 على التزامها بأهداف التنمية المستدامة التي تبناها أكثر من 150 من زعماء العالم في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 25 أيلول 2015, ينص الهدف(2) من أهداف التنمية المستدامة على القضاء تماماً على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة[18]بحلول عام 2030, برغم أن حالة الفقر في فلسطين أفضل منها في العديد من الدول النامية، إلا أن الأمن الغذائي والتغذوية إضافة للزراعة المستدامة, تشكل مشكلة دائمة في السياق الاجتماعي والاقتصادي والتنموي الفلسطيني, فحسب بيانات عام 2014 (أخر ما يتوفر من بيانات)، عانت ما نسبته 27% من الأسر الفلسطينية من انعدام الأمن الغذائي، موزعة بالتساوي بين أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد وأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة, في حين أن انتشار الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية مقلق، إلا أن البيانات الإقليمية مدعاة لقلق أكبر في المحافظات الجنوبية, بلغ معدل انعدام الأمن الغذائي 47%، أي ما يقارب ثلاث أضعاف معدل انعدام الأمن الغذائي في المحافظات الشمالية والبالغ 16% (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2017).

[18] الزراعة المستدامة: هي نظام يضم أنشطة تتعلق بإنتاج الحيوان وزراعة النباتات معاً في مكان محدد سيستمر على المدى الطويل، وتضم تلك الأنشطة تلبية احتياجات الانسان الأساسية كالطعام وتحسين الظروف البيئية والمصادر الطبيعية التي تعتمد على مقومات الاقتصاد والزراعة للاستفادة بأقصى درجة ممكنة من المصادر غير المتجددة والمحدودة، وكذلك دمج الأدوات البيولوجية الطبيعية وطرق التحكم فيها، لإنعاش اقتصاد أنشطة المزرعة وتحسين جودة الحياة للمزارعين بوجه خاص وللمجتمع ككل.

تنطبق المحددات الأربعة للأمن الغذائي (توافر الغذاء، استخدام الغذاء، الوصول إلى الغذاء، استقرار الغذاء) على الحالة الفلسطينية، فيما يتعلق بتوافر الغذاء، حيث تم الاعتماد على محددات الأمن الغذائي من خلال الاعتماد على الدراسات الخاصة بالأمن الغذائي والتقارير الرسمية الصادرة من منظمة الأغذية العالمية (FAO)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO).

1.4.2.2. توافر الغذاء (*Food Availability*):

تواجه فلسطين تحديات كثيرة تعيق من توافر الغذاء، فالقطاع الزراعي يواجه صعوبات كثيرة تعيق من عملية الإنتاج، يعتبر الاحتلال الإسرائيلي أكبر معيق للقطاع الزراعي من خلال القيود التي يفرضها على هذا القطاع، من خلال عدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية بسبب مصادرة الأراضي والتحكم بالمياه إقامة المستوطنات والحد من حركة السلع والبضائع، ومنع الصيادين في غزة من الصيد من خلال تحديد عدد الأميال المسموح بها، ومن الصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي ضعف البنية التحتية الخاصة بقطاع التسويق الزراعي, وضعف أنشطة التصنيع الزراعي والغذائي(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا، 2020).

1.1.4.2.2. الناتج المحلي الإجمالي (*Gross Domestic Product* (*GDP*)):

وفقاً ل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، فالإنتاج المحلي مؤشر يقيس إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية من خلال المخرجات من السلع والخدمات للاستعمال النهائي، التي ينتجها اقتصاد ما بواسطة المقيمين وغير المقيمين من سكانه، بغض النظر عن توزيع هذا الانتاج محلياً أو خارجياً وخلال فترة زمنية محددة, عندما يقاس الناتج المحلي الإجمالي اعتماداً على الأسعار الجارية فإنه يسمى بالناتج المحلي الإسمي, لكن هذا المؤشر لا يسمح بإجراء مقارنات زمنية للوقوف على حقيقة تطور الانتاج نمواً أو انكماشاً, وذلك بسبب تأثير تغيرات الأسعار ولهذا فلا تجري المقارنات بين فترات زمنية مختلفة إلا اعتماداً على الناتج المحلي الحقيقي، والذي يتم حسابه من خلال تعديل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بفضل استخدام معامل يسمح بتحييد أثر الأسعار على تطور الإنتاج، وبهذا تتابع حقيقة تطور حجم الانتاج دون أثر تغييرات الأسعار.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة (سنة الأساس2015) 5.764.4 دولار أمريكي وذلك لعام 2019، مسجلاً نمو بلغ 0.9% مقارنة بعام 2018، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في المحافظات الشمالية 12.945 دولار أمريكي في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي في المحافظات الجنوبية 2.819.4 دولار أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

ومن المتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020, حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 3820.4 دولار, مسجلاً تراجع بلغ 3.4% مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول لعام 2019، وبحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء فمن المتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، بسبب الظروف السياسية التي تعاني منها فلسطين وبسبب الظروف الطارئة التي أحلت بالمحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية المتمثلة بجائحة كورونا وما سببته من أثار سلبية على النشاطات الاقتصادية المختلفة.

1.1.1.4.2.2. الناتج المحلي الزراعي (*Agricultural GDP*):

القطاع الزراعي في فلسطين يعد هوية وكياناً يتهدد بالاندثار والضياع، فدوره يفوق الإنتاج الزراعي كنشاط اقتصادي، ليمثل الحماية للحقوق والموارد الفلسطينية من المصادرة، يعتبر القطاع الزراعي أقدم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية وأهمها، تعاني في العقود الأخيرة من الانهيار المتسارع نحو الهاوية، يوجد حوالي 1.854 مليون دونم صالحة للزراعة، 91% منها في المحافظات الشمالية والباقي في المحافظات الجنوبية، بينما تشكل المناطق الزراعية المصنفة (ج) حوالي 63% من اجمالي المساحة الزراعية التي تخضع لإدارة الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته، الدونمات المتبقية للاستثمار الزراعي منها أراضي بور دائم وبور مؤقت، البور الدائم تبلغ مساحتها 161.246 دونم بينا أراضي البور المؤقت فتبلغ مساحتها 68.161 دونم حسب أخر إحصائية تعداد زراعي عام 2010، فأراضي البور الدائم هي الأراضي المتروكة لأكثر من خمس سنوات، وأراضي البور المؤقت هي الأراضي المتروكة من سنة إلى خمس سنوات (حسناء الرنتيسي، أفاق البيئة والتنمية).

شهد الإنتاج الزراعي والذي يتركز معظمه في المحافظات الشمالية انخفاضاً حاداً خلال الانتفاضة الثانية والتي نتج عنها فرض قيود مشددة على حركة التنقل، وبرغم انتعاشه في السنوات اللاحقة إلا أن الإنتاج الزراعي سجل مساراً تراجعي بعد عام 2011 بصورة اجمالية, تتراجع مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت في منتصف السبعينات 37%, ثم انخفضت عام 1994 مع قدوم السلطة الفلسطينية إلى 13.4%, ثم ازدادت بالانخفاض عام 1999 لتصل إلى 6.5% ثم وصلت

إلى 5.5% عام 2010، واستمرت بالانخفاض والارتفاع البسيط حتى وصلت مساهمتها في عام 2019 إلى 6.9%.

والجدول التالي يبين الناتج المحلي الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من عام 2013 وحتى عام 2019:

جدول 5.2: الناتج المحلي الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

السنة	الناتج المحلي الزراعي فلسطين	المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي
2013	1049.4	%7.8
2014	1077.9	%8.0
2015	1035.2	%7.4
2016	1142.9	%7.5
2017	1074.1	%6.9
2018	1091.1	%7.0
2019	1091.5	%6.9

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

من خلال جدول(5.2) نلاحظ أن مساهمة الناتج المحلي الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في أخر السنوات بلغت بمتوسط حسابي 7.7%، فالاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد خدماتي بالدرجة الأولى بالإضافة لاقتصاد يعتمد على تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدرجات النارية، ويبدو ذلك من خلال مساهمة قطاع الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدرجات النارية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال عام 2019 حيث بلغت نسبته (بالأسعار الثابتة 2015) 21.4%، يليه قطاع الخدمات حيث بلغت مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي 19%.

2.1.4.2.2. الواردات الغذائية (*Food Import*):

تزداد صعوبة الوضع الزراعي لدى المزارع الفلسطيني مع زيادة التأثر بالتغير المناخي وزيادة المنافسة الخارجية وضعف تنفيذ السياسات المحلية، عدا عن تحكم الاحتلال بموارد ومعابر المناطق الفلسطينية وارتباط الاقتصاد والسوق الفلسطيني باقتصاد الاحتلال وخاصة فيما يتعلق بمدخلات الإنتاج وتصريف

الإنتاج، ولسد النقص في إنتاج الغذاء لجأ الفلسطينيون إلى الاستيراد الغذائي من الخارج (اقتصاد فلسطين، 2019).

وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO، 2018) فإن الدول النامية تتخذ أحد النهجين التاليين في الربط بين التجارة والأمن الغذائي: نهج االاكتفاء الذاتي" ويعتمد – بشكل كلي على الإنتاج المحلي التحقيق الأمن الغذائي الذي يتطلب سياسات الدعم الإنتاج المحلي، وأحيانا لحمايته من خلال تقييد التجارة. وحيث لا تستطيع الدول كافة الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، تبرز الحاجة للنهج الثاني المتمثل بالاعتماد على الذات" الذي يعتمد سياسات هدفها تأمين الاحتياجات الغذائية بصرف النظر عن مستوى تنمية القطاع الزراعي المحلي وتبين المنظمة في تقريرها حول الربط بين السياسات التجارية والأمن الغذائي، بأنه يتوجب على الدول التركيز على إنشاء قطاع زراعي كفء، وتحديد مدى إمكانية هذا القطاع السد الاحتياجات الغذائية للدولة قبل اتباع أي من التهجين أعلاه.

هذا بدوره يتطلب التنسيق والتكامل فيما بين السياسات التجارية والزراعية على المستوى الوطني. وفي هذه الحالة من المتوقع أن يساهم ذلك في انخفاض واستقرار الأسعار والكميات المدخلات الإنتاج المحلي، وكذلك للمنتجات الغذائية المحلية والمستوردة) في الأسواق، مع احتمالية التأثير السلبي، بطبيعة الحال، على المنتجين المحليين جراء المنافسة من المستوردات. ويأتي تداخل التجارة مع الأمن الغذائي من خلال النظام التجاري المتعدد الأطراف المتمثل في منظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاقياتها إلى جانب الترتيبات التجارية بين الدول على المستوى الإقليمي أو الثنائي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة، ونظام الأفضليات المعمم وغيرها (نفس المصدر).

وفقاً للبيانات الصادرة من (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة الفلسطينية, 2018)، بلغت قيمة الواردات الغذائية لعام 2018 في فلسطين 1,460,282 ألف دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات الغذائية لنفس العام 240,899 ألف دولار، أي أن نسبة تغطية الصادرات بالنسبة للواردات لم يتجاوز 17%، بسبب قلة الإنتاج الزراعي الذي لا يغطي كمية الاستهلاك في فلسطين، حيث يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمع استهلاكي، الجدول التالي يوضح قيمة الواردات والصادرات الغذائية وصافي الميزان التجاري الغذائي في فلسطين (2010– 2018):

جدول 6.2: الصادرات والواردات الغذائية وصافي الميزان الغذائي

السنة	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	صافي الميزان الغذائي
2010	640,237	88,471	551,756-

2011	668,537	85,913	582,624-
2012	673,078	80,102	592,976-
2013	764,698	98,636	666,062-
2014	831,754	134,666	697,088-
2015	969,533	148,740	820,793-
2016	1,120,127	155,678	964,449-
2017	1,151,151	183,205	976.946-
2018	1,152,064	222,613	929,991-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يوضح جدول (6.2) أن هناك فجوة كبيرة بين الواردات والصادرات الغذائية والتي تزداد عبر الزمن، نتيجة لزيادة عدد السكان في فلسطين وتقليص مساحة الأراضي الزراعية نتيجة التمدد العمراني، أدى إلى انخفاض قيمة انتاج الغذاء مما زاد من قيمة الواردات الغذائية وانخفاض قيمة الصادرات الغذائية، الأمر الذي يتطلب أن تضع الحكومة سياسات تجاه القطاع الزراعي، من أجل زيادة قيمة الإنتاج الزراعي وبالتي خفض قيمة الواردات الغذائية.

3.1.4.2.2. المساعدات الغذائية (*Food Aid*):

وفقا لتقرير برنامج الأغذية العالمي (WFP) فبعد حدوث الكوارث الطبيعية أو في مواسم الجفاف أو في حالات النزاع والمسلح أو النزوح أو عندما تنقطع سبل الحصول على الغذاء من المصادر الطبيعية، وعندما لا يصبح بمقدورهم الوصول إلى الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم، وهنا يأتي دور برنامج الأغذية العالمي الذي يهدف إلى سد تلك الفجوة من خلال توزيع المساعدات العينية، وهذا ينطوي على توزيع مجموعة مختارة من الأغذية من أجل تجنب الإصابة بسوء التغذية وأيضاً لتلبية احتياجات الأشخاص الذين نخدمهم، ويمكن تقديم الغذاء لكل شخص موجود في أي منطقة جغرافية أو في مخيمات (وهو ما يعرف بالتوزيع العام للمساعدات)، أو تقديم الغذاء لمجموعة معينة من الأشخاص أو المجموعات الذين هم بحاجة أكبر إليه (وهو ما يعرف التوزيع الموجه)، ويمكن أن تكون المساعدات الغذائية العينية قصيرة المدى ويكون لها حينئذ استراتيجية لإيقافها تدريجياً في حال استطاعت المجتمعات الاعتماد على نفسها من جديد أو تمكنت من الحصول على المساعدات عن طريق وسائل أخرى (WFP، المساعدات العينية).

"منذ أواخر القرن الحادي والعشرين، شهد برنامج الأغذية العالمي التحول من مفهوم المعونات الغذائية إلى المساعدات الغذائية، في حين أن المعونات الغذائية هي نموذج قد تم اختياره وتجربته، إلا أنها تنبع من فكرة أحادية الاتجاه ومن الرؤية من أعلى إلى أسفل والتي كانت تتثمل في أنه عندما يكون الناس جوعى فإنه يقدم لهم الغذاء، أما المساعدات الغذائية فهي على النقيض من ذلك، فهي تنطوي فهم أكثر تعقيداً لاحتياجات البشر الغذائية على المدى البعيد ولمختلف النهج المطلوبة لتلبية تلك الاحتياجات, وهذا التحول يشمل الاعتراف بأن الجوع لا يأتي من فراغ, وهذا يعني أنه يجب تركيز الوقت والموارد والجهود على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع, وهذا لا يعني التدخل فقط في حالات الطوارئ, بل يعني أيضا تصميم برامج للدعم لسنوات عديدة تهدف إلى رفع المؤشرات الغذائية لدى شعب بأسره, وبالتالي فقد أصبحت المساعدات الغذائية جزءاً من السياسات العامة التي تهتم بتحقيق الرفاهية بشكل عام" (WFP، 2020).

تعتبر المعونات الغذائية إحدى الطرق المتبعة في تعزيز الأمن الغذائي في فلسطين، حيث تقدم منظمة الأغذية العالمية (WFP) مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA)، المساعدات الغذائية في فلسطين سواء كانت نقدية أم عينية، وفقاً لتقرير منظمة (AOAD,،2018) بلغت قيمة المساعدات الغذائية في فلسطين 10.32 مليون دولار لعام 2017, حيث انخفض معدل المساعدات الغذائية بنسبة 43% مقارنة بعام 2016.

2.4.2.2. الوصول إلى الغذاء (*Food Accessibility*):

يواجه الشعب الفلسطيني مجموعة واسعة من الحواجز التي تمنعهم من الحصول على غذاء كافي ومغذي، ويقسم الوصول إلى الغذاء إلى ثلاث أقسام الوصول المادي والوصول الاجتماعي والوصول الاقتصادي، من الناحية المادية (حدود حركة الأشخاص، البضائع, نقص البنية التحتية)، من الناحية الاقتصادية (البطالة، الدخل المنخفض، الفقر، القدرة الشرائية), من الناحية الاجتماعية (عدم المساواة بين الجنسين، التمييز ضد بعض الفئات الاجتماعية)، وأن هذه العوامل غالباً ما تعمل معاً في فلسطين وتزيد من تأثيرها السلبي على الأمن الغذائي، يعد الأمن الغذائي تحدياً اقتصاديا من الناحية الأولى (Government Of Palestine، 2018).

1.2.4.2.2. الفقر (*Poverty*):

يدل مفهوم الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، على سبيل المثال فقد ورد تعريف للفقر ضمن تقرير صادر عن هيئة الفقر الوطنية في العام 1998، يصف الفقراء بأنهم أولئك الذين بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم، وتشير مفاهيم أخرى متعلقة بالفقر وبرامج وسياسات مكافحته إلى الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يعطي المفهوم الأول حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسر فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.

تتفق معظم الدراسات لظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية على الدور البارز للاحتلال الإسرائيلي في تعمق ظاهرة الفقر وتجذرها في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، من خلال ما تقوم به إسرائيل من مصادرة الأراضي والاستيلاء على مصادر المياه، والتي تؤدي إلى حرمان السكان من مصادر دخلهم، وكذلك قيام إسرائيل باتباع سياسات وإجراءات اقتصادية من شأنها تهميش الاقتصاد الفلسطيني وإعاقة تطوره وتشويه قطاعاته المختلفة وإعاقة عملية التنمية الاقتصادية, بالإضافة إلى عمليات التهجير القصري والاقتلاع والتشريد والتي كان لها بالغ الأثر على افقار فئات كبيرة من الشعب الفلسطيني، وترك بعض الفئات الأخرى عرضة للفقر(عبد الله حسن، 2005).

تشير بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة (2017)، أحدث مسح صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بأن نسبة الفقراء وفقاً لأنماط الاستهلاك والدخل في فلسطين بلغ 29%، بنسبة 13.9% في المحافظات الشمالية، 53.0% في المحافظات الجنوبية، في حين أن 41.1% من الأفراد يقل دخلهم عن خط الفقر الوطني[19]، 24.0% في المحافظات الشمالية و67.6% في المحافظات الجنوبية, كما تبين أن 16.8% من الأفراد الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر المدقع[20] وفقاً لأنماط الاستهلاك

[19] هو قيمة ميزانية الحاجات الأساسية جنبا إلى جنب مع احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والآنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل. وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استناداً إلى تركيبة الأسرة (حجم الأسرة وعدد الأطفال).

[20] يغطي قيمة ميزانية الحاجات الأساسية من المأكل والملبس والمسكن.

الشهري للأسرة، 5.8% في المحافظات الشمالية و33.8% في المحافظات الجنوبية، أما عن مستوى الدخل فقد تبين أن 30.3% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر المدقع، 13.1% في المحافظات الشمالية و53.9% في المحافظات الجنوبية، فقد زادت نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري 13.2% في العام 2017 مقارنة مع العام 2011، حيث كانت 25.8% في عام 2011 ثم وصلت إلى 29.2% في عام 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

والشكل التالي يوضح نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري:

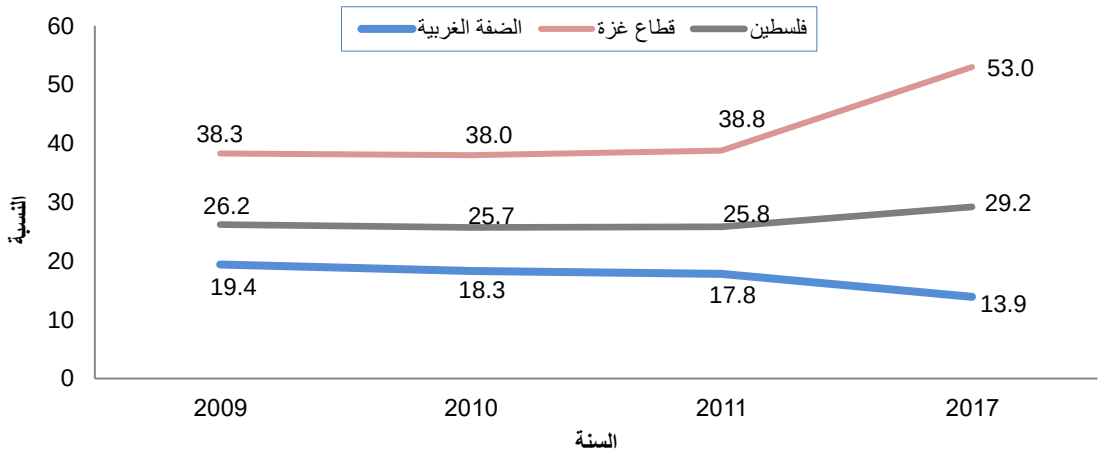

شكل 7.2: نسبة الفقراء وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهرية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يتضح من خلال شكل (7.2) وجود فجوة إقليمية واسعة بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية عبر السنوات، بسبب الحصار الإسرائيلي المفرض على المحافظات الجنوبية منذ عام 2007, وأزمة الإنتاج وشح الوظائف أسواق القطاع المحلية، بالإضافة إلى الكثافة السكانية المرتفعة التي تصل إلى أكثر من 3650 نسمة/ كم, كما تبين من خلال النتائج أن أعلى نسبة فقر في فلسطين في مناطق المخيمات بنسبة بلغت 45.4%, يليها المناطق الحضرية بنسبة بلغت 29.4%, ثم مناطق الريف بنسبة بلغت 18.7%, والجدول التالي يبين نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع لعام 2017.

جدول 7.2: نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر الفلسطينية.

المنطقة/ نوع التجمع	الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
فلسطين	29.2	7.9	3.1	16.8
المحافظات الشمالية	13.9	2.8	0.9	5.8
المحافظات الجنوبية	53.0	15.7	6.5	33.8
نوع التجمع	**الفقر**	**فجوة الفقر**	**شدة الفقر**	**الفقر المدقع**
حضر	29.4	8.0	3.2	16.7
ريف	18.7	4.3	1.5	9.7
مخيم	45.4	13.3	5.4	29.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ويرى الباحث أن الوضع الاقتصادي المتردي في فلسطين بشكل عام وفي المحافظات الجنوبية بشكل خاص أدى إلى زيادة معدل البطالة التي أدت إلى زيادة معدل الفقر في فلسطين، فقد شهدت فلسطين عبر السنوات زيادة في معدل البطالة، حيث تبين من خلال نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2019، أن معدل البطالة في فلسطين لعام 2019 انخفض بنسبة 3.4% مقارنة بعام 2018، ولكن هذا التراجع بسبب انخفاض معدل البطالة في المحافظات الشمالية، فقد انخفض معدل البطالة في المحافظات الشمالية لعام 2019 انخفض بنسبة 15.6% مقارنة بعام 2018، على العكس في المحافظات الجنوبية فقد زاد معدل البطالة بنسبة 4.3% لعام 2019 مقارنة بعام 2018، فنسبة البطالة في المحافظات الجنوبية تأخذ منحنى تصاعدي عبر الزمن، ومن المتوقع أن تزداد نسبة البطالة في المحافظات الجنوبية لعام 2020 بسبب الوضع الاقتصادي السيئ والحصار المفروض على المحافظات الجنوبية منذ عام 2007، بالإضافة إلى جائحة كورونا التي أثرت على جميع مناحي الحياة.

2.2.4.2.2. معدل النمو السكاني *(Population Growth Rate)*:

تحدث (روبرت ماتيوس) أن السكان يتزايدون بشكل أكبر من تزايد المواد الغذائية على الأرض، وأن الزيادة السكانية تتبع نظام المتوالية الهندسية (1–2–4–8–16)، في حين أن زيادة المواد الغذائية تتبع المتوالية العددية (1–2–3–4–5) مما يزيد من صعوبة حل مشكلة نقص الغذاء (الوفد, 2015).

تشهد فلسطين زيادة كبيرة في عدد السكان وقلة في الموارد الغذائية، مما يزيد من صعوبة الوصول إلى الغذاء، بلغ معدل النمو السكاني في فلسطين 2.5% لعام 2019, حيث بلغ معدل النمو السكاني لنفس

العام في المحافظات الشمالية 2.2%, في حين بلغ معدل النمو السكاني لنفس العام في المحافظات الجنوبية 2.9%, والشكل التالي يوضح معدل النمو السنوي في فلسطين من عام 2000 – 2019:

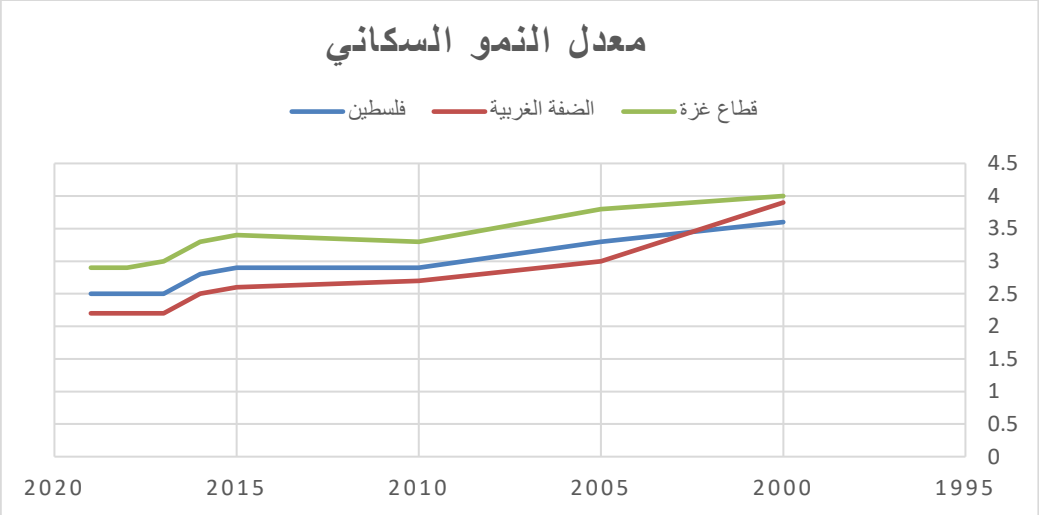

شكل 8.2: معدل النمو السكاني في فلسطين

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يظهر التركيب العمري للسكان الفلسطينيين في فلسطين أنه مجتمع فتي، إذ قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0–14 سنة) في فلسطين منتصف عام 2019 بنحو 38.5% من مجمل السكان، بواقع 36.4% في المحافظات الشمالية و41.4% في المحافظات الجنوبية، كما قدرت نسبة الأفراد (65 سنة فأكثر) في منصف عام 2019 في فلسطين بنحو 3.3% من مجمل السكان، بواقع 3.6% في المحافظات الشمالية و2.9% في المحافظات الجنوبية.

3.4.2.2. استخدام الغذاء (*Food Utilization*):

وفقاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) " استخدام الغذاء يعني وجود غذاء مغذي وأمن والذي يلبي المتطلبات الغذائية للناس", فالنظر إلى توافر الغذاء وإمكانية الوصول إلى الغذاء فنحن لا نشاهد الصورة كاملة، فيجب أن يكون لدى الأشخاص طعام أمن ومغذي، فالطعام المغذي يساعد الأشخاص على القيام بأنشطتهم البدنية اليومية، حيث يتم قياس محدد استخدام الغذاء من خلال:

1.3.4.2.2. سلامة الغذاء *(Food Safety):*

ازداد الاهتمام بسلامة الغذاء في الوقت الراهن من قبل الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية، سواء المعنية بإنتاج الغذاء أو بصحة المستهلك، أو بحركة التجارة الدولية للغذاء، أو الاتفاقات الدولية المعنية بصحة الحيوان والصحة النباتية، وذلك لضمان تمتع المواطن بصحة جيدة والاستفادة من الغذاء الذي يتناوله، والوقاية من أسباب الأمراض المنقولة بالغذاء، ومن حالات التسمم التي تؤثر بصورة مباشرة على صحة الإنسان (AOAD، 2018).

وفقاً ل (جمعية حماية المستهلك الفلسطيني، 2019)، فإن سلامة الغذاء تعتبر محوراً أساسياً من محاور الاستفادة من الغذاء، حيث أن سلامة الغذاء تعكس صورة الوطن وكذلك الجودة ومجال التسويق للأسواق الإقليمية والعربية، ويتبع ذلك استكمال التشريعات لتتبع كامل السلسلة الغذائية لضمان سلامة المستهلك، والنظام الوقائي لتحليل مخاطر الغذاء، وتعزيز أجهزة الرقابة وتبني آلية متكاملة للسلامة والجودة.

بناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2015/12/12, تم تشكيل لجنة وطنية لإعداد استراتيجية وطنية لصحة وسلامة الأغذية في فلسطين، مكونة من وزارة الصحة ووزارة الزراعة ووزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الاقتصاد الوطني ووزارة التخطيط، حيث عرّفت الاستراتيجية مفهوم سلامة الأغذية بمنع جميع مصادر الأخطار التي قد تكون مزمنة أو حادة، والتي قد تجعل الأغذية مُضرة بصحة المستهلك.

حددت الاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء (2017–2022)، العديد من المشكلات المرتبطة بسلامة الغذاء في فلسطين، وهي (الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية، 2017):

1. ضعف المنظومة التشريعية المرتبطة في سلامة الأغذية.
2. ضعف القدرة على التحكم الكامل بالحدود وحركة التجارة، نتيجة للاحتلال الإسرائيلي والاتفاقيات الاقتصادية السارية.
3. تعدد الجهات الرقابية الحكومية على مواضيع سلامة الغذاء، وضعف التنسيق فيما بينهما.
4. زيادة التحديات المرتبطة بسلامة الأغذية وذات العلاقة بالعولمة وتحرير الأسواق، ومتطلبات منظمة التجارة العالمية.
5. ضعف الرقابة على الأمراض والأوبئة المرتبطة بسلامة الغذاء.

2.3.4.2.2. سوء التغذية (*Malnutrition*):

في مقابلة هيكلية مع رئيس قسم الأحياء في الجامعة الإسلامية (نضال فياض، تشرين أول 2020، اتصال شخصي)، تحدث على أن فلسطين على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها في مؤشر سوء التغذية، إلا أن النسبة ما زالت مرتفعة وخصوصاً في المحافظات الجنوبية، وهذا يرجع إلى عدة أسباب أهمهما انعدام الأمن الغذائي وذلك حسب تقارير دولية، الأمر الذي يترتب عليه نقص في المواد الغذائية التي يتناولها الأشخاص كماً ونوعاً، مما يؤدي إلى مضاعفات عديدة، منها تآكل في العظام وضعف المناعة وأمراض جلدية متنوعة.

أظهرت دراسة حديثة أعدتها مؤسسة إنقاذ الطفل مع اليونيسيف أن 32% من الأسر كانت نسبة الاستهلاك الغذائي عندهم ضعيفة، علماً بأن 80% من هذه الفئة تحصل على مساعدات إنسانية، وأشارت نفس الدراسة إلى أن نسبة عالية من الأسر في المحافظات الجنوبية لا تتناول الأطعمة الغنية بالبروتينات والأملاح المعدنية والفيتامينات، أي أنها تتناول الأطعمة الفقيرة غذائياً.

في مقابلة هيكلية مع أخصائي التغذية في مستشفيات المحافظات الجنوبية (مصطفى الزعانين، تشرين أول 2020، مقابلة هيكلية)، تحدث أن الكثير من المغذيات تفتقر إلى الفيتامينات المغذية، الذي تحدث على أن الغذاء الجيد يجب أن يحتوي على (الفيتامينات، الكربوهيدرات، الدهون)، فالوضع الاقتصادي الصعب في فلسطين عامة والمحافظات الجنوبية خاصة، من حصار وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، أدى إلى لجوء المواطنين إلى المغذيات الزهيدة التي تسبب فقر الدم ونقص الحديد، حيث يعاني أكثر من 30% من فقر الدم.

وفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2020)، بلغت نسبة ناقصي الوزن عند الولادة 8.5% وذلك لعام 2019، حيث ارتفع المعدل بنسبة 1% مقارنة بعام 2018، فمن خلال مقابلة مع العديد من المختصين بمجال الأغذية أكدوا أن السبب الرئيسي لنقص الوزن عند الولادة يعود إلى عدم تناول الأم المغذيات السليمة التي تحتوي على العناصر الغذائية المتكاملة.

وأشارت النتائج أيضاً أن معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15–49 سنة) بلغ 30% في عام 2019، حيث ارتفع المعدل بنسبة 1% مقارنة بعام 2018، ومن خلال مقابلة العديد من خبراء التغذية أكدوا بأن النسبة في فلسطين مرتفعة نسبياً، وأن ارتفاع نسبة فقر الدم بين النساء يعود سببه لنقص التغذية السليمة الذي ينتج عنه نقص الفيتامينات والحديد.

4.4.2.2. استقرار الغذاء (*Food Stability*):

وفقا لتقرير (الجزيرة، اقتصاد)، أن الأزمة الغذائية في الدول العربية شهدت تطور تبعاً لمعدلات الإنتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية، وقد أصبح هناك شبه إجماع على أن أزمة عدم الاستقرار الغذائي في فلسطين قد وصلت إلى حد حرج، يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان، وتدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي، وتراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

عادة ما يرتبط الاستقرار بسياق من الضعف وعوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر سلباً على توافر الغذاء أو الحصول عليه، فاستقرار الغذاء يتطلب أن يتوافر الغذاء للأفراد بشكل مستمر وفي جميع الأوقات، حتى يكون الوصول المستمر إلى الغذاء الذين يحتاجون إليه، حيث يتناول محدد استقرار الغذاء، استقرار المحددات الثلاثة بمرور الوقت، ولا يمكن اعتبار المواطنين آمنين غذائياً حتى يشعرون بذلك، ولا يشعرون بالأمن الغذائي حتى يكون هناك استقرار في التوافر وإمكانية الوصول وظروف الاستخدام المناسبة (Food and Environment, 2016).

وتُعَدّ محدودية القدرة الاقتصادية على تأمين الغذاء السبب الرئيسي الذي يقف وراء عدم الاستقرار الغذائي، ويشير البنك الدولي إلى أن توقعات النمو الاقتصادي التي بلغت 1.7 % في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال العام 2018 "تشهد تراجعًا ملموسًا من حيث نصيب الفرد" وفي غزة، يُعدّ الاقتصاد "في حالة هبوط حادّ، حيث سجّل نموًا نسبته سالب 6 % خلال الربع الأول من العام 2018... (بينما) تبيّن المؤشرات الأولية بأن غزة شهدت المزيد من التدهور خلال الربع الثاني. "وفي الوقت الذي لا يُعد فيه الوضع في المحافظات الشمالية بهذا السوء، "يُتوقع أن يطرأ تباطؤ كبير على الاقتصاد خلال الفترة المقبلة

3.2 الدراسات السابقة (Previous Studies)

تعاني فلسطين عامة والمحافظات الجنوبية خاصة من انعدام الأمن الغذائي، والسبب في ذلك العديد من العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي التي كان لها تأثيراً عكسياً على الوصول إلى الأمن الغذائي، وحيث أن هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تطرقت لموضوع الأمن الغذائي، ولكن في هذه الدراسة

سوف نتطرق إلى موضوع الأمن الغذائي بصورة تفصيلية مختلفة عن الدراسات السابقة، سوف نستعرض العديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت موضوع الأمن الغذائي:

1.3.2. الدراسات المحلية (Local Studies):

1. دراسة (بهاء الدين أبو هلال، 2011)، بعنوان " تفعيل دور وزارة الزراعة الفلسطينية في دعم صغار المزارعين من أجل تحقيق الأمن الغذائي في محافظة أريحا والأغوار". هدفت الدراسة إلى البحث عن أليات مقترحة لتفعيل دور وزارة الزراعة الفلسطينية في دعم صغار المزارعين من أجل تحقيق الأمن الغذائي في محافظة أريحا والأغوار، حيث ناقشت جانباً مهماً وهو دور وزارة الزراعة في دعم صغار المزارعين من أجل تحقيق الامن الغذائي في محافظة أريحا والأغوار، من حيث تحسين إمكانية الوصول إلى الغذاء والحصول عليه بالإضافة إلى تحسين وفرة الغذاء وكيفية تحسين الغذاء الصحي المتوازن، بالإضافة إلى مجال تمكين إطار العمل المؤسسي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في انجاز هذه الرسالة، وقم صمم استبيان خاص بالدراسة بهدف جمع المعلومات. وقد تمثلت أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة بأن دور وزارة الزراعة ليس فعال في عملية استصلاح الأرض وتسويتها، وأن المزارعين بحاجة إلى تدخل الوزارة والمؤسسات العاملة في الزراعة في استصلاح هذه الأرض في منطقة الدراسة، كما بينت الدراسة بأن المزارعين بحاجة إلى مشاريع للحد من الفقر والبطالة. وأهم ما خرجت به الدراسة من توصيات إنشاء جمعية تضم كافة المزارعين والعمل على إنشاء بنك تنمية زراعي، والعمل على استصلاح الأراضي غير المستغلة، والعمل على تدريب وتأهيل المزارعين.

2. دراسة (غالب بدر، 2015)، بعنوان " دور الزراعة المائية في تحقيق الأمن المائي والغذائي في فلسطين". هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الزراعة المائية في تحقيق الأمن المائي والغذائي في فلسطين، وكيف يمكن توفير المياه والغذاء باستخدام هذه التقنية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الملائم والأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث قام الباحث بجمع البيانات من المصادر المختلفة من الخبراء والمؤسسات الأهلية ووزارة الزراعة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هذه الزراعة حديثة العهد في الأراضي الفلسطينية، وأن 73.3% من هذه المزارع تم انشاؤها في عام 2014 وبالتالي الخبرة متواضعة، وفي نهاية الدراسة تم تقديم مقترحات لدعم هذه الزراعة وتعزيز دورها في تحقيق الأمن المائي والغذائي، وأكدت الدراسة على ضرورة الدعم والمتابعة من الجهات الحكومية والأهلية لهذه الفكرة ومعالجة نقاط الضعف، والتنسيق فيما بين المؤسسات ومتابعة المشاريع بعد تنفيذها.

3. دراسة (فادي أبو حلوب، 2016)، بعنوان " محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين _ دراسة قياسية خلال فترة 1995 – 2014. هدفت الدراسة إلى معرفة محددات نمو القطاع الزراعي الفلسطيني، المتمثلة ب " إجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة الفلسطيني، معدل نمو القيمة المضافة، إجمالي الصادرات الفلسطينية، الصادرات الفلسطينية البحتة، نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة الفلسطينية، نسبة الأراضي المزروعة من إجمالي الأراضي". وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أسلوب تحليل الانحدار المتعدد كأداة للوصول إلى النتائج. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن القطاع الزراعي يعاني العديد من العراقيل والعقبات بسبب السياسات الإسرائيلية ونقص الواردات الطبيعية وضعف الكادر البشري، وهناك تراجع ملحوظ في مساهمة الزراعة في نمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل، ويظهر ذلك بتراجع مؤشراته الكلية في السنوات الأخيرة، وأظهرت النتائج وجود علاقة إحصائية بين النمو في الإنتاج الزراعي مع كلاً من الصادرات الفلسطينية الاجمالية والقيمة المضافة في القطاع الزراعي واجمالي التمويل العام والخاص المقدم للقطاع الزراعي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها أنه على السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومات المتعاقبة إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي وخصوصاً سياسة التمويل، وزيادة رقابة سلطة النقد الفلسطينية على التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك للقطاع الزراعي الفلسطيني.

4. دراسة (عبير الحميدات، 2017)، بعنوان " الإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في المحافظات الشمالية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي". هدفت الدراسة إلى التعرف على الإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في المحافظات الشمالية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الزراعي، وتم اختيار الموضوع للتعرف على حقائق الأمن الغذائي لما له من انعكاسات على التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. وقد استخدمت الدراسة أسلوب الإحصاء الوصفي والاحصاء الاستدلالي للوصول إلى النتائج المرجوة. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن الأمن الغذائي ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد ويستوجب دراستها من هذا المستوى، وأنه عملية تشترك فيها الدولة والمواطن من الدرجة الأولى، وأن هناك مجموعة من الموارد والطاقات الزراعية لازالت غير مستغلة استغلالاً أمثل. وتوصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها تنشيط الاستثمارات العامة والخاصة في المجال الزراعي، وبصفة خاصة في مجال الهياكل الأساسية الريفية والبحث والتطوير والابتكار، ووضع استراتيجيات وأدوات لإدارة المخاطر، وزيادة فرص اتاحتها للمزارعين، وضرورة التكيف مع تغير المناخ: زراعة الأصناف الملائمة وتحسين نظام الري والتقنيات الزراعية، وتحسين بيئة الاستثمار في القطاع الزراعي.

5. دراسة (معهد ماس، 2017)، بعنوان " المراجعة الاستراتيجية للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين". هدفت الدراسة إلى مراجعة الاستراتيجية الفلسطينية للأمن الغذائي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل تفسير الظاهرة. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ارتفعت نسبة الاعتماد على الاستيراد في حين واصل الإنتاج الزراعي الانخفاض بشكل كبير، عدم وجود منهجية ومعايير وطنية معتمدة لتقييم وقياس حالة الأمن الغذائي في فلسطين، وأن المنظومة القانونية الفلسطينية تفتقر إلى نصوص قانونية صريحة حول حماية الحق في الغذاء. وضع سياسات وطنية وقطاعية خاصة بالمساعدات الاجتماعية وسياسات الإنتاج والاستيراد، وتوفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية، وسياسات الأسعار وحقوق المستهلك وحمايته، ونشر التوعية حول التغذية الجيدة والاستهلاك المتوازن.

2.3.2. الدراسات العربية (Arab Studies):

1. **دراسة (طلعت البوتاني، 2011)، بعنوان " الأمن الغذائي العراقي بمنظور الجغرافيا السياسية"**. هدفت الدراسة إلى تحديد مشكلة الغذاء في العراق، والوقوف على العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، مستخدمة التحليلات الوصفية والكمية في شرح الظواهر والأهداف. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن العراق يعتمد بشكل كبير على دول أخرى في تأمين المنتجات الزراعية. أوصت الدراسة بتطوير المشاريع الزراعية، وتعزيز السلالات الحيوانية، وإنتاج نباتات مقاومة للجفاف منخفضة الامتصاص، وتعزيز مشاريع الري.

2. دراسة (سلمان العمري، 2012)، بعنوان" الأهمية الاقتصادية للاستثمار الزراعي الخارجي في تحقيق الأمن الغذائي لأهم السلع الاستراتيجية في المملكة العربية السعودية" هدفت الدراسة إلى التعرف على الأهمية الاقتصادية للاستثمار الزراعي الخارجي في تحقيق الأمن الغذائي لأهم السلع الاستراتيجية في المملكة العربية السعودية. استخدمت الدراسة المنهج القياسي الكمي لتقدير المخزون الاستراتيجي ومعامل الأمن الغذائي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها يعتبر الاستثمار الزراعي ضرورة ملحة للمملكة العربية السعودية لعدة عوامل أهمها شح الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة، في ظل زيادة عدد السكان يزداد الطلب على المواد الغذائية وترتفع أسعارها. وتوصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها إنشاء هيئة متخصصة في إدارة وتكوين المخزون الاستراتيجي لأهم السلع الغذائية بالتنسيق مع القطاع الخاص.

3. دراسة (محمد مقداد، عاهد أبو ذويب، 2015)، بعنوان " أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي". هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الأمن الغذائي العربي على

ضوء العوامل الرئيسية التي ما تزال تؤثر في زيادة الفجوة الغذائية، متمثلة بالعوامل الديمغرافية والعوامل الطبيعية والعامل الدولي، كما تتناول الدراسة دور الجهات الرسمية في تعزيز الأمن الغذائي العربي كالمنظمات الدولية والحكومية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج الاحصائي المقارن، وذلك بالمبحث المتعلق بتشخيص العوامل التي تسهم في زيادة فجوة الغذاء العربي. وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات يتمثل أبرزها في أن السياسات الحكومية والعربية ونتيجة لغياب الاستراتيجية العلمية والعملية، مازالت المسئولة على توافر الوسائل القادرة على تقليص الفجوة الغذائية لأنها لا تقوم على أسس التكامل الإقليمية المناسب من جانب، وتدشين أسس التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية ذات الاختصاص بالجانب الغذائي وتشجيع القطاع الخاص للقيام بأدوار حديثة لتفادي أزمة الغذاء الأتية والمستقبلية من جانب أخر. وتوصلت الدراسة بالأخذ بتجارب الوحدات التكاملية الإقليمية في معالجة الفجوة الغذائية والتعاون العملي مع أليات المنظمات العربية للتنمية الزراعية والمنظمة الدولية للأغذية والزراعة(الفاو).

4. دراسة (سهيلة بالخير، 2015)، بعنوان " دور الضوابط الأخلاقية في تحقيق الأمن الغذائي في الإسلام". هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الضوابط الأخلاقية في تحقيق الأمن الغذائي في الإسلام. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة المتعلقة بإشكالية الأمن الغذائي، والمنهج التاريخي من أجل الاستشهاد ببعض الوقائع التاريخية المعالجة لمشكلة الأمن الغذائي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها إبراز الضوابط الأخلاقية يؤدي إلى زيادة تحقيق الأمن الغذائي في الإسلام

5. دراسة (خير الدين تواتي، 2018): بعنوان "الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات". هدفت الدراسة إلى التعرف على حاله انعدام الأمن الغذائي العالمي والتطرق إلى مختلف التهديدات التي تعيق الوصول إليه، ومعرفة الأطر المناسبة لتفعيل استراتيجيات القضاء على الجوع، بالاستفادة من التجارب العالمية في وضع تصور حول الأمن الغذائي المستقبلي في الدول النامية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بحيث تم تحليل لحالة انعدام الأمن الغذائي العالمي من خلال مجموعة من البيانات والمؤشرات التي تساعد على تفسير وتحليل مشكلة الجوع. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن قضية الأمن الغذائي هي قضية ذات أهمية محورية على أجندة السياسة العالمية، وتعتبر الزراعة الركيزة الأساسية والمهمة لتحقيق الأمن الغذائي، كما تبين أن هناك مجموعة من التهديدات للأمن الغذائي التي تختلف مخرجاتها السلبية حسب درجة أثارها وشدتها، ومن بين هذه التهديدات البيئية. وخرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها أن انعدام الأمن الغذائي يحتاج إلى تظافر الجهود الدولية والإقليمية

والوطنية لمواجهته، وذلك عبر مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات الرشيدة والبرامج والخطط المدروسة والمضبوطة، تهدف إلى التقليل من أزمة الغذاء في الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

6. دراسة (مولاي كاهنة، مقراني حسيبة، 2018)، بعنوان " إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر". هدفت الدراسة إلى التعرف على الأمن الغذائي والاشكاليات المتعلقة به في الجزائر وتشخيص الوضعية والأسباب الحقيقية المرتبطة بهذا الموضوع. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن الجزائر تواجه مشكلة غذائية تتحدد ملامحها من خلال تزايد الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات الغذائية الكلية بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان، وكذلك ارتفاع نسبة عدد السكان الفقراء.

3.3.2. الدراسات الأجنبية (Foreign Studies):

1. (Onismo Muzah, 2015): An assessment of household food security in urban and peri-urban areas; a case study of Bindura Municipal area, Mashonaland central, Zimbabwe

بعنوان " تقييم الأمن الغذائي الأسري في المناطق الحضرية وشبه الحضرية". هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة وديناميكيات الأمن الغذائي الأسري في المناطق الحضرية وشبه الحضرية في زمبابوي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الإحصاءات الوصفية للتعرف على محددات الأمن الغذائي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن المستوى التعليمي ونفقات الأسرة تؤثر بشكل إيجابي التنوع الغذائي الأسري، وأثرت مصادر الخضروات سلباً على الأمن الغذائي. وخلصت الدراسة إلى أن الزراعة الحضرية لديها القدرة على زيادة الأمن الغذائي.

2. (Lungile Mvelase, 2017): Assessment of The Contribution of Smallholder Agriculture to Rural Household Food security in Sekhukhune District, Limpopo Province.

بعنوان " تقييم مساهمة الفلاحين الصغار في الأمن الغذائي للأسر الريفية في منطقة سيخوخون". هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم مساهمة الفلاحين الصغار في الأمن الغذائي للأسر الريفية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة من خلال أداة الدراسة الاستبيان. توصلت

الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن العمر والدخل والوصول إلى السوق وملكية الثروة الحيوانية لديها تأثير كبير على الأمن الغذائي، وخلصت الدراسة إلى أن الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الزراعية وحده غير كافٍ للخروج من حالة انعدام الأمن الغذائي، والمطلوب وضع استراتيجيات أخرى لكسب العيش والوصول إلى الأمن الغذائي.

3. (Kersten, Larissa, 2018): Food security and Preferential Trade Agreements.

بعنوان " اتفاقيات الأمن الغذائي والتجارة التفضيلية ". هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية والثنائية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة المتعلقة بمشكلة الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن الزيادة في عدد الاتفاقيات الأكثر تعاوناً ترتبط بشكل إيجابي بنتائج الأمن الغذائي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الاتفاقيات التجارية الإقليمية تعتبر فرصة لزيادة مستوى الأمن الغذائي.

4. (Papworth, Andrew, 2019): An analysis of the food security of the Rama indigenous group, Nicaragua.

بعنوان " تحليل الأمن الغذائي لمجموعة راما الأصلية– نيكاراغوا" هدفت الدراسة إلى التعرف على توفير فهم دقيق لمحددات الأمن الغذائي وما يؤثر عليها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل دراسة الظاهرة المرتبطة بمشكلة الدراسة، من خلال أداة الدراسة الاستبيان والمقابلة. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها، وجود تباين كبير داخل مجتمع راما، مما يعني أن هناك اختلاف بتعرض الأسرة لتهديدات الأمن الغذائي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها، الحاجة إلى تطوير نهج قائم على نظم محددة وقابلة للقياس، لتوفير فهم أكثر شمولية للأمن الغذائي.

4.3.2. التعقيب على الدراسات السابقة (Commenting on previous studies):

1.4.3.2. أجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، تعرف الباحث على أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث استفاد الباحث من الدراسات السابقة من خلال:

أ. التعرف على المنهجيات المختلفة المستخدمة في الدراسات السابقة، وأسس تطبيق هذه المنهجيات.
ب. المساعدة في تكوين الإطار النظري المتعلق بمتغيرات الدراسة.
ت. التعرف على خطوات بناء الدراسة.
ث. المساعدة في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة.

2.4.3.2. أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة:

أ. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها
ب. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفرضيات التي بُنيت عليها الدراسة.
ت. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في المؤشرات التي تناولتها الدراسة.

3.4.3.2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أ. تميزت الدراسة الحالية في كونها الدراسة الأولى المحلية التي استخدمت المنهج القياسي على حد علم الباحث.
ب. تميزت الدراسة الحالية بدراسة العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال محددات الأمن الغذائي
ت. تميزت الدراسة الحالية بتحليل واقع الأمن الغذائي فلسطين، حيث تناولت الدراسة المحافظات الشمالية والجنوبية.
ث. تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بوصف وقياس مؤشرات الأمن الغذائي.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

مقدمة (Introduction):

يشير مصطلح المنهجية إلى الخطوات التي يتبعها الباحث لتفسير ظاهر ما، فهي وسيلة تفكير وطريقة لإجراء الدراسة وتحليل البيانات وأنها الطريقة التي ينظر بها الباحث إلى المجتمع وكيفية إجراء الدراسة (بوحوش عمار، 2019)، وهي استراتيجية يلجأ الباحث إليها لتناول البيانات باستخدام تقنيات مُتسقة مع الوسائل المختارة، ويندرج النموذج تحت مظلة المنهجية، أما التقنيات فهي وسيلة عمل الأشياء (Morse, Richard, 2002).

تعتبر منهجية الدراسة واجراءاتها محوراً هاماً في الدراسة، حيث يتم الاعتماد عليه بهدف إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث يتضمن هذا الفصل المنهج المستخدم في الدراسة، ومصادر جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، سيتم في هذا الفصل استعراض منهجية القياس والنماذج القياسية المستخدمة في تقدير نموذج الدراسة، حيث أن النموذج المستخدم في الدراسة هو نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والذي يقيس أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة (مؤشرات الأمن الغذائي) على المتغير التابع (الأمن الغذائي)، من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي في الدراسة وهو التعرف على العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين.

1.3 منهج الدراسة (Study Approach)

يُشير منهج الدراسة إلى أسلوب التفكير والعمل الذي يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة (محمد المحمودي، 2019)، استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يشير إلى دراسة الظواهر كما هي موجودة في الواقع، إضافة إلى أنه يهتم بوصف الظاهرة وصفاً دقيقاً ويعبر عنها من ناحيتين؛ الأولى كيفياً وذلك بوصفها وتوضيح خصائصها، والثانية كمياً من خلال إعطاءها وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة الموصوفة (موضوع، 2019)، ويتناول المنهج الوصفي الآفاق الاقتصادية للعوامل للمؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين.

كما اعتمدت الدراسة المنهج الكمي القياسي، حيث تركز الدراسة الكمية على جمع البيانات الرقمية وتحليلها وتعميمها لشرح ظاهرة معينة، حيث يمكن أن تكون نتائج الدراسة الكمية تنبؤية، تفسيرية، تأكيدية، حيث تسمح الأساليب الكمية للباحث بتلخيص مصادر المعلومات الواسعة وتسهيلها وعمل مقارنات بين الفئات عبر الزمن (Lungile Mvelase, 2019) ، استخدم الباحث المنهج الكمي القياسي من أجل تحديد العلاقة بين المتغير المستقل (محددات الأمن الغذائي)، والمتغير التابع (الأمن الغذائي) وبناء نموذج الانحدار المتعدد من خلال قياس أثر محددات الأمن الغذائي على تحقيق الأمن الغذائي.

2.3 مجال الدراسة (field of study)

تم إجراء الدراسة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية المتمثلة في (المحافظات الشمالية– المحافظات الشمالية)، باستثناء العاصمة (القدس) بسبب الوضع السياسي المفروض على فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، يوضح شكل (1.3) محافظات دولة فلسطين التي تتألف من المحافظات الشمالية (القدس، الخليل، بيت لحم، رام الله والبيرة، أريحا، سلفيت، نابلس، قلقيلية، طولكرم، جنين، طوباس)، والمحافظات الجنوبية (شمال غزة، غزة، دير البلح، خانيونس، رفح).

تقع فلسطين جنوب غرب قارة آسيا على جنوبي الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وهي بذلك تقع في قلب العالم القدي (آسيا، أفريقيا، أوروبا)، مما يجعلها جسراً برياً يربط آسي بأفريقيا والبحر المتوسط بالبحر الأحمر ومن ثم المحيطين الأطلسي والهندي (وكالة وفا، 2020).

يحد فلسطين التاريخية من الشمال لبنان سوريا ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب جمهورية مصر العربية وخليج العقبة ومن الشرق الأردن، بعد احتلال إسرائيل لفلسطين عام 1967 تم تقسيم فلسطين إلى المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، وأصبحت حدود المحافظات الشمالية من الشمال والغرب والجنوب إسرائيل ومن الشرق الأردن، أما حدود المحافظات الجنوبية من الغرب البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب جمهورية مصر العربية ومن الشمال والشرق إسرائيل (مركز وفا، جغرافيا فلسطين).

شكل 1.3: خارطة فلسطين

المصدر: ويكيبيديا (التقسيم الإداري لفلسطين، ب. ت)

يتأثر مناخ فلسطين بعوامل السطح والموقع، وإجمالاً فإن فلسطين تقع ضمن إقليم البحر المتوسط الذي يمتاز باعتداله، إلا أن أهم ما يميزه هو أنه يعد مناخ معتدل مقارنة مع منطقة الشرق الأوسط، كما تختلف عناصر المناخ من منطقة إلى أخرى نتيجة عوامل متعددة مثل (الموقع، التضاريس، البحر المتوسط، مراكز الضغط الجوي) (الرأي، 2009).

تتميز فلسطين بموقع تجاري مهم ومميز، وذلك لأنها تشكل حلقة وصل بين الدول في شرقي آسيا والجنوب الأدنى منها وبين أوروبا الغربية والوسطى والبحر الأبيض المتوسط، وجاءت فلسطين بموقعها الجغرافي المميز لتربط ما بين حضارة الغرب الصناعية وحضارة الشرق الزراعية، وكذلك كانت مركز تدفق النفط من الدول المجاورة إلى مصفاة حيفا ليتم تكريره (موضوع، 2016).

3.3 مجتمع الدراسة (Study Population)

يمثل مجتمع الدراسة جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، حيث تم اختيار المؤشرات الخاصة بالأمن الغذائي لفلسطين، المتمثلة ب المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، والمحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، وذلك من خلال الحصول على بيانات كمية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، وبيانات مجموعة البنك الدولي (WB).

حيث اعتمدت الدراسة على مؤشر (عدد السكان، نسبة الفقر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واعتمدت الدراسة على مؤشر (متوسط قيمة إنتاج الغذاء، قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات السلعية، تقلب إنتاج الغذاء للفرد، نسبة الأشخاص الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل، معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15–49 سنة)، نقص الوزن عند الولادة، الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، نقص التغذية) من منظمة الأغذية والزراعة العالمية، واعتمدت الدراسة على مؤشر (الاستقرار السياسي وغياب العنف، نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري) من مجموعة البنك الدولي.

4.3 متغيرات الدراسة (Study variables)

تمثلت متغيرات الدراسة في كلاً من المتغيرات المستقلة، المتمثلة في محددات الأمن الغذائي (توافر الغذاء، الوصول إلى الغذاء، استخدام الغذاء، استقرار الغذاء)، من خلال الاعتماد على مؤشرات الأمن الغذائي والمتمثلة في:

أ. توافر الغذاء: اعتمدت الدراسة على مؤشر (متوسط قيمة انتاج الغذاء، قيمة الواردات الغذائية، تقلب انتاج الغذاء للفرد).

ب. الوصول إلى الغذاء: اعتمدت الدراسة على مؤشر (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، نسبة الفقر).

ت. استخدام الغذاء: اعتمدت الدراسة على مؤشر (نسبة الأشخاص الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل، نسبة الأشخاص الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل، نقص الوزن عند الولادة، الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، نقص التغذية).

ث. استقرار الغذاء: اعتمدت الدراسة على مؤشر (الاستقرار السياسي وغياب العنف، نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري).

والمتغير التابع المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي، حيث اعتمدت الدراسة على تلك المؤشرات من خلال الرجوع إلى التقارير الرسمية الصادرة عن المنظمات العالمية للأمن الغذائي، يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة:

جدول 1.3: متغيرات الدراسة

الرمز القياسي	اسم المتغير	
FS	**الأمن الغذائي**	**Food security in the total population (%)**
AVFP	متوسط قيمة إنتاج الغذاء	Average value of food production (Value)
VFIE	قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات السلعية	Value of food imports over total merchandise exports. (%)
PCFPV	تقلب إنتاج الغذاء للفرد.	Per capita food production variability. (thousand internationals $ per capita)
PPP	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	GDP per capita, PPP. (Value)
TP	عدد السكان	Total population (Million)
PR	نسبة الفقر	Poverty rate (%)
PPSS	نسبة الأشخاص الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل.	Percentage of people using at least basic sanitation services
PAWR	معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15–49 سنة).	Prevalence of anemia among women of reproductive age (15-49 years)
PLBW	نقص الوزن عند الولادة	Prevalence of low birthweight
PUN	نقص التغذية	Prevalence of undernourishment (%)
MDER	الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية	Minimum Dietary Energy Requirement (MDER) (kcal/caput/day)
PSAV	الاستقرار السياسي وغياب العنف.	Political stability and absence of violence. (Index)
ALEI	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري	Percent of arable land equipped for irrigation

المصدر: من إعداد الباحث

يوضح الشكال التالي متغيرات الدراسة، من خلال تصنيف كل مؤشر مع المتغير الذي ينتمي إليه.

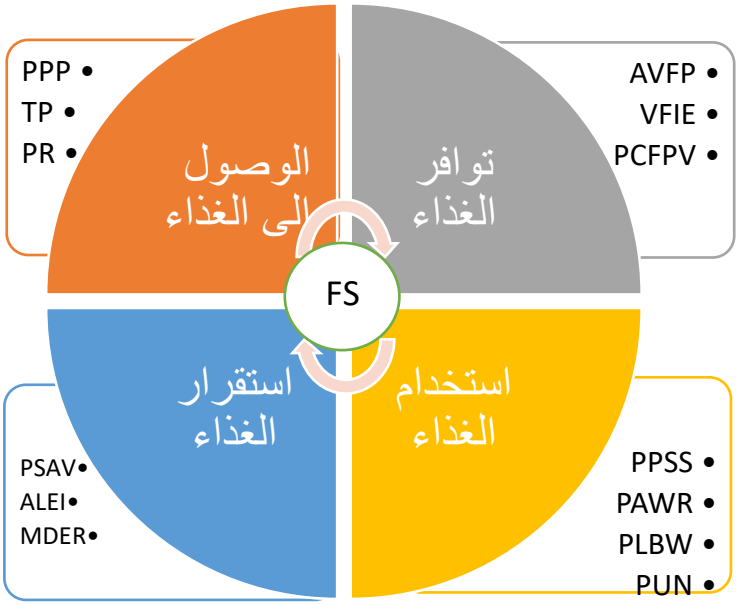

شكل 2.3: متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

5.3 الاعتبارات الأخلاقية (Ethical consideration):

كانت الدراسة متوافقة مع المعايير الأخلاقية كما هو مطلوب من قبل الدراسة الأكاديمية، ضمنت الحصول على موافقة الجامعة في إجراء الدراسة، والحصول على التصاريح والإجراءات اللازمة في تنفيذ الدراسة وفق المعايير والشروط التي أوردتها الجامعة في الدليل (دليل جامعة القدس أبو ديس)، حيث تماشت الدراسة مع القوانين الخاصة بمجتمع الدراسة، تم استخدام التواصل الكتابي والشفهي مع جميع المنظمات والشخصيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك من خلال التواصل المباشر مع منظمات المحافظات الجنوبية، ومن خلال إرسال بريد إلكتروني يحتوي (تسهيل مهمة للباحث) مع منظمات المحافظات الشمالية والخارجية. وتم الاحتفاظ على البيانات التي تم الحصول عليها بسرية تامة وتم استخدامها لغرض البحث العلمي فقط.

6.3 هيكلية الدراسة (Study Structure)

يتكون هيكل الدراسة كما هو موضح في دليل جامعة القدس أبو ديس من خمسة فصول، ويتكون كل فصل من فصول الدراسة من التالي:

أ. **الفصل الأول – خلفية الدراسة:** في هذا الفصل يتم تحديد مشكلة الدراسة ومبرراتها، ويتم تحديد أهمية دراسة العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين، وتحديد الهدف الرئيسي للدراسة وهو التعرف على العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي في فلسطين والأهداف الفرعية.

ب. **الفصل الثاني – الإطار النظري والدراسات السابقة:** في هذا الفصل يتم تحديد المفاهيم والمصطلحات والأسس الخاصة بموضوع الدراسة، ويتم تلخيص الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، ومن ثم تحديد الفجوة العلمية التي تميزت بها الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

ت. **الفصل الثالث – منهجية الدراسة واجراءاتها:** في هذا الفصل يتم تحديد منهج الدراسة، وهو المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، إضافة إلى إجراءات وأدوات الدراسة.

ث. **الفصل الرابع – النتائج ومناقشتها:** في هذا الفصل يتم تحليل البيانات التي تم جمعها عن موضوع الدراسة، ومن ثم الوصول إلى النتائج ومناقشتها في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة.

ج. **الفصل الخامس – الاستنتاجات والتوصيات:** في هذا الفصل يتم تحديد الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة، ووضع التوصيات التي تساعد على حل مشكلة الدراسة.

ح. **المراجع.**

خ. **الملاحق**

الفصل الرابع

النتائج ومناقشتها

مقدمة (Introduction):

يُمثل التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ركيزة أساسية من ركائز الدراسة، حيث يُشخص واقع البيانات التي تُعبر عن متغيرات الدراسة، وذلك من خلال الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في المتغير التابع (الأمن الغذائي)، والمتغير المستقل (مؤشرات الأمن الغذائي)، عن طريق تحليل السلسلة الزمنية المختارة (2000–2019) ومعرفة التوجه العام لتلك المتغيرات، كما يعتبر اختبار فرضيات الدراسة التي افترضها الباحث في بداية الدراسة المحصلة النهائية التي يتم الاستناد عليها في استخلاص نتائج الدراسة، من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي للدراسة المتمثل في معرفة العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين.

يتضمن الفصل اختبار فرضيات الدراسة وبناء نموذج الدراسة القياسي, وذلك لقياس العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين, حيث تم الاعتماد على 13 مؤشر للمتغيرات المستقلة لمحددات الأمن الغذائي(توافر الغذاء, الوصول إلى الغذاء, استخدام الغذاء, استمرارية الغذاء), وتم تحديد المؤشرات من التقارير الرسمية الصادرة عن منظمة الأغذية العالمية (FAO) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) وبرنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة (WFP) وتم الحصول على بيانات الدراسة من منظمة (FAO) ومجموعة البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

1.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (Descriptive analysis)

1.1.4. التحليل الوصفي لمتغير الأمن الغذائي (FS):

يوضح الجدول التالي المقاييس الإحصائية المستخدمة في تحليل متغير الأمن الغذائي، حيث استخدمت الدراسة الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأكبر قيمة وأصغر قيمة.

جدول 1.4: التحليل الوصفي لمتغير الأمن الغذائي

المقياس	Mean	Median	Std.Dev.	Maximum	Minimum
القيمة	71.1	72.4	3.0	73.7	64

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views-10

يوضح جدول (1.4) أن المتوسط الحسابي للأمن الغذائي في فلسطين خلال الفترة (2000–2019) قد بلغ (71.1%)، وهذا يعني أن متوسط نسبة انعدام الغذائي خلال نفس الفترة قد بلغت (28.9%)، وقد بلغت أقل نسبة للأمن الغذائي (64.0%) وذلك في عام 2009، في حين بلغت أكبر نسبة للأمن الغذائي (73.7%) وكان ذلك في عامي 2017 –2018 على التوالي.

- **مناقشة النتائج:**

تعاني فلسطين من ارتفاع معدل الأمن الغذائي خلال السنوات الأخيرة، ففي عام 2009 انخفض معدل الأمن الغذائي بنسبة 11% مقارنة بالأعوام السابقة، مما أدى إلى انخفاض متوسط حصة الفرد اليومية من السعرات الحرارية بنسبة 18% عن متوسط الأعوام السابقة، وذلك بسبب انخفاض قيمة إنتاج الغذاء مقارنة بعدد السكان، حيث زادت قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الغذائية مما زاد من قيمة الفجوة الغذائية، كما لعبت الأوضاع السياسية دوراً مهماً في زيادة نسبة انعدام الأمن الغذائي.

حيث قامت إسرائيل بشن حرب على المحافظات الجنوبية بتاريخ 2008/12/27, واستمرت لأكثر من عشرين يوم, أدت إلى تدمير العديد من المنشآت الاقتصادية وتدمير العديد من المراعي والأراضي الزراعية وإغلاق المعابر, مما زاد من حدة الفقر في المحافظات الجنوبية وبالتالي زيادة معدل انعدام

الأمن الغذائي, بدأ معدل الأمن الغذائي بالتحسن منذ عام 2015, بعد أن اتخذت الحكومة سياسة زيادة الواردات الغذائية, الأمر الذي أدى إلى زيادة ميزان المدفوعات, مما دفع الحكومة إلى اتخاذ سياسات من أجل زيادة الإنتاج الغذائي في فلسطين من خلال ادخال سلالات جديدة على القطاع الحيواني والاهتمام بالإنتاج النباتي، هناك تباين في مستويات الأمن الغذائي في فلسطين فالمحافظات الشمالية تتمتع بمعدل أعلى من الأمن الغذائي في المحافظات الجنوبية, نتيجة زيادة معدل الفقر والبطالة في المحافظات الجنوبية بسبب العقوبات المفروضة على المحافظات الجنوبية, ونتيجة معدل النمو السكاني المرتفع.

اتفقت نتائج تحليل الأمن الغذائي مع نتائج تقرير (قطاع الأمن الغذائي، 2018)، حيث أشارت النتائج أن معدل انعدام الأمن الغذائي في فلسطين ارتفع بنسبة 6.2% في عام 2018 مقارنة بعام 2014، حيث بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي في المحافظات الجنوبية 68.5% في حين بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي في المحافظات الشمالية 11.6% وذلك لعام 2018، فمن خلال مقابلة هيكلية مع مدير التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة الفلسطينية (حسن الأشقر، تشرين أول 2020، اتصال شخصي)، أكد أن الحصار المفروض على المحافظات الجنوبية وانعدام الاستقرار السياسي زاد من معدل انعدام الأمن الغذائي، وأن الازدحام السكاني ومحدودية الأراضي الزراعية أدت إلى خفض الإنتاج الزراعي، مما زاد من نسبة الفجوة الغذائية.

يُشير تقرير الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي أن أكثر من ربع الفلسطينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد والمتوسط، وهو يعتبر معدل عالي مقارنة بالمعدلات العربية والعالمية، حيث أشار التقرير إلى أن هناك العديد من النقاط المؤثرة على قضية الأمن الغذائي منها، العوامل السياسية التي تتعرض لها فلسطين من قبل الاحتلال الإسرائيلي والتي أثرت عل حركة الأشخاص والبضائع مما سبب عجز كبير في مدخلات الإنتاج، وأيضاً ندرة التوافر وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية وضعف نظام البحث والتطوير وخدمة الإرشاد الزراعي (Government of Palestine, 2018)، يوضح الشكل التالي معدل الأمن الغذائي (2000–2019).

نشرت وكالة الأناضول (AA) عبر صفحتها الالكترونية تقرير عن الأمن الغذائي في فلسطين، حيث أكد التقرير ارتفاع معدل انعدام الأمن الغذائي في فلسطين لعام 2019 مقارنة بعام 2018، حيث وصلت إلى أكثر من 70% في المحافظات الجنوبية خلال، وإلى 11.0% في المحافظات الشمالية، مما يؤكد على التباين الكبير بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية في مستويات انعدام الأمن الغذائي.

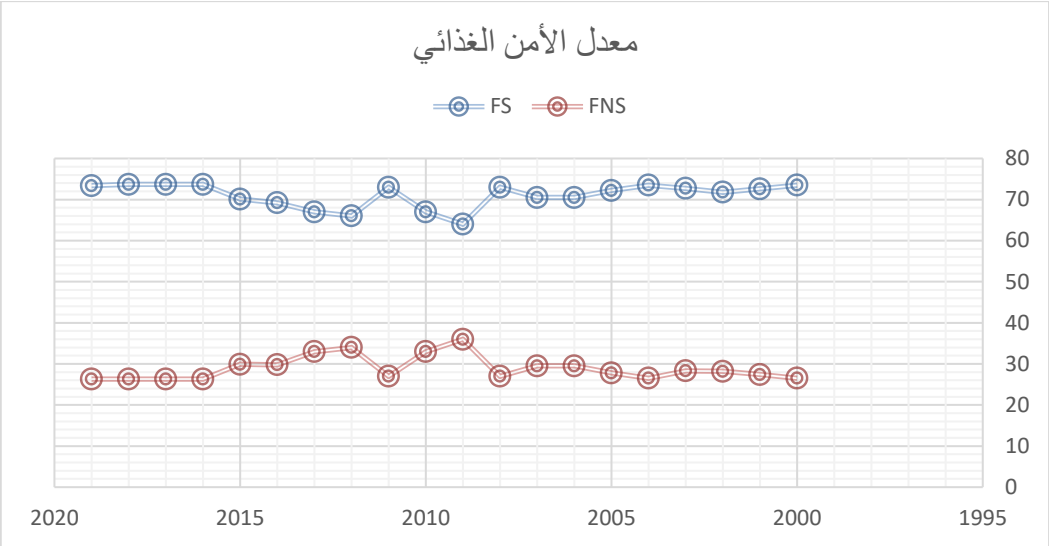

شكل 1.4: معدل الأمن الغذائي (2000-2019)

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج (Excel)

2.1.4. التحليل الوصفي لمتغير توافر الغذاء:

يوضح الجدول التالي المقاييس الإحصائية المستخدمة في تحليل متغير توافر الغذاء، حيث استخدمت الدراسة الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأكبر قيمة وأصغر قيمة لمتغير توافر الغذاء.

جدول 2.4: التحليل الوصفي لمتغير توافر الغذاء

المقياس / المؤشر	Mean	Median	Std.Dev.	Maximum	Minimum
متوسط قيمة إنتاج الغذاء للفرد.	172.1	1.72.5	3.5	177	165
قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات السلعية.	81.2	75.5	15.3	111	63
تقلب إنتاج الغذاء للفرد.	12.6	10.9	8.1	20.3	8.1

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views-10

1.2.1.4. نتائج التحليل الوصفي لمؤشر (متوسط قيمة إنتاج الغذاء للفرد):

يعتبر متغير متوسط قيمة انتاج الغذاء من أهم المؤشرات التي تقيس مدى توافر الأمن الغذائي والذي يندرج تحت مجموعة توافر الغذاء، يوضح جدول (2.4) أن المتوسط الحسابي لقيمة إنتاج الغذاء في فلسطين خلال الفترة (2000–2019)، قد بلغ 172.1 دولار، حيث بلغ متوسط أقل قيمة إنتاج الغذاء 165.0 دولار وذلك في عام 2009، في حين بلغت أكبر قيمة 177.0 دولار وذلك في عام 2004، والشكل التالي يوضح متوسط قيمة إنتاج الغذاء للفرد (2000–2019).

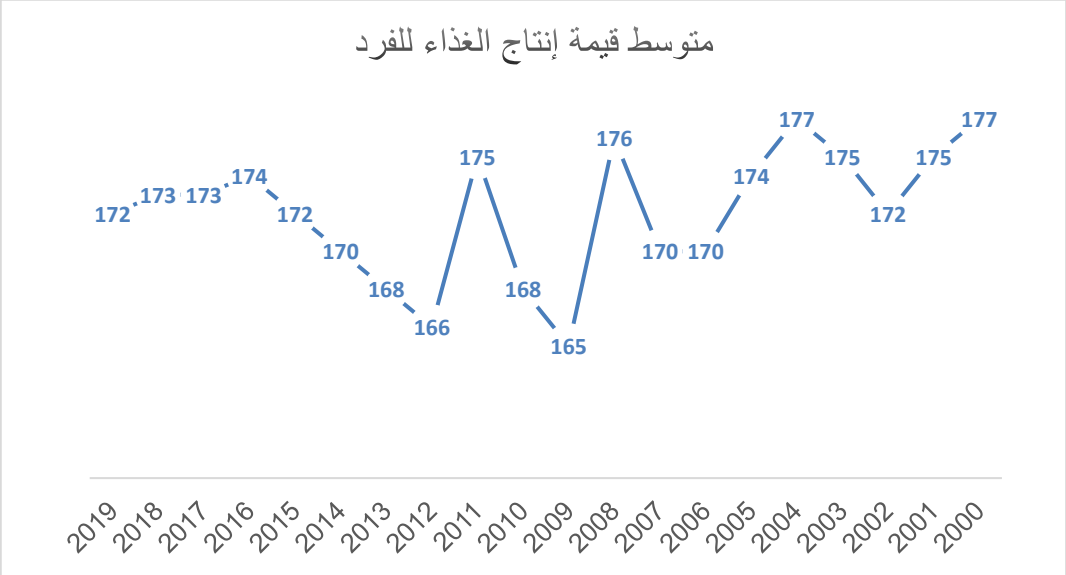

شكل 2.4: متوسط قيمة إنتاج الغذاء للفرد (2000–2019)

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Excel)

- **مناقشة النتائج:**

يتصف متوسط قيمة انتاج الغذاء للفرد بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني والسمكي)، وتعتبر قيمة منخفضة مقارنة مع متوسط نصيب قيمة إنتاج الغذاء للفرد في العالم والذي يبلغ (267.3 دولار) وذلك حسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2019، حث تعاني فلسطين من انخفاض في معدل الأراضي الزراعية مقارنة بالمساحة الجغرافية التي بلغت 20% لعام 2016 مقارنة بمتوسط الأعوام (1995–2005)، مما أدى إلى خفض قيمة الإنتاج الغذائي.

يرتبط الانخفاض في قيمة الإنتاج الغذائي بالعوامل السياسية والاقتصادية، حيث انخفض معدل إنتاج الغذاء في عام (2006–2007) بنسبة 3% مقارنة بعام 2005، وذلك بسبب أحداث الصراع الداخلي التي تعرضت لها فلسطين عامة والمحافظات الجنوبية خاصة، كما شهد عام 2009 العدوان الإسرائيلي على المحافظات الجنوبية مما أدى إلى خفض معدل قيمة الإنتاج الغذاء للفرد بنسبة 6.3% مقارنة بعام 2008.

لقد تعرض الإنتاج الزراعي لانخفاض حادة خلال فترة الانتفاضة الثانية والتي نتج عنها فرض قيود مشددة على حركة التنقل. وبرغم انتعاشه في السنوات اللاحقة، إلا أن الإنتاج الزراعي سجل مساراً تراجعياً بعد عام 2011. بصورة إجمالية، فقد انخفض نصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من 12% إلى 3.4% وذلك خلال الفترة 1994–2015. كما بلغت القيمة المضافة لقطاع الأغذية المصنعة في عام 2014 (كما تظهر البيانات المتوفرة من وزارة الزراعة الفلسطينية) 184 مليون دولار بالأسعار الثابتة 2004). إلا أنه خلال الفترة 2010–2014 تغير واقع قطاع إنتاج الأغذية المصنعة بشكل كبير.

عند دراسة بيانات الإنتاج الغذائي مع استقرار العوامل الأخرى نلاحظ ارتفاع في معدل الإنتاج الغذائي من عام إلى آخر، ولكن يرتبط الإنتاج الغذائي لأي دولة بعامل السكان من أجل القدرة على تغطية الاستهلاك، ويرى الباحث أن الإنتاج الغذائي في فلسطين لا ينمو بمعدل موازي للنمو السكاني السنوي، مما يزيد من الفجوة الغذائية،

تُشير البيانات الواردة في جدول (3.2) (4.2) أن معدل الإنتاج الغذائي (النباتي والحيواني) انخفض بنسبة 6.6% في عام 2018 مقارنة بعام 2017، ويرجع السبب إلى انخفاض معدل الإنتاج في المحافظات الجنوبية بنسبة 18% مقارنة بعام 2017، فيما ارتفع معدل الإنتاج الغذائي في المحافظات الشمالية بنسبة 0.8% مقارنة بعام 2017 وهو يعتبر معدل منخفض جداً مقارنة بالمعدلات السابقة.

2.2.1.4. نتائج التحليل الوصفي لمؤشر (قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات السلعية):

يوضح جدول (2.4) أن المتوسط الحسابي لمتغير قيمة الواردات الغذائية في فلسطين خلال الفترة (2000–2019)، قد بلغ 81.2 دولار، وقد بلغت أقل قيمة للواردات الغذائية مقارنة بالصادرات السلعية 63 دولار وذلك في عام 2012، في حين بلغت أكبر قيمة للواردات الغذائية مقارنة بالصادرات السلعية 111 دولار وذلك في عام 2003.

- **مناقشة النتائج:**

تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار للسلع الغذائية. وتعاني فلسطين من فجوة غذائية حادة في تزايد مع الزمن. وأصبح تمويل استيراد الغذاء عبئاً للموازنة المالية، ويستنزف جزءاً لا يستهان به من الدخل يتجه نحو الأسواق الخارجية لسد الحاجة المتفاقمة إلى الغذاء.

أشار تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال شهر أكتوبر من العام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018)، والمتعلق بـ "إحصاءات التجارة الخارجية للسلع والخدمات لعام 2018" إلى أن واردات فلسطين قد ارتفعت في العام 2018 عن العام 2017؛ حيث بلغت 6340 مليون دولار بارتفاع نسبته 11.7%، بينما بلغت الصادرات الفلسطينية 1.156 مليون دولار بارتفاع نسبته 8.5% عن العام السابق 2017، واللافت للانتباه في هذا التقرير أن قيمة واردات المحافظات الجنوبية قد بلغت 640 مليون دولار، أي أن حصة الفرد في غزة من الواردات كانت 320 دولارا سنويا، حينما وصلت قيمتها في المحافظات الشمالية إلى 2000 دولار للفرد سنويا. وبالطبع فإن قيمة صادرات غزة لا تذكر لأسباب تتعلق بالحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ عام 2007.

تشكل الواردات من إسرائيل ما نسبته 55.5% من إجمالي الواردات، بينما الواردات من الدول العربية بلغت 6%، ومن أوروبا حوالي 8%. كما أظهر التقرير أن فلسطين تستورد من الخضار والفواكه ما يقارب 206 مليون دولار سنويا، أما منتجات السكاكر والبسكويت والخبز، فقد بلغت الواردات من هذه السلع حوالي 170 مليون، وهنا نحن أمام توسع في حجم استهلاك كبير يحتاج لتوجيه أوسع من جمعيات حماية المستهلك إضافة لفحص خيارات الاستثمار المتاحة مع الشركات العاملة في هذا القطاع، يوضح شكل ** الميزان التجاري الغذائي لفلسطين (2010–2018)

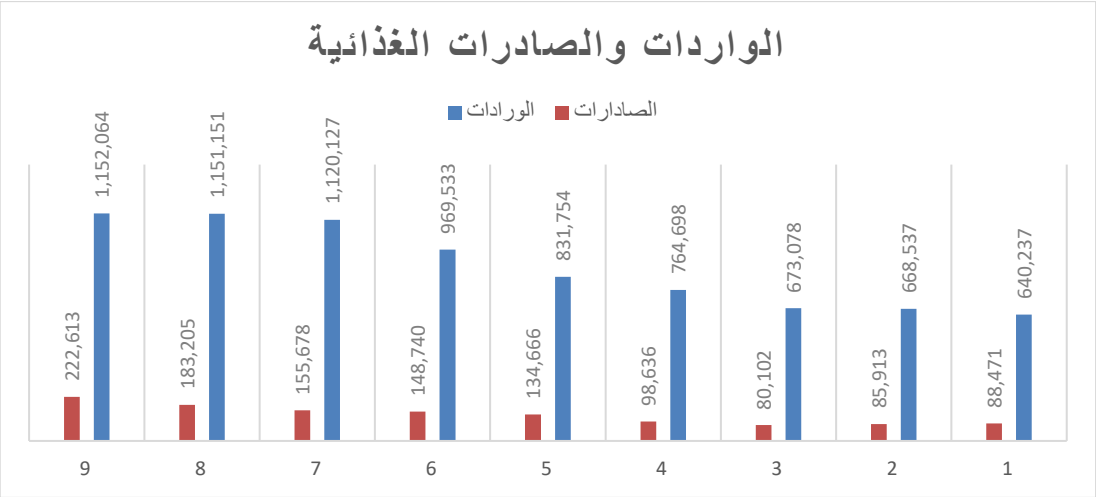

شكل 3.4: صافي الميزان الغذائي عام (2010–2018) بالألف دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وبالنظر إلى نسبة الاعتماد على الواردات فان البيانات المدرجة في جدول (3.4) توضح نسبة الاعتماد على الواردات (import dependency ratio) (IDR) والذي يحسب من خلال المعادلة التالية:

مؤشر نسبة الاعتماد على الواردات (IDR) = الواردات * 100/ (الإنتاج + الواردات –الصادرات).

وهو مؤشر يساعد في الاستدلال على حجم الواردات الغذائية، وكذلك يعكس حصة الأغذية المستهلكة من الواردات، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 3.4: نسبة الاعتماد على الواردات في فلسطين 2013–2017

السنة / الواردات	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات	769,698	831,754	969,533	1,120,127	1,151,151
الصادرات	98,636	143,666	148,740	155,678	183,205
الإنتاج الزراعي	1,869,023	2,348,520	2,222,325	2,475,350	2,505,162
نسبة الاعتماد على الواردات (IDR)	%31	%65	%67	%70	%46

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يوضح جدول (3.4) أن نسبة الاعتماد على الواردات (IDR) قد ارتفعت بشكل مطرد من 31% إلى 46% خلال الفترة 2013–2017. وتشمل الواردات الغذائية التي يعتمد عليها الفلسطينيون اعتماداً كبيراً: الحبوب واللحوم المجمدة أو الطازجة والفاكهة والأرز والقمح والسكر والزيوت النباتية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015). بينما هناك اكتفاء ذاتي عال في الخضراوات وزيت الزيتون ولحوم الدواجن والبيض والعسل (انظر التعداد الزراعي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010–2011).

يفرض النظام التجاري الثنائي الذي تطبقه إسرائيل قيوداً عديدة على التجارة الفلسطينية ويخضعها لمعاملة تمييزية كقيامها بإعاقة طلبات التصاريح وحظر استيراد بعض المنتجات. وقد تأثر قطاع الصناعات التحويلية والزراعة والأدوية وقطاعات تكنولوجيا المعلومات تأثراً شديداً بالقيود المفروضة على الاستيراد. فهذا الواقع يجعل من الصعب للغاية تطوير اقتصاد موجه نحو التصدير لكسب النقد الأجنبي اللازم للحصول على الواردات الغذائية. في الفترة ما قبل الحصار، كان اقتصاد غزة موجها نحو التصدير إلى حد كبير، ولكن بعد فرض الحصار حظرت الصادرات إلى إسرائيل وأصبحت التعاملات التجارية مع المحافظات الشمالية مقيدة بشدة. كما أن إغلاق الأنفاق الواصلة بين غزة ومصر في عام 2013 قيد من حركة التجارة بشدة (الاقتصادي الفلسطيني، 2019)

حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حجم تجارة الأنفاق قد تجاوز حجم التجارة المرصودة رسمياً. نتيجة لذلك، أصبحت المحافظات الشمالية الآن مصدر الصادرات الفلسطينية بشكل كامل تقريباً. وقد رفضت إسرائيل، برغم كونها عضواً في منظمة التجارة العالمية، بمعاملة التجارة الفلسطينية وفق أحكام منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتيسير التجارة (الأونكتاد 2015). وهو إجراء من شأنه أن يساعد على تطبيق إجراءات جمركية أكثر كفاءة وشفافية وتقليل المعاملات الورقية اللازمة لإتمام عمليات الشحن، وأن يعزز من قدرة الحكومة الفلسطينية على تحصيل الرسوم والإيرادات الجمركية، وفقا للأونكتاد (2015)، يبلغ الوقت الذي يقضيه المستوردون الفلسطينيون لاستكمال إجراءات الاستيراد أربعة أضعاف الوقت الذي يحتاجه المستوردون الإسرائيليون لأنشطة مماثلة. كما أن أسواق التصدير التي يستهدفها الفلسطينيون غير منوعة بتاتاً. وتبقى إسرائيل الشريك التجاري المسيطر، حيث تصدر 75% من إجمالي الصادرات الفلسطينية الإسرائيل.

3.2.1.4. نتائج التحليل الوصفي لمؤشر (تقلب إنتاج الغذاء للفرد):

يوضح جدول (2.4) أن المتوسط الحسابي لمتغير تقلب إنتاج الغذاء للفرد في فلسطين خلال الفترة (2000–2019)، قد بلغ 12.6 دولار وقد بلغت أقل قيمة لتقلب إنتاج الغذاء للفرد 8.1 دولار وذلك في عام 2009، في حين بلغت أكبر قيمة لتقلب إنتاج الغذاء للفرد 20.3. دولار وذلك في عام 2003.

- **مناقشة النتائج:**

يعتبر مؤشر تقلب انتاج الغذاء للفرد الصورة الأخرى لمتوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي، ولكن تم اعتماد مؤشر تقلب إنتاج الغذاء للفرد من منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)، للمقارنة بين الاختلافات في نصيب الفرد من انتاج الغذاء بين الدول، يعتبر مؤشر تقلب الغذاء في فلسطين غير مستقر بسبب الزيادة والنقصان في مختلف السنوات، حيث يرتبط مؤشر تقلب انتاج الغذاء بالتغيرات المناخية، حيث تتراوح كميات الامطار في فلسطين بين سنوات تفوق المعدل العام مما يؤدي الى زيادة معدل إنتاج الغذاء للفرد، وسنوات تقل عن المعدل العام مما يؤدي إلى نقصان معدل الغذاء للفرد، كذلك يتأثر تقلب إنتاج الغذاء للفرد بالمواسم التي تشهد انخفاض في كمية الإنتاج الغذائي.

يوضح شكل (4.4) تقلب إنتاج الغذاء للفرد (2000–2019)، حيث يتضح من خلال الشكل التالي أن قيمة مؤشر تقلب إنتاج الغذاء للفرد متذبذبة من عام إلى أخر بسبب ارتباط المؤشر بالعوامل السياسية والمناخية، حيث نلاحظ في فترة الاستقرار السياسي وعدم حدوث كوارث طبيعة إلى ارتفاع مؤشر تقلب إنتاج الغذاء بسبب زيادة معدل إنتاج الغذاء.

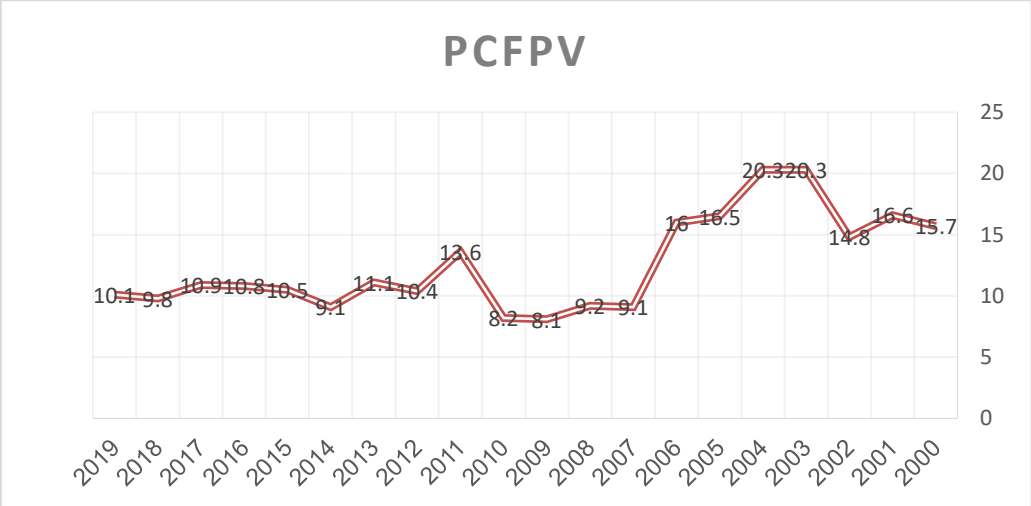

شكل 4.4: تقلب إنتاج الغذاء للفرد (2000–2019)

3.1.4. التحليل الوصفي لمتغير الوصول إلى الغذاء:

يوضح الجدول التالي المقاييس الإحصائية المستخدمة في تحليل متغير الوصول إلى الغذاء، حيث استخدمت الدراسة الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأكبر قيمة وأصغر قيمة.

جدول 4.4: التحليل الوصفي لمتغير الوصول إلى الغذاء

المقياس / المؤشر	Mean	Median	Std.Dev.	Maximum	Minimum
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	2832	2841	482	3463	1877
عدد السكان.	4.0	4.1	0.5	5.0	3.2
نسبة الفقر.	29.1	29.5	1.2	35.5	25.6

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views-10

1.3.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي):

يوضح جدول (4.4) أن المتوسط الحسابي لنصيب القرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (2000–2019)، قد بلغ 2832 دولار، حيث بلغ أقل قيمة لنصيب الفرد من الناتج لمحلي الإجمالي 1877 دولار وذلك في عام 2002، في حين بلغت أكبر قيمة لنصيب الفرد من الناتج لمحلي الإجمالي 3463 دولار وذلك في عام 2017.

- **مناقشة النتائج:**

يُشير مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، ويُعبر عن قدرة الفرد في حصوله على السلع والخدمات الاستهلاكية، وكذلك يعطي انطباعاً عن مستوى دخل الفرد في الدولة (الهيئة العامة للإحصاء، 2017)،

$$Per\ Capita\ GDP = \frac{GDP}{Population}$$

تكمن أهمية مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأنه أحد مؤشرات قياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة، فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يُستخدم عادة للمقارنة بين بلد وآخر، فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إشارة إلى أن الاقتصاد يتجه للنمو (نفس المصدر)، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لعام 2019 بنسبة 1.6% مقارنة بعام 2018 وذلك بسبب انخفاض الناتج الإجمالي لعام 2019 مقارنة بعام 2018.

أظهرت نتائج الحسابات القومية المحلية استمرار دوران الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019 في فلك التباطؤ للعام الثالث على التوالي محققاً نمو بنحو 0.9% بالقياس إلى نمو بلغ 1.2% في العام 2018 (سلطة النقد الفلسطينية، 2019)، فمنذ نشأة السلطة الفلسطينية وحتى اليوم تعرض اقتصاد كلاً من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية إلى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية التي حدّت كثيراً من إمكانية تقدمه وتطوره، ويُستدل على ذلك من خلال القصور في الناتج المحلي الإجمالي في كلاً من المحافظات الشمالية والجنوبية عن مضاعفة نفسه بوتيرة ثابتة.

ففي المحافظات الشمالية لم يفلح الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الفائتة من مضاعفة حجمه بأكثر من ثلاث أضعاف في المتوسط بنحو 6% كل عام، أما في المحافظات الجنوبية بقي الاقتصاد عاجزاً عن مضاعفة حجمه ولو لمرة واحدة، ولم ينجح في أفضل السنوات من تحقيق أكثر من 75% من مستوى العام 1994، وبشكل عام حقق المحافظات الجنوبية نمو بلغ حوالي 2.1% في المتوسط منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الآن (اقتصاد فلسطين، 2019)، والجدول التالي يوضح الناتج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التغير السنوي لكلاً من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية (2015-2019).

جدول 5.4: معدل التغير السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

السنة / المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة
المحافظات الشمالية						
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4460.8	4761	4851	4854.4	4682	دولار
معدل التغير السنوي	2.78	6.74	1.89	0.06	3.5-	%
المحافظات الجنوبية						
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1629.9	1730.8	1556.6	1458.3	1319	دولار
معدل التغير السنوي	1.3-	6.2	1.01-	6.2-	9.5-	%

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالحسابات القومية 2019

القيمة (دولار أمريكي)

يتضح من خلال جدول (5.4) أن هناك تباين في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب الكثافة السكانية المرتفعة في المحافظات الجنوبية مقارنة بالمحافظات الشمالية، وأيضاً العوامل السياسية المفروضة على المحافظات الجنوبية من إغلاق للمعابر والحصار المفروض منذ عام 2017، والسياسة الفلسطينية الداخلية أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي في المحافظات الجنوبية، مما أثر على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. والتوقعات الصادرة من المختصين في المجال الاقتصادي أن المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية ستشهد انخفاض في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في فلسطين.

2.3.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (نسبة الفقر):

يوضح جدول (4.4) أن المتوسط الحسابي لنسبة الفقر في فلسطين خلال الفترة (2000–2019)، قد بلغ 29.1%، حيث بلغت أقل قيمة لنسبة الفقر 25.6% وذلك في عام 2004, في حين بلغت أكبر قيمة لنسبة الفقر 35.5% وذلك في عام 2003.

- **مناقشة النتائج:**

يدل مفهوم الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية صعبة للفئات الاجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، حيث تسود بعض الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الفقر، حيث تم وصف الفقراء بأولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن (مركز المعلومات الوطنية– وفا، 2016).

تشير بيانات مسح عام 2011 إلى ارتفاع معدل الفقر في فلسطين المحتلة. كما تشير البيانات إلى ارتفاع المعدل من 22.3% في عام 2009 إلى 25.8% لعام 2011، وإلى ارتفاع معدل الفقر المدقع بشكل طفيف من 12.3% إلى 12.9%. يمكن القول بأن هناك فجوة كبيرة ومتزايدة في معدلات الفقر، حيث ارتفع معدل الفقر في المحافظات الجنوبية خلال نفس الفترة من 33.7% إلى 38.8%، بينما ارتفع في المحافظات الشمالية من 16.2% إلى 17.8%. وينطبق ذلك على معدلات الفقر المدقع؛ حيث ارتفعت من 19.9% إلى 21.1% في المحافظات الجنوبية على الرغم من أنها بقيت كما هي في المحافظات الشمالية، حوالي 8%.

وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) حول نسبة الفقر بين الأفراد في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، فقد أظهرت النتائج الواردة في جدول (6.4) أن نسبة الفقر في فلسطين بلغت (29.2%)، وذلك بواقع 53.0% للمحافظات الجنوبية مقابل 13.9% للضفة الغربية. أما على صعيد الفقر المدقع فقد بلغ في المحافظات الجنوبية 33.8% مقابل 5.8% للضفة الغربية، بينما في فلسطين بلغ 16.8%

جدول 6.4: أهم المؤشرات الاحصائية للفقر، 2017

المؤشرات	النسبة
نسبة الفقر بين الافراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين (%)	**29.2**
نسبة الفقر بين الافراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في المحافظات الشمالية (%)	13.9
نسبة الفقر بين الافراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في المحافظات الجنوبية (%)	53.0
نسبة الفقر المدقع بين الافراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين (%)	**16.8**
نسبة الفقر المدقع بين الافراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في المحافظات الشمالية (%)	5.8
نسبة الفقر المدقع بين الافراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في المحافظات الجنوبية (%)	33.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يتضح من خلال جدول (6.4) أن هناك تباين في نسبة الفقر المدقع بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، فالسبة المرتفعة في المحافظات الجنوبية أثرت على مستوى الانفاق الشهري للفرد، والتي بلغت (91.2 دينار لعام 2016)، في حين بلغت نسبة الانفاق الشهري في المحافظات الشمالية (220.1 دينار لعام 2017)، ومن خلال مقابلة هيكلية مع العديد من الخبراء في المجال الاقتصادي، أكدوا أن نسبة الانفاق في المحافظات الجنوبية لا تكفي لسد الاحتياجات الأساسية للمواطن بسبب غلاء مستوى الأسعار بشكل عام، مما يدفع الأسرة إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية من أجل سد فجوة الاستهلاك.

يرتبط معدل الفقر بمعدل البطالة في فلسطين، واستناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، بلغ معدل البطالة المنقح 25% لعام 2019 من مجموع المشاركين في القوى العاملة في فلسطين، بواقع 21.3% بين الذكور مقابل 41.2% بين الاناث، حيث بلغ معدل البطالة المنقح في المحافظات الشمالية 14.6% في حين بلغ معدل البطالة المنقح في المحافظات الجنوبية 45.1%، حيث لا يزال المحافظات الجنوبية يعاني من معدل بطالة مرتفع مقارنة بالمعدل العالي والعربي ومقارنة بالمحافظات الشمالية.

بالاعتماد على بيانات أحدث مسح للظروف الاقتصادية والاجتماعية، يشير مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي إلى أن معدل الفقر لا يزال مرتفعاً. في عام 2014، بلغ معدل الفقر الوطني

22% مع وجود فجوة واسعة:37% في المحافظات الجنوبية مقابل 17% في المحافظات الشمالية. كذلك الأمر في معدلات الفقر المدقع حيث بلغت 20% في المحافظات الجنوبية مقابل 5% فقط في المحافظات الشمالية.

يستعرض جدول (7.4) الاختلافات في معدلات الفقر والفقر المدقع قبل وبعد الحصول على المساعدات، حيث تظهر البيانات ان المساعدات أدت إلى تراجع معدل الفقر الوطني من 31.5% إلى 25.8%، وأن تراجع معدلات الفقر والفقر المدقع كانت أكبر في المحافظات الجنوبية ومع ذلك، فإن معظم المساعدات التي تحصل عليها الأسر الفقيرة لا تولد لها دخلاً، وبالتالي فإن تأثيرها مؤقت عموماً.

جدول 7.4: التغيرات في معدل الفقر والفقر المدقع قبل وبعد الحصول على المساعدات (2011)

المنطقة	معدل الفقر		معدل الفقر المدقع	
	قبل المساعدات	بعد المساعدات	قبل المساعدات	بعد المساعدات
المحافظات الشمالية	20.2	17.8	9.7	7.8
المحافظات الجنوبية	49.9	38.8	31.9	21.2
المجموع	31.5	25.8	18.2	12.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: مسح الانفاق، الاستهلاك، الفقر

يعتمد حوالي ثلث الأسر الفقيرة على المساعدات لتأمين احتياجاتهم الأساسية، حيت لهذه المساعدات أثر في تحسين معيشة الكثير منهم. وقد أظهرت نتائج مسح مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية لعام 2018 أن 31.1% من الأسر أو أحد أفرادها في فلسطين تلقت مساعدات خلال العام 2018, وذلك بواقع 68.6% من أسر المحافظات الجنوبية في مقابل 9.7% من أسر المحافظات الشمالية، وهذا يدل على مدى الفقير الكبير الذي يعانيه المحافظات الجنوبية، حيث يتضح أن أغلب الأسر في المحافظات الجنوبية تعتمد على المساعدات الخارجية من أجل سد الاحتياجات الأساسية، وهذه دلالة على مستوى الفقر المرتفع في المحافظات الجنوبية مقارنة بالمحافظات الشمالية.

3.3.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (عدد السكان):

لقد ترافق تدهور النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة مع ارتفاع كبير في وتيرة النمو السكاني في فلسطين، مما أدى إلى ركود أو حتى انخفاض حصة الفرد من الدخل. يضاف إلى ذلك، الانخفاض المستمر في مساهمة القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة والصناعة، خلال العقود الماضية، والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلك. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي – الذي كان ضعيفا خلال الفترة السابقة –كانت تحركه أنشطة ذات قدرة محدودة على خلق فرص عمل، فكان هذا أحد الأسباب الرئيسية التي أدت لارتفاع معدلات البطالة (9.26% في عام 2016).

أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2018 أن عدد الفلسطينيين المقدر في العالم قد بلغ في نهاية 2018 ما يقارب 13.05 مليون فلسطيني؛ 4.91 مليون في دولة فلسطين، بواقع 2.954 مليون في المحافظات الشمالية و1.961 مليون في المحافظات الجنوبية. وحوالي 1.57 مليون فلسطيني في أراضي 1948، وما يقارب 5.85 مليون في الدول العربية ونحو 717 ألف في الدول الأجنبية.

كما أشار التقرير إلى أن معدل نمو السكان الفلسطينيين أعلى من معدل النمو للسكان اليهود في فلسطين التاريخية، حيث بلغ معدل النمو السكاني للفلسطينيين في دولة فلسطين نحو 2.5% للعام 2018، وبلغ معدل النمو للسكان الفلسطينيين في أراضي 1948 نحو 2.3% للعام 2017، في حين بلغ هذا المعدل لليهود نحو 1.7% في فلسطين التاريخية للعام 2017.

ويبقى معدل الخصوبة في فلسطين مرتفعاً، حيث بلغ 1.4 ولادة خلال الفترة 2012–2013، على الرغم من تراجعه عما كان عليه في عام 1997 حيث كان 1.6 ولادة. ويعتبر الشعب الفلسطيني شعباً فتياً حيث تبلغ نسبة فئة الشباب دون سن العشرين قرابة 37 %من السكان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصادر مختلفة)

وبالتالي فان زيادة عدد السكان يعني بطبيعة الحال زيادة الاستهلاك، وهذا يحتاج في المقابل الى توافر الغذاء، لأنه في حال عدم توافر كميات الغذاء اللازم للسكان يعني ارتفاع معدل الانعدام الغذائي، وقد أشار تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك ارتفاع في معدل النمو السكاني 2.9% سنوياً بين عامي 2010–2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2014 كما ورد في تقرير برنامج الأغذية العالمي 2016).

4.1.4. التحليل الوصفي لمتغير استخدام الغذاء:

يوضح الجدول التالي المقاييس الإحصائية المستخدمة في تحليل متغير الوصول إلى الغذاء، حيث استخدمت الدراسة الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأكبر قيمة وأصغر قيمة.

جدول 8.4: التحليل الوصفي لمتغير استخدام الغذاء

المقياس / المؤشر	Mean	Median	Std.Dev.	Maximum	Minimum
معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة)	28.6	28.6	1.0	30.3	27.1
استخدام خدمات الصرف الصحي الأساسية	93.5	93.5	2.7	97.1	90.0
نقص الوزن عند الولادة	8.6	8.5	2.0	8.8	8.3
نقص التغذية	10.0	9.9	1.2	12.6	8.6

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views-10

1.4.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة)):

يوضح جدول (8.4) أن المتوسط الحسابي لمعدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الانجاب في فلسطين خلال الفترة (2000-2019)، قد بلغ 30.3%، حيث بلغت أقل قيمة لمعدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الانجاب 27.1% وذلك في عام 2009-2010 على التوالي، في حين بلغت أكبر قيمة لمعدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الانجاب 30.3% وذلك في عام 2000.

- **مناقشة النتائج:**

تحتاج المرأة الحامل لتغذية استثنائية خاصة تُناسب كل مرحلة من مراحل الحمل المختلفة والتي تشعر بها في الوضع الطبيعي إلى حوالي تسعة أشهر منذ بداية الحمل وحتى مرحلة الولادة، حيث إن هذه المرحلة تعتبر من أكثر المراحل التي تمر بها النساء من حيث الحساسية، لذلك لا بد من اتباع نظام غذائي متوازن وصحي لضمان استمرار الحمل بصورة طبيعية وللحفاظ على صحة الأم والجنين (موضوع، 2018).

خلال مقابلة هيكلية مع أخصائي التغذية في المحافظات الجنوبية (مصطفى الزعانين، تشرين الثاني 2020، اتصال شخصي)، تحدث أن فقر الدم عند النساء الحوامل ينتج بسبب نقص العناصر الطبيعية الغنية بالفيتامينات والأحماض والأملاح والمعادن بما في ذلك عنصر الحديد، الذي يجب أن يتوفر بكميات كافية وبصورة كاملة وخاصة لدى المرأة الحامل، كونه مسؤولاً عن انتاج الهيموغلوبين في الدم.

بلغت نسبة النساء الحوامل والمرضعات اللاتي يعانين من نقص فيتامين (د) في فلسطين 98.7%، فيما يتعلق بفيتامين (هـ)، بلغت نسبة النساء الحوامل والمرضعات اللاتي يعانين من نقص هذا الفيتامين في فلسطين 21.6% و44.1% على التوالي. بينما بلغت نسبة النساء الحوامل اللاتي يعانين من نقص الحديد في فلسطين 17.1% مع نسبة أكبر في المحافظات الجنوبية تصل 30.8% مقارنة بالمحافظات الشمالية 3.1%.

يمكن أن يتسبب نقص الحديد بالإصابة بالعديد من الأمراض، التي قد تنتهي بالوفاة أو الإعاقة أو النقص في التطور المعرفي (الإدراكي) وانخفاض إنتاجية العمل (Stoltzfus, 2003). ويتوفر الحديد في اللحوم الحمراء والخضار الورقية الخضراء والبقوليات وغيرها من المصادر. في البقوليات والخضروات الورقية الخضراء، والأغذية النباتية امتصاصه أقل (توافره البيولوجي) ويصبح امتصاصه أسهل عند تناول المصدر النباتي مع مصدر لفيتامين "ج".

2.4.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (استخدام خدمات الصرف الصحي الأساسية):

يوضح جدول (8.4) أن المتوسط الحسابي لمتغير استخدام خدمات مياه الشرب الأساسية في فلسطين خلال الفترة (2000–2019)، قد بلغ 94.1%، حيث بلغت أقل نسبة لاستخدام خدمات مياه الشرب الأساسية 90.7% وذلك في عام 2000, في حين بلغت أكبر نسبة لاستخدام خدمات مياه الشرب الأساسية 96.6% وذلك في عام 2018–2019 على التوالي.

- **مناقشة النتائج:**

يَمنح الحق في الصرف الصحي لكل شخص إمكانية الوصول إلى للصرف الصحي بأسعار مقبولة في جميع مجالات الحياة، وأن يكون آمناً صحياً وسليماً ومقبولاً اجتماعياً وثقافياً ويوفر الخصوصية ويضمن الكرامة، وفقاً لتقرير (الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، 2016) حصلت 66% من المدارس على خدمات الصرف الصحي الأساسية، وهذا يعني أن أكثر من 625 مليون طفل في جميع أنحاء العالم لا يزالون يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية في مدارسهم.

أحرزت فلسطين تقدم في مؤشر استخدام خدمات الصرف الصحي الأساسية، حيث ارتفع معدل استخدام خدمات الصرف الصحي الأساسية 5.9% في عام 2019 مقارنة بعام 2000، حيث أشارت نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2017 أن 99.7% من السكان يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي (الجهاز المركزي للإحصاء، 2017).

أشار تقرير مكتب تنسيق الشئون الإنسانية (OCHA) إلى زيادة سوء وضع المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية في المحافظات الجنوبية، بسبب الحصار طويل الأمد ونتيجة النزاع في عام 2014، وأثرت المشاكل الناجمة عن الحظر المفروض على دخول المواد ذات الاستخدام المزدوج وامدادات الكهرباء غير الكافية وغياب أنظمة الحكومة، تأثيراً على وضع المياه والصرف الصحي في المحافظات الجنوبية، كما أن غالبية التجمعات الفلسطينية في المنطقة (ج) من المحافظات الشمالية ليست متصلة بشبكة المياه أو يتم تزويدها بالمياه بشكل غير منتظم، مما يجبر الناس على الاعتماد على مياه الصهاريج باهظة الثمن.

3.4.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (نقص الوزن عند الولادة):

يوضح ملحق (8.4) أن المتوسط الحسابي لمتغير نقص الوزن عند الولادة في فلسطين خلال الفترة (2000–2019)، قد بلغ 8.6%، حيث بلغت أقل قيمة لمتغير نقص الوزن عند الولادة 8.3% وذلك في عام 2016، في حين بلغت أكبر قيمة لمتغير نقص الوزن عند الولادة 8.8% وذلك في عام 2000–2001–2002 على التوالي.

- **مناقشة النتائج:**

يرتبط انخفاض الوزن عند الولادة، الذي لا يزال يمثل مشكلة كبيرة من مشكلات الصحة العمومية على الصعيد العالمي، بمجموعة من العواقب القصيرة والطويلة الأجل ويتباين معدل انتشار انخفاض الوزن عند الوالدة تبايناً واسعاً بين البلدان وداخلها نفسها، ويشيع انخفاض الوزن عند الولادة غالباً في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ولاسيما بين أشد الفئات السكانية ضعفاً. وحيث إن نسبة كبيرة من الولادات في البلدان المنخفضة الدخل تحدث في المنازل أو المرافق الصحية الصغيرة، فلا يبلغ عنها في الأرقام الرسمية (FAO, 2020)

من الممكن أن يترتب على ذلك تقدير معدل انتشار انخفاض الوزن عند الولادة بأقل من معدله الصحيح. ورغم البيانات المحدودة وغير الموثوق فيها حول انخفاض الوزن عند الولادة، ينبغي التأكيد على أن المعدلات مرتفعة للغاية، يعتبر مؤشر نقص الوزن هاماً حيث أنه يدل على الوضع التغذوي والاجتماعي والصحي للأطفال. حيث يرتبط عادة نقص الوزن بسوء التغذية الحاد، 8.3% من الأطفال في فلسطين الذين تم توزينهم عند الولادة كان وزنهم أقل من 2500 غم. وهي أعلى في المحافظات الجنوبية منها في المحافظات الشمالية (وزارة الصحة، مؤشر تقدير الرصد التغذوي ,2014).

أما فيما يتعلق بمؤشرات سوء التغذية فقد بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون بصورة متوسطة من نقص الوزن 1.4% لعام 2016م، والنسبة في المحافظات الشمالية أعلى مقارنة مع المحافظات الجنوبية، حيث بلغت النسبة 1.5% للضفة مقابل 1.3% للمحافظات الجنوبية، الشكل التالي يوضح الشكل التالي انتشاء سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة.

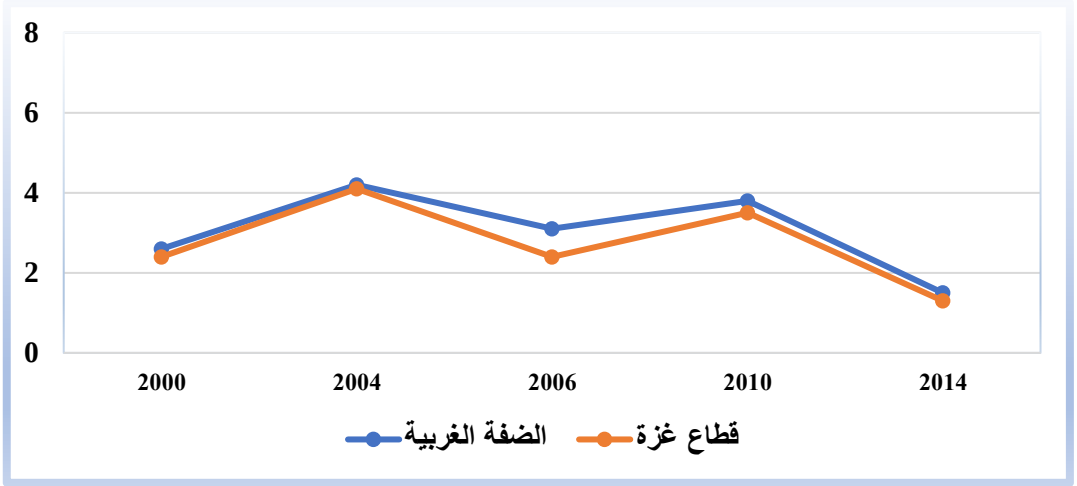

شكل 4.4: انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة حسب المنطقة 2000-2014

4.4.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (نقص التغذية):

يوضح جدول (8.4) أن المتوسط الحسابي لمتغير نقص الوزن عند الولادة في فلسطين خلال الفترة (2000-2019)، قد بلغ 8.6%، حيث بلغت أقل قيمة لمتغير نقص الوزن عند الولادة 8.3% وذلك في عام 2016، في حين بلغت أكبر قيمة لمتغير نقص الوزن عند الولادة 8.8% وذلك في عام 2000-2001-2002 على التوالي.

- **مناقشة النتائج:**

يوفر مسح الظروف الاجتماعية الاقتصادية والأمن الغذائي معلومات حول الأسر التي شملها المسح من حيث كمية الغذاء ونوعيته وأنماط الاستهلاك الغذائي، ومجموعها 8177 أسرة، منها 5047 أسرة في المحافظات الشمالية و3130 في المحافظات الجنوبية (قطاع الأمن الغذائي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)

بلغت نسبة الأسر التي تعيش في المحافظات الشمالية التي أفادت بأن كمية الوجبات الغذائية كانت غير كافية قرابة 36% في عام 2014، دون أي تغير مقارنة بالعام 2013، حيث تم الإبلاغ عن نفس المستوى. بينما في المحافظات الجنوبية بلغت نسبة الأسر 45% في عام 2013 مقارنة ب 33% في عام 2014، وهو ما يظهر تحسناً مقارنة بالعام 2013. في فلسطين عموماً، تراجعت نسبة عدم كفاية كميات الغذاء التي أبلغت عنها الأسر بين عامي 2013 و2014 من 46% إلى 34%. وعلى الرغم من هذا التحسن، إلا أن النقص الغذائي يظل مرتفعاً بشكل يدعو للقلق نظراً لأن 40% من الأسر

الفلسطينية أشارت إلى تدهور مستويات معيشتها، خاصة في المحافظات الجنوبية الذي شهد تحسناً عددية حتى حرب 2014. يظهر التباين بين الآمنين غذائيا وغير الآمنين غذائية بشكل أوضح في المحافظات الشمالية منه في المحافظات الجنوبية. وقد يعزى ذلك إلى الحصار المفروض على القطاع والذي تعاني منه جميع الأسر، مما يجعل تأثيره شاملاً.

فيما يتعلق بنوعية الوجبات الغذائية، فالأسر التي تعاني من سوء التغذية أكثر انتشاراً في المحافظات الجنوبية حيث 33.5% من الأسر بأنهم حصلوا على وجبات غذائية ذات نوعية متدنية خلال السبع أيام التي سبقت المسح مقارنة ب 18.4% في المحافظات الشمالية في العام 2014. لم تشهد المحافظات الشمالية أي تحسن خلال العام 2014 مقارنة بعام 2013 (18.3%) من حيث جودة الوجبات الغذائية، في حين أن جودة الوجبات الغذائية المتدنية في المحافظات الجنوبية كانت أكثر وضوحا في عام 2014 (33.5%) مقارنة بعام 2013، حيث كانت (24.7%). كما يمكن أن يرافق هذا الانخفاض في جودة النظام الغذائي، عدم إمكانية الوصول أو توافر مجموعة متنوعة من المواد الغذائية في فترات الصراع.

يقوم مسح الظروف الاجتماعية الاقتصادية والأمن الغذائي بفحص معدل عدد المواد الغذائية المستهلكة يوميا خلال الأيام السبعة السابقة للمسح. يعد الكربوهيدرات المصدر الرئيسي الذي يتم استهلاكه بشكل يومي للحصول على السعرات الحرارية؛ على الأقل ست مرات خلال سبعة أيام في كل من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية في عامي 2013 و2014 بغض النظر عن حالة الأمن الغذائي، حيث ظهر تشابه بين الأسر الآمنة غذائية وغير الآمنة. لا تشير هذه الأسر لنوع الحبوب التي تستهلكها سواء أكانت كاملة غنية بالفيتامينات والألياف الغذائية أو مكررة بقيمة غذائية اقل تفتقر إلى الفيتامينات والألياف.

أما السكر فهو السلعة الغذائية الثانية التي تستهلكها جميع الأسر بغض النظر عما إذا كانت آمنة غذائيا أم لا بمعدل ست مرات أسبوعيا على الأقل ما يعادل استهلاك يومي، مما يدل على أن النظام الغذائي الغني بالسعرات الحرارية الفارغة هو عماد النظام الغذائي الفلسطيني. كذلك كان نمط استهلاك الزيوت الدهون بين الأسر الفلسطينية مشابه لنمط استهلاك الكربوهيدرات والسكر. لا تشير هذه الأسر لنوع الدهون الزيوت التي تستهلكها سواء أكانت زيوت نباتية غير مشبعة أو زيوت مصدرها الأسماك، أو زيوت حيوانية مشبعة، أو الدهون (المهدرجة) كالزبدة والسمن النباتي، على الرغم من أهمية هذه الاختلافات للنظر في تأثيرها على صحة القلب والأوعية الدموية. فواقع استهلاك الأطعمة الغنية بالطاقة كل يوم يشير إلى إتباع نظام غذائي غني بالسعرات الحرارية.

كذلك أظهر المسح أن استهلاك منتجات الألبان كان أعلى في الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في المحافظات الجنوبية مقارنة بالأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في المحافظات الشمالية، وكان استهلاك الفاكهة أعلى في الأسر (الآمنة وغير الآمنة) في المحافظات الشمالية في عام 2013 مقارنة بعام 2014, مما يشير إلى ارتفاع الأسعار أو عدم توفرها لغير الآمنين غذائية في عامي 2013 و2014، مما حد من استهلاكها على أساس يومي. وقد لوحظ هذا التوجه أيضا في المحافظات الجنوبية حيث كان استهلاك الأسر من الفواكه أقل مما كان عليه في المحافظات الشمالية بالنسبة للأسر الآمنة وغير الآمنة على حد سواء. كما انخفض استهلاك الخضروات بين الأسر الآمنة وغير الآمنة غذائية في المحافظات الشمالية وفي المحافظات الجنوبية. وكانت الأسر الآمنة غذائية تستهلك اللحوم في معظم أيام الأسبوع أي أكثر من الضعف مقارنة بالأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في كل من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية. كان استهلاك اللحوم بين جميع الأسر في المحافظات الشمالية أعلى منه في المحافظات الجنوبية.

يعتبر فيتامين (أ) ضرورية لتطور الجنين ونموه السليم خلال فترة الحمل، وخلال فترة الرضاعة يزيد نقص فيتامين (أ) لدى الأم من خطورة نقص فيتامين (أ) لدى الطفل الرضيع (Stoltzfus, 1994). إذا كانت المرأة الحامل تعاني من نقص فيتامين (أ) فهناك احتمال عدم اكتمال نمو الجنين مما يزيد من احتمال إصابة الجنين بمرض ما أو حتى الوفاة داخل الرحم. الرضاعة الطبيعية بالكامل عادة ما تلبي احتياجات الطفل الرضيع من فيتامين (أ)، إلا إذا كانت الأم تعاني من نقص فيتامين (أ) مما سيؤدي إلى نقصه لدى أطفالها على الأرجح، وستظهر علامات نقصه مع نموهم إذا لم يتم التدخل لمعالجة هذا النقص. ويزيد نقص فيتامين (أ) من خطر التعرض للعدوى، بسبب دوره في تعزيز المناعة (Oomen , Mclaren et al 1964). ويتوفر فيتامين (أ) في النباتات ذات اللون الأصفر البرتقالي مثل المانجو والبطاطا الحلوة والمشمش وغيرها، والخضروات الورقية الخضراء كالسبانخ والأطعمة من مصادر حيوانية مثل الأنواع المختلفة من الأسماك واللحوم واحشاء الذبائح (الكبد بشكل رئيسي)، ومنتجات الألبان إن لم تكن خالية من الدهون (Krause, 2011).

5.1.4. التحليل الوصفي لمتغير استقرار الغذاء:

يوضح الجدول التالي المقاييس الإحصائية المستخدمة في تحليل متغير الوصول إلى الغذاء، حيث استخدمت الدراسة الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأكبر قيمة وأصغر قيمة لمتغير استقرار الغذاء.

جدول 9.4: التحليل الوصفي لمتغير استقرار الغذاء

المقياس / المؤشر	Mean	Median	Std.Dev.	Maximum	Minimum
الاستقرار السياسي وغياب العنف	1.8-	1.9-	3.2	2.86-	1.3-
نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ومجهزة للري	36.1	40.2	11.7	54.0	19.8
الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية	1706.1	1710.5	22.7	1739.0	1663.0

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views-10

1.5.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (الاستقرار السياسي وغياب العنف):

يوضح جدول (9.4) أن المتوسط الحسابي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الفترة (2000-2019)، قد بلغ (1.9-)، حيث بلغت أقل قيمة لمؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف (1.3-) في عام 2004، في حين بلغت أعلى قيمة لمؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف (2.86-) في عام 2006، مما يدل على أن الوضع السياسي في فلسطين غير مستقر ويشهد نزاعات متعددة مع الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية أحداث الانتفاضة الثانية عام (2000).

- **مناقشة النتائج:**

يعتبر مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف التي استحوذت على تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين من البداية الحقيقية للفكر السياسي، ويعتبر هذا المفهوم من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً وغموضاً، وهو مفهوم معياري لقياس الاستقرار في الدولة، وتكمُن أهمية هذا المؤشر في كونه يعتبر مطلباً جماعياً تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار (ملتقى الباحثين السياسيين للعرب، 2019).

منذ بداية عام 2000 إلى غاية الآن لم تشهد الساحة الفلسطينية استقرار سياسي، في عام 2000-2002 انهارت المفاوضات بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني، حيث اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية تحت مسمى " انتفاضة القدس"، حيث حاصرات القوات الإسرائيلية المحافظات الشمالية وفرضت قيود مشددة عليها، واستمر العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين لغاية عام 2005 حيث انسحبت القوات الإسرائيلية من المحافظات الجنوبية بالكامل مع احتفاظها بالسيطرة على مجال القطاع الجوي وموانئه ومعابره الحدودية.

شهد عام 2006 اندلاع صراع داخلي فلسطيني أدى إلى زيادة حدة العنف في الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى حدوث حالة الانقسام السياسي بين شطري الوطن، وفي عام 2008 شنت إسرائيل حرب على المحافظات الجنوبية استمرت لشهر كامل وزيادة التضييق على المحافظات الشمالية وتقسيم المدن، تركت خلفها دمار هائل وانهيار للقطاع الزراعي والاقتصادي، تكررت الحرب الإسرائيلية على المحافظات الجنوبية في عام 2012 تركت خلفها الكثير من الدمار، ثم عاود الاحتلال الإسرائيلي الحرب على المحافظات الجنوبية في عام 2014 بشن حملة برية وجوية خلفت الكثير من الدمار وزادت من سوء الأوضاع الاقتصادية في غزة.

2.5.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والمجهزة للري):

يوضح جدول (9.4) أن المتوسط الحسابي لمؤشر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والمجهزة للري في الفترة (2000–2019)، قد بلغ 36.1%، حيث بلغت أقل قيمة لمؤشر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والمجهزة للري 19.8% في عام 2000، في حين بلغت أكبر قيمة لمؤشر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والمجهزة للري 54% في عام 2011.

- **مناقشة النتائج:**

إن التعريف العام للري هو "إضافة المياه للتربة لزيادة نسبة الرطوبة فيها بما يوفي بمتطلبات المحاصيل المزروعة واستقرارها"، وعليه وبناءً على هذا التعريف فإن كمية مياه الري المضافة تعتمد اعتماداً كلياً على مستوى الهطول المطري في المنطقة المعنية بالإضافة إلى العوامل المناخية الأخرى. فالموازنة المائية في منطقة زراعية معينة هي عبارة عن الفرق بين الهطول المطري والمتطلبات المائية للمحاصيل والتي تتمثل في عامل البخر–نتح الكامن وهو عبارة عن المحصلة النهائية للعوامل المناخية المختلفة، إلا ان الموازنة المائية بالمفهوم العلمي الدقيق تشمل عوامل أخرى أهمها التربة ونوعيتها ومدى امكانيتها في الحفاظ على الرطوبة، بالإضافة إلى طبوغرافية الموقع (AOAD, 2014).

ما زالت فلسطين تعاني من قلة الإنتاج الغذائي وزيادة الفجوة الغذائية، حيث أن هناك نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية غير مستغلة، يرجع السبب الرئيسي للاحتلال الإسرائيلي الذي يمنع من استغلال الأراضي الحدودية، والسبب الأخر يرجع إلى قصور السياسات الزراعية في استغلال تلك الأراضي الزراعية، في دراسة حديثة عن واقع القطاع الزراعي في الوطن العربي، أكدت الدراسة أن استغلال الأراضي الزراعية المجهزة بالري سيزيد من نسبة الاكتفاء الذاتي بمعدل 7% وبالتالي تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، وهذا الأمر يحتاج إلى خطط وسياسات زراعية تُشجع المزارعين في استغلال تلك المساحات.

3.5.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية):

يوضح جدول (9.4) أن المتوسط الحسابي الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية في الفترة (2000–2019)، قد بلغ 1706.1، حيث بلغت أقل قيمة للحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية 1663 في عام 2000، في حين بلغت أكبر قيمة للحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية 1739 وذلك في عام 2019.

2.4 بناء نموذج الدراسة القياسي (Building a standard study form):

سيتم بناء نموذج الانحدار المتعدد لتقدير معاملات المتغيرات المستقلة (مؤشرات الأمن الغذائي)، من خلال الخطوات التالية:

أ. صياغة نموذج الدراسة:

للوقوف على المحددات الأساسية المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن المتغيرات المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين خلال الفترة 2000-2019 على النحو التالي:

$$Y=f\ (AVFP, VFIE, PCFPV, PPP, PR, TP, PAWR, PPSS, PLBW, PUN, PSAV, ALEI, MDER)$$

أما عن الإشارات المتوقعة لمعاملات نموذج الانحدار فهي كالتالي

$$Y = B_0 + B_1 \text{AVFP} + B_2 \text{VFIE} + \ldots\ldots + B_{13}\ \text{MDER} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

B_0 :الحد الثابت

B_1 :معامل متغير متوسط قيمة إنتاج الغذاء

B_2 :معامل متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

B_{13}: معامل متغير نقص التغذية

ε_t : الخطأ العشوائي

1.2.4. المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي والكمي من خلال بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية لوصف متغيرات الدراسة والمنهج الاقتصادي القياسي، معبراً عنها بالصيغة الخطية لمتغيرات الدراسة، والتي تمثلت فيما يلي:

1.1.2.4. طريقة المربعات الصغرى (*OLS*):

تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار، التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، بحيث تعطي هذه الطريقة أفضل خط مستقيم ممكن لمتغيرات النموذج، بمعنى أن تعطي أقل مجموع مربعات رأسية لانحرافات كل مشاهدة عن الخط المستقيم في الرسم، ويتضمن ذلك تصغير مجموع مربعات الخطأ (البواقي) إلى أدنى حد ممكن.

2.1.2.4. الاختبارات الإحصائية للنموذج:

1. اختبار السكون (الاستقرار):

يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية، للوصول إلى نتائج صحيحة ومنطقية. حيث أن السلسلة الزمنية تعتبر مستقرة (Stationary) إذا توفرت فيها الخصائص التالية (عطية، 2004):

1. **ثبات متوسط القيم عبر الزمن.**
2. **ثبات التباين عبر الزمن.**
3. أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ومن هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولار (Augmented Dickey Fuller -ADF) واختبار فيلبس برون (Perron Philips/P-P) وتم استخدام اختبار فيلبس برون وذلك لأنه أكثر دقة.

2. اختبار التكامل المشترك:

يعتبر التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة. (عطية، 2004).

ويستخدم اختبار جوهانسن (Johansen approach) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة.

2.2.4. التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة المتعدد:

سيتم عرض نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية للدراسة، باستخدام اختبارات السكون، واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النماذج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

1. التأكد من أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة خطية:

تم استخدام الرسم البياني لتوضيح ما إذا كانت العلاقة خطية أم لا بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما هي موضحة في ملحق (5)

2. نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:

سيتم اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، وبناء على ذلك يوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Philips Perron-PP).

وقد تم إجراء استقرار السلاسل الزمنية وفق الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: السلسلة الزمنية غير ساكنة، وغير مستقرة.

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية ساكنة ومستقرة.

يتم رفض الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) أقل من 5%.

جدول 10.4: نتائج اختبارات جذر الوحدة (*Test Root Unit*) لمتغيرات الدراسة

Variables	Philips Perron Test		
	p-values for Level	**p-values for 1st Difference**	**p-values for 2nd Difference**
FS	-2.87 (.0067)	-5.73 (0.000)	
AVFP	-2.76 (0.086)	-1.92 (0.317)	-12.70 (0.000)
VFIE	-0.66 (0.831)	-2.64 (0.103)	-5.71 (0.000)
PCFPV	-3.54 (0.021)		
PPP	0.148006 (0.961)	-3.05 (0.048)	-4.84 (0.001)
PR	-3.45 (0.021)		
TP	1.39 (0.998)	-4.07 (0.006)	
PAWR	-3.06 (0.051)	-1.88 (0.332)	-6.56 (0.000)
PPSS	-1.07 (0.700)	-1.95 (0.303)	-4.67 (0.002)
PLBW	-2.09 (0.250)	-1.53 (0.490)	-8.18 (0.000)
PUN	-1.02 (0.726)	-4.95 (0.001)	
PSAV	-2.14 (0.233)	-3.15 (0.040)	
ALEI	-1.12 (0.680)	-3.54 (0.019)	
MDER	-5.61 (0.000)		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views-10

يتضح من خلال جدول (10.4) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Root Unit) لكافة متغيرات الدراسة تبين أنها كانت غير ساكنة بصورتها الأصلية عند مستوى (Level)، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1st Difference)، وتم إعادة اجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تؤكد وجود استقرار وسكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وبعض من هذه المتغيرات قد سكن بعد الفرق الثاني (2nd Difference) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن

السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى آخر أن نصف السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1)، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

3. نتائج اختبار التكامل المشترك:

قام الباحث بإجراء اختبار جوهانسون (Johansen test) للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبار الأثر Trace Test تم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.

الفرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك واحد على الأقل لمتجهات السلسلة.

يتم رفض الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) أقل من 5%.

جدول 11.4: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون للنموذج القياسي

Unrestricted Counteraction Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.992629	179.1590	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.862845	90.77455	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.837784	55.01495	29.79707	0.0000
At most 3 *	0.512585	22.27607	15.49471	0.0041
At most 4 *	0.404837	9.340559	3.841466	0.0022
Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

* تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 5%

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views-10

يتضح من جدول (11.4) أن قيمة P-value أقل من 0.05 وقيمتها، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة أي هناك تكامل مشترك لمتجهات السلسلة وأن عدد متجهات التكامل المشترك 5 متجهات.

4. نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على معاملات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، انظر الجدول رقم (12.4) حيث تشير نتائج التقدير إلى أن النموذج القياسي لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث قيمة اختبار (DW=2.019) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية العليا لاختبار DW عند مستوى دلالة 5% ولذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول 12.4: نتائج تقدير النموذج القياسي الأول

Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0580	-2.449376	211.9585	-519.16	**C**
0.0001	**10.76962**	**0.100959**	**1.9872**	**AVFP**
0.0248	**5.170568**	**0.038398**	**0.1217**	**VFIE**
0.1066	-1.964722	0.083424	-0.1639	PCFPV
0.0082	**7.96743**	**0.042077**	**0.7827**	**PPP**
0.0052	**-9.21962**	**0.100298**	**-1.0253**	**PR**
0.1642	-1.629301	5.565192	-9.067372	TP
0.0244	**-4.184321**	**0.845172**	**-2.691300**	**PAWR**
0.1188	1.880261	2.341240	4.402141	PPSS
0.7183	0.381839	4.423144	1.688928	PLBW
0.1642	-1.629301	5.565192	-9.067372	PUN
0.0122	**-3.62510**	**0.86521**	**-1.9623**	**PSAV**
0.1063	1.967430	0.042077	0.082783	ALEI
0.4723	0.776922	0.174790	0.135798	MDER

R-squared	0.992713	Mean dependent var	71.05500
Adjusted R-squared	0.972311	S.D. dependent var	2.957146
S.E. of regression	0.492067	Akaike info criterion	1.533301
Sum squared resid	1.210649	Schwarz criterion	2.280101
Log likelihood	-0.333015	Hannan-Quinn criter.	1.679085
F-statistic	48.65715	Durbin-Watson stat	2.100750
Prob(F-statistic)	0.000219		

*المتغير دال إحصائيا عن مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views-10

لإيجاد معادلة خط انحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع استخدم الباحث طريقة stepwise للحصول على أفضل معادلة خط انحدار يمكن التنبؤ بها، وتم الحصول على النتائج الواردة في الجداول (5)، والتي توضح أن مؤشرات (متوسط قيمة إنتاج الغذاء، قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات السلعية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الفقر، معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب 15–49 سنة، الاستقرار السياسي وانعدام العنف) دالة احصائياً حيث القيمة الإحصائية لها أقل من 0.05.

جدول 13.4: نتائج انحدار *stepwise*

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
0.970	0.940	0.924	0.814

جدول 14.4: نتائج تحليل التباين *ANOVA* لمناسبة النموذج

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	164.939	14	11.781	48.657	0.000
Residual	1.211	5	0.242		
Total	166.150	19			

جدول 15.4: نتائج معاملات الانحدار

	B	Std. Error	t	Sig.
(Constant)	-519.1661	211.9585	-2.449376	0.0580
AVFP	1.9872	0.100959	10.76962	0.0001
VFIE	0.1217	0.038398	5.170568	0.0095
PPP	0.7827	0.042077	7.96743	0.0082
PR	1.0253-	0.100298	-9.21962	0.0052
PAWR	-2.691300	0.845172	-4.184321	0.0244

PSAV	-1.9623	0.86521	-3.62510	0.0122

وبالتالي فإن النموذج في صورته النهائية:

$$F = -519.16 + 1.89\text{AVFP} + 0.12\text{VFIE} + 0.78PPP - 01.02\text{PR} - -2.69\text{PAWR} - 1.96\text{PSAV}$$
$$T = -2.44T = 10.76T = 23.17T = 11.21T = -3.18T = -3.62$$
$$Sig \quad 0.058 \quad 0.000 \quad 0.009 \quad 0.024 \quad 0.02 \quad 0.012$$
$$F = 48.657\bar{R}^2 = 0.924DW = 2.100$$

3.2.4. تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو التالي:

أ. التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج:

1. معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$:

نلاحظ من خلال الجدول (13.4) أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.924 وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر يفسر ما نسبته 92.4% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية 7.6% فترجع إلى عوامل أخرى.

2. اختبار F:

الفرضية الصفرية: النموذج غير جيد للتنبؤ

الفرضية البديلة: النموذج جيد للتنبؤ.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14.4) أن قيمة الاختبار بلغت (F=48.657) بقيمة احتمالية تساوي (Sig=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

3. اختبار T:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15.4) أن قيمة اختبار T المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذو دلالة معنوية لأنه أقل من 5%، لذلك هذه المتغيرات المستقلة تدخل في النموذج وهي دالة إحصائياً.

ب. التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

سيتم إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النماذج المقدرة لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

1. اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر Normality:

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque-Bera) حسب الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

يتم رفض الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) أقل من 0.05.

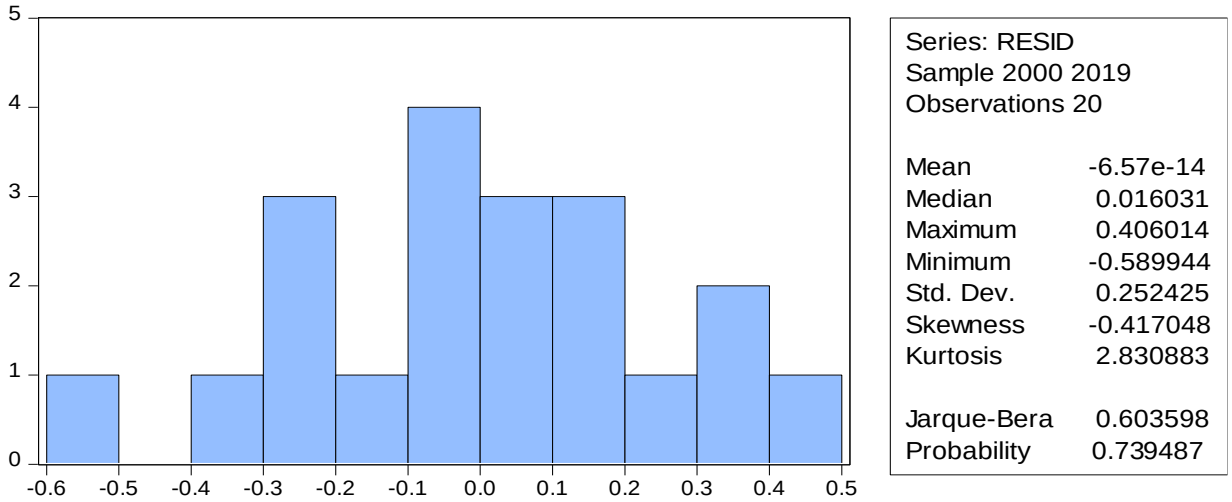

شكل 5.4: اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

أوضحت النتائج أن قيمة الاختبار تساوي (J=0.603) والقيمة الاحتمالية (P-value=0.739) وهي أكبر من 5%، ويتضح من ذلك قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

2. اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) حسب الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: متوسط حد الخطأ العشوائي يساوي صفر.

الفرضية البديلة: متوسط حد الخطأ العشوائي لا يساوي صفر.

يتم رفض الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) أقل من 5%. فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة الاختبار (T= -1.16E-12) وأن القيمة الاحتمالية (P-value=1) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر.

3. اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي –Autocorrelation)

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر

الفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذاتي في حدود الخطأ العشوائي.

الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي في حدود الخطأ العشوائي.

يمكن ذلك عن طريق قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً، والتي أظهرت عدم وجود مشكلة، حيث بلغت قيمة الاختبار (DW=2.100)، وهذه القيمة قريبة من 2 ولذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

4. اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين–Homoskedasticity):

تم استخدام اختبار (White) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ حسب الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: يوجد تجانس في تباين حدود الخطأ العشوائي (Homoskedasticity)

الفرضية البديلة: لا يوجد تجانس في تباين حدود الخطأ العشوائي (Homoskedasticity)

جدول16.4: نتائج اختبار وايت لفحص تجانس تباين حدود الخطأ

F-statistic	0.227990	Prob. F(14,5)	0.9870
Obs*R-squared	7.792770	Prob. Chi-Square(13)	0.8998
Scaled explained SS	0.445864	Prob. Chi-Square(13)	1.0000

تشير النتائج الواردة في جدول (16.4) إلى أن قيمة الاختبار تبلغ (Obs*R-squared=7.792) وأن قيمة الاحتمال (P-value=0.899) وذلك يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

3.4. اختبار فرضيات الدراسة (Test hypotheses of the study)

1.2.4. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات الأمن الغذائي على تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين.

من خلال بيانات جدول (15.4) تبين وجود أثر إيجابي لكلاً من (متوسط قيمة إنتاج الغذاء، قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).

بلغ معامل التأثير لمؤشر قيمة إنتاج الغذاء 1.98، أي أن زيادة متوسط قيمة إنتاج الغذاء سيؤدي إلى زيادة معدل الأمن الغذائي بنسبة 1.98، وهذا المعامل يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث على أن مؤشر إنتاج الغذاء من أهم مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي، حيث زيادة معدل الإنتاج الغذائي سيزيد من توافر الغذاء الذي يعتبر محدد رئيسي للأمن الغذائي وبالتالي زيادة معدل الأمن الغذائي.

بلغ معامل التأثير لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 0.78، أي أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة واحدة سيؤدي إلى زيادة معدل الأمن الغذائي بقيمة 0.78، وهذا المعامل يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث عن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية وبالتالي سهولة الحصول على الغذاء، الذي يعتبر محدد من محددات الأمن الغذائي.

من خلال بيانات جدول (15.4) تبين وجود أثر سلبي لكلاً من (نسبة الفقر، معدل انتشار فقر الدم بين النساء في فترة الإنجاب، الاستقرار السياسي وانعدام العنف).

بلغ معامل التأثير لمؤشر نسبة الفقر -1.02، أي أن خفض نسبة الفقر بقيمة واحدة سيؤدي إلى زيادة معدل الأمن الغذائي بنسبة 1.02، وهذا المعامل يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث على أن خفض نسبة الفقر سيؤدي إلى الوصول إلى الغذاء وبالتالي زيادة معدل الأمن الغذائي.

بلغ معامل التأثير لمؤشر معدل انتشار فقر الدم بين النساء في فترة الإنجاب -2.69، أي أن خفض معدل انتشار فقر الدم بين النساء في فترة الإنجاب بقيمة واحدة سيؤدي إلى زيادة معدل الأمن الغذائي بنسبة 2.69، وهذا المعامل يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث على استخدام الغذاء يتطلب

الاستفادة من عناصر الغذاء الأساسية، وبالتالي فإن مؤشر معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الانجاب يدل على الاستفادة الجيدة من الغذاء والمرتبطة بتوافر الغذاء والحصول على الغذاء.

بلغ معامل التأثير لمؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف –1.96، أي أن زيادة الاستقرار السياسي بقيمة واحدة سيؤدي إلى زيادة معدل الأمن الغذائي بقيمة 1.96، وهذا المعامل يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث على أن استقرار الغذاء يتطلب استقرار محددات الأمن الغذائي الثلاثة بالإضافة إلى استقرار العوامل السياسية، التي تلعب دور كبير في توافر الغذاء والوصول إلى الغذاء واستخدام الغذاء.

2.3.4. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين توافر الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وذلك عند مستوى دلالة (دلالة ($\alpha \geq 0.05$):

سيتم اختبار العلاقة بين المؤشرات التالية: (FS: الأمن الغذائي)، (AVFP: متوسط قيمة إنتاج الغذاء للفرد)، (VFIE: قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات السلعية)، (PCFPV: تقلب إنتاج الغذاء للفرد)، حيث استخدمت الدراسة معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، لاختبار العلاقة بين متغير توافر الغذاء ومتغير الأمن الغذائي، كما هي موضحة بالجدول التالي

جدول 17.4: مصفوفة معاملات الارتباط بين مؤشرات توافر الغذاء والأمن الغذائي

المؤشر	FS	AVFP	VFIE	PCFPV
FS	1	*0.910 (0.000)	*0.520 (0.000)	0.127 (0.145)
AVFP	*0.910 (0.000)	1	*0.612– (0.000)	*0.605 (0.000)
VFIE	*0.520 (0.000)	*0.612– (0.000)	1	0.211 (0.112)
PCFPV	0.127 (0.145)	*0.605 (0.000)	0.211 (0.112)	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (SPSS)

1. الأمن الغذائي ومتوسط إنتاج الغذاء للفرد:

يتضح من خلال جدول (17.4) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلب إنتاج الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.910) والقيمة تعبر عن وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، أي أنه الزيادة أو النقصان بمؤشر متوسط قيمة إنتاج الغذاء للفرد سيؤدي إلى الزيادة أو النقصان بمؤشر الأمن الغذائي.

اتفقت العلاقة مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث على أن الأمن الغذائي مرتبط بشكل أساسي بتوافر الغذاء، وذلك عن طريق إنتاج الغذاء، وهذا ما تؤكده البيانات الواردة من منظمة الأغذية والزراعة والتي تم جمعها من قبل الباحث، أن السنوات التي تشهد زيادة في قيمة الإنتاج الغذائي تؤدى إلى انخفاض في مستوى انعدام الأمن الغذائي وبالتالي زيادة الأمن الغذائي، ولكن في بعض السنوات التي ارتفع بها معدل الإنتاج الغذائي لم تؤدي إلى زيادة حقيقية في مستوى الأمن الغذائي وذلك بسبب عوامل أخرى تؤثر بشكل مباشر في الأمن الغذائي.

2. الأمن الغذائي وقيمة الواردات الغذائية

يتضح من خلال جدول (17.4) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات وتحقيق الأمن الغذائي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.520) والقيمة تعبر عن وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين، أي أنها الزيادة أو النقصان بمؤشر ت قيمة الواردات الغذائية سيؤدي إلى الزيادة أو النقصان بمؤشر الأمن الغذائي.

اتفقت العلاقة مع النظرية الاقتصادية للأمن الغذائي التي تتحدث عن الأمن الغذائي النسبي والذي يعتمد على الواردات الغذائية في تغطية الفجوة الغذائية، حيث يتضح من خلال جدول (4.4) أن فلسطين تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية بسبب العجز في الإنتاج الغذائي، وهذا ما أكده مدير التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة الفلسطينية (حسن الأشقر، 2019)، أن الهدف الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي هو توفير الغذائي، ولكن ما تعانيه فلسطين من زيادة الفجوة الغذائية يترتب عليه زيادة في قيمة الواردات الغذائية لمواكبة زيادة الاستهلاك.

فزيادة قيمة الواردات الغذائية سيؤدى إلى زيادة معدل توافر الغذاء وبالتالي زيادة معدل تحقيق الأمن الغذائي، ولكن من الناحية الأخرى فإن زيادة الواردات الغذائية سوف تزيد من ميزان المدفوعات للدولة،

لذلك تلجأ الدول المتقدمة إلى وضع سياسات حكومية لزيادة الإنتاج الغذائي داخل الدولة من أجل تقليل ميزان المدفوعات والاعتماد على الإنتاج بدلاً من الواردات.

3. الأمن الغذائي وتقلب إنتاج الغذاء للفرد:

يتضح من خلال جدول (17.4) بعدم جود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلب إنتاج الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.127)، وهذه العلاقة اختلفت مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث على أن الأمن الغذائي مرتبط بتقلب إنتاج الغذاء للفرد، ويعزو الباحث عدم وجود علاقة إلى أن البيانات المتوفرة عن مؤشر تقلب إنتاج الغذاء.

اختلفت العلاقة مع النظرية الاقتصادية للأمن الغذائي التي تتحدث عن بوجود علاقية بين الأمن الغذائي وتقلب إنتاج الغذاء للفرد، ويفسر الباحث ذلك أن المتوسط العام لإنتاج الغذاء عبر السنوات المختارة يعتبر متوسط ثابت، حيث يشهد عام ارتفاع في معدل إنتاج الغذاء للفرد، في حين يشهد العام التالي انخفاض في معدل إنتاج الغذاء للفرد بنفس معدل الارتفاع في السنة السابقة.

حيث تتعدد أسباب التقلب في الإنتاج الغذائي في فلسطين من سنة إلى أخرى بسبب الظروف المناخية والسياسية، فمن خلال المقابلة الهيكلية مع مدير التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة الفلسطينية (حسن الأشقر، تشرين أول 2020، اتصال شخصي) تحدث عن ظاهرة المعاومة في الزيتون وتأثيرها على تقلب الإنتاج، وهي ظاهرة تبادل الحمل التي تشهد حمل غزير في الزيتون عام بعد عام، فهذه الظاهرة تؤثر بشكل كبير على تقلب إنتاج الغذاء للفرد.

كما تحدث عن تأثير المنخفضات الجوية الطارئة والتي تؤدي إلى حدوث كوارث طبيعية مثل الانجرافات والسيول، والتي تُكبد الإنتاج الزراعي خسائر كبيرة، وأيضاً عدم استقرار الأسعار في بعض المحاصيل من عام إلى أخر تؤدي إلى عزوف بعض المزارعين عن إنتاج تلك المحاصيل مما يؤثر سلباً على الإنتاج النباتي.

وتشهد بعض الأعوام انتشار بعض الأمراض في الحيوانات مما يسبب تراجع في الإنتاج الحيواني، مثل مرض الكلاميديا في الأغنام الذي سبب بفقدان الكثير من الأغنام في فلسطين، وأيضا تقلب الأسعار في الدجاج اللاحم يؤدي إلى خفض أو زيادة الكمية المنتجة، ويتأثر إنتاج الدجاج اللاحم في فصل الشتاء، فلا يستطيع المزارع المتوسط أن يتحمل تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى عزوف بعض المزارعين عن الإنتاج.

3.3.4. اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين الوصول إلى الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وذلك عند مستوى دلالة (دلالة ($\alpha \geq 0.05$):

سيتم اختبار العلاقة بين المؤشرات التالية: (FS: الأمن الغذائي)، (PPP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، (PR: نسبة الفقر)، (TP: عدد السكان)، حيث استخدمت الدراسة معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، لاختبار العلاقة بين متغير الوصول إلى الغذاء ومتغير الأمن الغذائي، كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول 18.4: مصفوفة معاملات الارتباط بين مؤشرات الوصول إلى الغذاء والأمن الغذائي

المؤشر	FS	PPP	PR	TP
FS	1	*0.720 (0.000)	*0.512− (0.000)	0.122 (0.137)
PPP	*0.720 (0.000)	1	*0.410− (0.000)	*0.610 (0.000)
PR	*0.412− (0.000)	*0.410− (0.000)	1	*0.630 (0.228)
TP	0.122 (0.137)	*0.610 (0.000)	0.630* (0.000)	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (SPSS)

1. الأمن الغذائي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تضح من خلال جدول (18.4) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الأمن الغذائي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.720) والقيمة تعبر عن وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، أي أنه الزيادة أو النقصان بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى الزيادة أو النقصان بمؤشر الأمن الغذائي.

ويتفق مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث على أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر لقياس الرفاه الاجتماعي للمواطنين، فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إشارة إلى أن الاقتصاد يتجه نحو النمو مما يزيد من سهولة

الوصول إلى الغذاء بسبب وجود القدرة الشرائية وبالتالي زيادة معدل تحقيق الأمن الغذائي حيث تتناسب القدرة الشرائية عكسياً مع مقدار التغير في مؤشر أسعار المستهلك، حيث يرتبط مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدخل والبطالة، فزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي ارتفاع مستوى الوصول إلى الغذاء الذي ينعكس ايجاباً على ارتفاع معدل الأمن الغذائي.

2. الأمن الغذائي ونسبة الفقر:

يتضح من خلال جدول (18.4) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، حيث بلغ معامل الارتباط (−0.512) والقيمة تعبر عن وجود علاقة عكسية متوسطة بين المتغيرين، أي أنه الزيادة أو النقصان بمؤشر نسبة الفقر سيؤدي إلى انخفاض مؤشر الأمن الغذائي.
اتفقت العلاقة مع النظرية الاقتصادية للأمن الغذائي التي تتحدث على أن الفق يؤثر بشكل سلبي على الأمن الغذائي، حيث أكد تقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2019 أن الأسر الفقيرة هي التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الغذاء الناتج عن انخفاض مستوى الدخل، لذلك نجد أن الدول النامية التي تعاني من ارتفاع في معدل الفقر تعتمد بشكل أساسي على المساعدات الغذائية.

كما هو الحال في المحافظات الجنوبية حيث بلغ معدل الأسر التي حصلت على المساعدات الغذائية 68% وذلك لعام 2018، بسبب زيادة نسبة الفقر في المحافظات الجنوبية، والملاحظ في تقرير مسح الأمن الاجتماعي والاقتصادي لعام 2018 (Food Security Sector, 2018)، أن 47% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد و22% من سكان المحافظات الجنوبية يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتوسط، هذه المؤشرات ارتبط بالنسبة المرتفعة لمعدل الفقر في المحافظات الجنوبية والذي بلغ 75% والصادر عن وزارة التنمية الاجتماعية.

في عام 2016 بدأ التركيز على مفهوم الفقر والأمن الغذائي من مختلف المنظمات الدولية المختصة في قضية الأمن الغذائي، وأجمعت جميع التقارير الصادرة من تلك المنظمات على أنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي دون العمل على تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة القضاء على الفقر، تشير البيانات الواردة في الجدول التالي (11.4) وجود علاقة وثيقة بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي. فعلى الصعيد الوطني فإن 80% من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد هم فقراء

وتنخفض هذه النسبة لمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل متوسط والأسر الآمنة غذائياً بشكل جزئي.

جدول 19.4: الفقر والأمن الغذائي في فلسطين

المنطقة		انعدام أمن غذائي شديد	انعدام أمن غذائي متوسط	انعدام أمن غذائي جزئيا	أمن غذائي
المحافظات الشمالية %	فقر مدقع	0.34	0.23	0.02	0.00
	فقيرة	0.35	0.10	0.27	0.01
	غير فقيرة	0.31	0.67	0.71	0.99
المحافظات الجنوبية %	فقر مدقع	0.53	0.21	0.04	0.00
	فقيرة	0.29	0.20	0.19	0.05
	غير فقيرة	0.17	0.59	0.78	0.95
المجموع %	فقر مدقع	0.49	0.22	0.03	0.00
	فقيرة	0.31	0.15	0.23	0.02
	غير فقيرة	0.20	0.63	0.74	0.98

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

3. الأمن الغذائي وعدد السكان:

يتضح من خلال جدول (10.4) عدم وجود علاقة الأمن الغذائي وعدد السكان، حيث بلغ معامل الارتباط (0.122)، وهذه العلاقة اختلفت مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث على أن الأمن الغذائي مرتبط بالزيادة في عدد السكان، ويعزو الباحث عدم وجود علاقة بين الأمن الغذائي وعدد السكان بسبب أن الأمن الغذائي في فلسطين مرتبط بشكل أساسي بمؤشرات أخرى تؤثر عليه بالزيادة أو بالنقصان.

حيث أن الأمن الغذائي يتأثر بالدرجة الأولى بمدى توافر الغذاء من خلال الإنتاج المحلي، وبالتالي زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليل الفجوة الغذائي، فالتغيرات الديمغرافية تؤثر بشكل مباشر على الاستهلاك التي تربطهما علاقة طردية، فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤثر على الإنتاج الغذائي.

يوفر تقرير حديث صدر عن الفاو في العام 2016 بعنوان "طرق تقدير معدلات انتشار الأمن انعدام الغذائي بين البالغين في أنحاء في العالم" حول انعدام الأمن الغذائي عالمياً تقديرات مشابهة لانعدام الأمن الغذائي في فلسطين، حيث 27.6%من مجموع السكان البالغين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة إلى شديدة. بينما يعاني 10% من انعدام أمن غذائي شديد. وقد أشار تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك ارتفاع في معدل النمو السكاني 2.9% سنوياً بين عامي 2010-

2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2014 كما ورد في تقرير برنامج الأغذية العالمي 2016 صفحة 2).

4.3.4. اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين استخدام الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وذلك عند مستوى دلالة (دلالة ($\alpha \geq 0.05$):

سيتم اختبار العلاقة بين المؤشرات التالية: (FS: الأمن الغذائي)، (PAWR: معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15–49 سنة))، (PPSS: استخدام خدمات الصرف الصحي الأساسية)، (X9: نقص الوزن عند الولادة)، (PUN: نقص التغذية)، لاختبار العلاقة بين متغير استخدام الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي.

جدول 20.4: مصفوفة معاملات الارتباط بين مؤشرات استخدام الغذاء والأمن الغذائي

المؤشر	FS	PAWR	PPSS	PLBW	PUN
FS	1	*0.820− (0.000)	0.130 (0.225)	0.210 (0.337)	0.102− (0.404)
PAWR	*0.820− (0.000)	1	0.075− (0.610)	0.176 (0.240)	0.124 (0.402)
PPSS	0.130 ((0.225)	0.075− (0.610)	1	*0.838− (0.000)	*0.898− (0.000)
PLBW	0.210 (0.337)	0.210 (0.337)	0.276 (0.240)	1	*0.831 (0.000)
PUN	0.102− (0.404)	0.124 (0.402)	0.898− (0.000)	*0.831 (0.000)	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (SPSS)

1. الأمن الغذائي ومعدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب:

يتضح من خلال جدول (20.4) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب وتحقيق الأمن الغذائي، (Sig= 0.000, R=−0.820)، والقيمة تعبر عن وجود علاقة عكسية قوية بين المتغيرين، أي أنه الزيادة في معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب سيؤدي إلى انخفاض معدل الأمن الغذائي.

يتفق مؤشر معدل انتشار فقر الدم بين النساء مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث على أن انخفاض معدل انتشار فقر الدم عند النساء في سن الانجاب دليل على الاستخدام الأمثل للغذاء، من خلال الاستفادة من العناصر الغذائية الصحية، وبالتالي زيادة السعرات الحرارية والفيتامينات الضرورية للجسم، فتحقيق الأمن الغذائي يتطلب الاستفادة من الغذاء وخفض معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب.

2. الأمن الغذائي واستخدام خدمات الصرف الصحي الأساسية:

يتضح من خلال جدول (20.4) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام خدمات الصرف الصحي الأساسية وتحقيق الأمن الغذائي، حيث بلغ معامل الارتباط بين استخدام خدمات الصرف الصحي الأساسية وتحقيق الأمن الغذائي (Sig= 0.225, R=0.130).

يعزو الباحث عدم وجود العلاقة أن فلسطين حافظت خلال السنوات المختارة على معدل عالي من نسبة استخدام خدمات الصرف الصحي الأساسية، حيث تراوحت بين (92–97%)، ولم يتأثر المعدل بالزيادة أو الانخفاض في معدل الأمن الغذائي، حيث أن العديد من المؤسسات المحلية والدولية تعمل منذ فترة طويلة من الزمن في توفير خدمات الصرف الصحي للمواطنين.

3. الأمن الغذائي ونقص الوزن عند الولادة:

يتضح من خلال جدول (20.4) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نقص الوزن عند الولادة وتحقيق الأمن الغذائي، حيث بلغ معامل الارتباط بين نقص الوزن عند الولادة وتحقيق الأمن الغذائي (Sig= 0.337, R=0.210).

يعزو الباحث عدم وجود العلاقة أن معدل نقص الوزن عند الولادة لم يتغير بنسبة جوهرية منذ عام (2000–2019)، حيث تراوحت بين (8.3–8.8%)، ولم يتأثر المعدل بالزيادة أو الانخفاض في معدل الأمن الغذائي.

4. الأمن الغذائي ونقص التغذية:

يتضح من خلال جدول (20.4) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نقص التغذية وتحقيق الأمن الغذائي، حيث بلغ معامل الارتباط بين نقص التغذية وتحقيق الأمن الغذائي (Sig= 0.404, R=-0.102).

اختلفت العلاقة مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث عن وجود علاقة قوية بين الأمن الغذائي ونقص التغذية، ويعزو الباحث عدم وجود العلاقة أن معدل نقص التغذية شهد تذبذب في الأعوام المختارة، حيث يشهد ارتفاع في عام وانخفاض في العام الأخر بنفس معدل الارتفاع في العام السابق، مما أدى إلى عدم وجود الترابط بين مؤشر الأمن الغذائي ونقص التغذية.

5.2.4. اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين استقرار الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وذلك عند مستوى دلالة (دلالة ($\alpha \geq 0.05$)):

سيتم اختبار العلاقة بين المؤشرات التالية: (FS: الأمن الغذائي)، (PSAV: الاستقرار السياسي وغياب العنف)، (ALEI: نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ومجهزة للري)، (MDER: الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية) في اختبار العلاقة بين متغير الاستقرار الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي.

جدول 21.4: مصفوفة معاملات الارتباط بين مؤشرات استقرار الغذاء والأمن الغذائي

المؤشر	FS	PSAV	ALEI	MDER
FS	1	-0.617* (0.000)	0.520* (0.225)	0.002 (0.517)
PSAV	-0.617* (0.000)	1	-0.122 (0.212)	0.218 (0.131)
ALEI	0.520* (0.225)	-0.122 (0.212)	1	0.422* (0.000)
MDER	0.002 (0.517)	0.218 (0.131)	0.422* (0.000)	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (SPSS)

1. الأمن الغذائي والاستقرار السياسي وغياب العنف:

يتضح من خلال جدول (21.4) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي وغياب العنف وتحقيق الأمن الغذائي، (Sig= 0.000, R=−0.617)، والقيمة تعبر عن وجود علاقة عكسية متوسطة بين المتغيرين، أي أنه الزيادة في معدل الاستقرار السياسي وغياب العنف سيؤدي إلى انخفاض معدل الأمن الغذائي.

تتفق العلاقة مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث على أن الأمن الغذائي مرتبط بعدة عوامل، منها العامل السياسي الذي يؤثر بشكل كبير على تحقيق الأمن الغذائي، فغياب العنف في الدولة سيؤدي إلى سهولة استخدام مصادرها الطبيعية وبالتالي ارتفاع معدل استقرار الغذاء والمرتبط بتوافر الغذاء والحصول على الغذاء.

2. الأمن الغذائي ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة ومجهزة للري:

يتضح من خلال جدول (21.4) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ومجهزة للري وتحقيق الأمن الغذائي، (Sig= 0.000, R=0.520)، والقيمة تعبر عن وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين، أي أنه الزيادة في نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ومجهزة للري سيؤدي إلى زيادة معدل الأمن الغذائي.

تتفق العلاقة مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تحقيق استقرار غذائي، والاستقرار الغذائي متغير يعبر عن ديمومة الغذاء، الأمر الذي يتطلب زيادة مساحة الأراضي الزراعية من أجل زيادة كمية الإنتاج، وذلك من أجل توافر الغذاء بشكل مستمر، إن زيادة نسبة الأراضي الصالحة للزراعة تؤثر على جانب العرض من خلال زيادة معدل توافر الغذاء المرتبط بزيادة كمية الإنتاج، وأيضاً تؤثر على جانب الطلب من خلال زيادة معدل الحصول على الغذاء، المرتبط بزيادة نسبة العمالة الزراعية، وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر، مما يزيد من معدل تحقيق الأمن الغذائي.

2. الأمن الغذائي والحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية:

يتضح من خلال جدول (21.4) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، حيث بلغ معامل الارتباط بين الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي (Sig= 0.517, R=−0.002).

اختلفت العلاقة مع النظرية الاقتصادية التي تتحدث عن وجود علاقة بين الأمن الغذائي والحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، ويعزو الباحث عدم وجود العلاقة أن معدل نقص التغذية شهد تذبذب في الأعوام المختارة، حيث يشهد ارتفاع في عام وانخفاض في العام الأخر بنفس معدل الارتفاع في العام السابق، مما أدى إلى عدم وجود الترابط بين مؤشر الأمن الغذائي ونقص التغذية.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

مقدمة:

يستعرض فصل الاستنتاجات والتوصيات النتائج التي توصلت إليها الدراسة بهدف التعرف على العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين, من خلال دراسة تأثير محددات الأمن(توافر الغذاء, الوصول إلى الغذاء, استخدام الغذاء, استمرارية الغذاء) على الأمن الغذائي في فلسطين, حيث تم الاعتماد على 14 مؤشر للأمن الغذائي وتم تحديد المؤشرات من خلال الدراسات السابقة والتقارير الرسمية الصادرة عن المنظمات العالمية المختصة بموضوع الأمن الغذائي, منظمة الأمن الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو-FAO) ومنظمة الأغذية العالمية (WPF) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD), حيث اعتمدت هذه الدراسة على بيانات سلسلة زمنية لمؤشرات الأمن الغذائي، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو-FAO) وبيانات البنك الدولي (WB) خلال الفترة الزمنية 2000-2019م, وتم استخدام المنهج القياسي من خلال بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد، سيقدم هذا الفصل خلاصة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ورؤية الباحث لأهم التوصيات المستخلصة من تلك النتائج.

1.5. استنتاجات الدراسة

1.1.5. الاستنتاجات المتعلقة بتوافر الغذاء:

تبين من خلال نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لمتوسط إنتاج الغذاء على تحقيق الأمن الغذائي، كما تبين من خلال نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لقيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات السلعية على تحقيق الأمن الغذائي، وذلك يعود للأسباب التالية:

1. تبين من خلال النتائج وجود علاقة طردية بين متوسط إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في فلسطين، حيث بلغ معامل الارتباط (Sig= 0.000, R= 0.910).
2. تبين من خلال النتائج وجود علاقة طردية بين الواردات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في فلسطين، حيث بلغ معامل الارتباط (Sig= 0.000, R= 0.520).
3. فلسطين تعاني من معيقات سياسية تؤثر على توافر الغذاء، الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي وعن حالة الانقسام السياسي بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية.
4. انخفاض الإنتاج الغذائي في فلسطين، حيث بلغت مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 6.8% لعام 2019.
5. اعتماد فلسطين عامة والمحافظات الجنوبية خاصة على المساعدات الغذائية لتوفير احتياجاته الغذائية، حيث زادت نسبة انعدام الأمن الغذائي في المحافظات الجنوبية بعد خفض قيمة المساعدات الغذائية في فلسطين لعام 2017, بنسبة 43% مقارنة بعام 2016 وذلك حسب أحدث تقرير عن المساعدات الغذائية في فلسطين.
6. زيادة عجز الميزان الغذائي في فلسطين، حيث زادت قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات السلعية.

2.1.5. الاستنتاجات المتعلقة بالوصول إلى الغذاء:

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على تحقيق الأمن الغذائي، كما تبين من خلال الدارسة وجود أثر سلبي لنسبة الفقر على تحقيق الأمن الغذائي، وذلك يعود للأسباب التالية:

1. تبين من خلال النتائج وجود علاقة طردية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الأمن الغذائي في فلسطين، حيث بلغ معامل الارتباط (Sig= 0.000, R= 0.720).
2. تبين من خلال النتائج وجود علاقة عكسية متوسطة بين نسبة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في فلسطين، حيث بلغ معامل الارتباط (Sig= 0.000, R= -0.512).
3. تعاني فلسطين من عّدة عوامل اقتصادية واجتماعية تحد من الوصول إلى الغذاء، تمثلت في الفقر والبطالة ومعدل النمو السكاني المرتفع.
4. تعاني فلسطين من نسبة مرتفعة في الفقر، حيث بلغت نسبة الفقر 29.4% في عام 2019, حيث بلغت نسبة الفقر في المحافظات الجنوبية 53%, في حين بلغت نسبة الفقر في المحافظات الشمالية 13.9%.
5. غالبية الفقراء في فلسطين عامة وفي المحافظات الجنوبية خاصة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، حيث أن غالبية الفقراء يعتمدون على برامج الحماية الاجتماعية للوصول إلى الغذاء.

3.1.5. الاستنتاجات المتعلقة باستخدام الغذاء:

تبين من خلال الدراسة وجود أثر سلبي لمعدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15–49 سنة) وتحقيق الأمن الغذائي في فلسطين، وذلك يعود للأسباب التالية:

1. تبين من خلال النتائج وجود علاقة عكسية بين معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب وتحقيق الأمن الغذائي في فلسطين، حيث بلغ معامل الارتباط (Sig= 0.000, R= -0.820).
2. تبين من خلال النتائج وجود علاقة طردية بين استخدام خدمات الصرف الصحي وتحقيق الأمن الغذائي، وأن زيادة استخدام خدمات الصرف الصحي يؤثر بشكل إيجابي على تحقيق الأمن الغذائي
3. تعاني فلسطين من زيادة بنسبة معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15–49 سنة)، في عام 2019 مقارنة بالأعوام السابقة.
4. تعاني فلسطين بنسبة 8.9% من نقص التغذية، حيث انخفض معدل نقص التغذية في عام 2019 بنسبة 7.3% مقارنة بعام 2010.

5. تبين من خلال النتائج وجود علاقة طردية بين استخدام خدمات الصرف الصحي وتحقيق الأمن الغذائي، وأن زيادة استخدام خدمات الصرف الصحي يؤثر بشكل إيجابي على تحقيق الأمن الغذائي.

4.1.5. الاستنتاجات المتعلقة باستمرارية الغذاء:

تبين من خلال النتائج وجود أثر سلبي لمعدل الاستقرار السياسي وانعدام العنف على تحقيق الأمن الغذائي، وذلك يعود للأسباب التالية:

1. تبين من خلال النتائج وجود علاقة عكسية بين معدل الاستقرار السياسي وانعدام العنف وتحقيق الأمن الغذائي، حيث بلغ معامل الارتباط (Sig= 0.000, R= -0.617).
2. لا تزال فلسطين تعاني من عدم الاستقرار السياسي، حيث تعاني المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية من عدم استقرار سياسي وعنف على الصعيد المحلي أو على الصعيد الخارجي، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار محدد استمرارية الغذاء نتيجة تحكم إسرائيل في قطاعات فلسطين المختلفة.
3. انخفاض معدل الأراضي الصالحة للزراعة والمجهزة للري بنسبة 2.3% مقارنة بعام 2010، حيث بلغت نسبة الأراضي الزراعية والمجهزة للري 46.7% في عام 2019، وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي في فلسطين وفق التقارير والاحصائيات الصادرة من المنظمات الدولية. الأمر الذي زاد من نسبة عدم استقرار الغذاء في فلسطين بسبب انخفاض في معدل الإنتاج الغذائي مقارنة بالاستهلاك.

الجدول التالي يوضح الاستنتاجات لكلاً من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية

جدول 1.5: استنتاجات الدراسة لكلاً من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية

المتغير	المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية
معدل الأمن الغذائي	**بلغ معدل الأمن الغذائي 88.5% وذلك لعام 2019.**	**بلغ معدل الأمن الغذائي 31.5% وذلك لعام 2019.**
تعاني المحافظات الجنوبية من ارتفاع في معدل انعدام الأمن الغذائي بنسبة وصلت إلى 68.5% في عام 2019، في حين بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي في المحافظات الشمالية 11.5%، ويعود السبب في ذلك أن المحافظات الجنوبية تتعرض لحصار شديد من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي أثر على جميع مناحي الحياة، وأيضاً تقليص رواتب الموظفين العموميين في المحافظات الجنوبية أدى إلى زيادة معدل انعدام الأمن الغذائي بسبب انخفاض القدرة الشرائية لدى المستهلك، أما في المحافظات الشمالية استقر معدل انعدام الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة وذلك لأن المحافظات الشمالية تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي بالمقارنة بالمحافظات الجنوبية. تعتمد المحافظات الجنوبية على المساعدات الغذائية المقدمة من المنظمات الدولية مثل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، حيث شهدت السنوات الأخيرة تقليص المساعدات الغذائية في فلسطين بنسبة وصلت إلى 43.5% في عام 2018 مقارنة بمتوسط الأعوام السابقة مما أدى إلى زيادة معدل انعدام الأمن الغذائي في المحافظات الجنوبية.		
معدل البطالة	**بلغ متوسط معدل البطالة في المحافظات الشمالية 19.8% وذلك من عام 2000 وحتى عام 2019.**	**بلغ متوسط معدل البطالة في المحافظات الجنوبية 38.2% وذلك من عام 2000 وحتى عام 2019.**
من خلال نتائج معدل البطالة لكلاً من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية؛ نلاحظ التباين الواسع في معدل البطالة بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، حيث بلغت نسبة البطالة في المحافظات الجنوبية (45.1%) لعام 2019، في حين بلغت نسبة البطالة في المحافظات الشمالية (14.6%) لعام 2019 (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2020)، ويعود التباين في معدل البطالة إلى العديد من الأسباب والمتمثلة في ارتفاع معدل الفقر في المحافظات الجنوبية مقارنة بالمحافظات الشمالية؛ حيث بلغت نسبة الفقر في المحافظات الجنوبية (53%) والتي تفوق المعدل		

جدول 1.5– أ: استنتاجات الدراسة لكلاً من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية

السائد في المحافظات الشمالية (13.9%) بحوالي أربعة أضعاف (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)، وذلك بسبب الحصار المفروض على المحافظات الجنوبية منذ أكثر منذ أكثر من 14 عام والقيود المفروضة على المعابر والحدود وحركة البضائع، كما أن مساهمة المحافظات الشمالية في الناتج المحلي الإجمالي تفوق المحافظات الجنوبية بحوالي 5 أضعاف، حيث بلغت نسبة مساهمة المحافظات الشمالية في الناتج المحلي الإجمالي (82%) في عام 2019؛ في حين بلغت نسبة مساهمة المحافظات الجنوبية في الناتج المحلي الإجمالي (18%) في نفس العام (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)، كما بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في المحافظات الشمالية (5.787 دولار– 2019) في حين بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في المحافظات الجنوبية (1.481 دولار– 2019). فالتباين في معدل البطالة في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية أدى إلى زيادة معدل انعدام الأمن الغذائي في المحافظات الجنوبية، وذلك لأن الأمن الغذائي مرتبط بشكل أساسي في العوامل الاقتصادية داخل المجتمع، فالأوضاع السياسية التي تعيشها المحافظات الجنوبية من تشديد للحصار الإسرائيلي والانقسام السياسي أدى إلى التأثير بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي من خلال زيادة معدل الفقر وزيادة معدل البطالة مما زاد من معدل انعدام الأمن الغذائي.		
قيمة الإنتاج الزراعي	**بلغت قيمة الإنتاج الزراعي في المحافظات الشمالية (1,856,695) ألف دولار**	**بلغت قيمة الإنتاج الزراعي في المحافظات الجنوبية (608,355) ألف دولار.**
شكلت نسبة مساحة الأراضي المزروعة في المحافظات الشمالية (88%) من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في فلسطين، في حين شكلت نسبة مساحة الأراضي المزروعة في المحافظات الجنوبية (12%) من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في فلسطين، وذلك بسبب أن مساحة الأراضي الزراعية في المحافظات الشمالية أكبر من مساحة الأراضي الزراعية في المحافظات الجنوبية (وزارة الزراعة الفلسطينية، 2020). تساهم المحافظات الشمالية بالجزء الأكبر من قيمة الإنتاج النباتي، ويعود السبب في ذلك أن مساحة الأراضي المزروعة في المحافظات الشمالية أكبر من مساحة الأراضي المزروعة في المحافظات الجنوبية، حيث ساهمت المحافظات الشمالية بنسبة (69%) من قيمة الإنتاج النباتي لعام 2017–2018، بالمقابل ساهمت المحافظات الجنوبية بنسبة (31%) من قيمة الإنتاج النباتي لنفس العام.		

2.5 توصيات الدراسة

في ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة وتحليل واقع الأمن الغذائي في فلسطين واللقاءات الهيكلية مع المختصين في الأمن الغذائي، توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

1. تفعيل الضغط والمناصرة والاتجاه نحو محاكم دولية لاسترداد الحق في الأرض والمصادر المائية الفلسطينية، ومنع انفاذ خطة الضم وكذلك فتح ملف اتفاقية أوسلو فيما يتعلق بالموارد المائية.
2. التركيز على برنامج التنمية الريفية الشاملة وتبني مناهج تنموية جديدة، مثل برنامج العناقيد الزراعية في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية وتعزيز سلاسل القيمة، واستعمال التكنولوجية الحديثة لزيادة الإنتاجية.
3. العمل على تضمين القطاع الزراعي ضمن الأجندات والسياسات الوطنية كأولوية في موازناتها وتدخلاتها.
4. تشكيل مجلس وطني للأمن الغذائي يضم جميع قطاعات الدولة، من خلال استخدام قاعدة بيانات للأمن الغذائي مرتبطة بجميع القطاعات للوقوف على العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي في فلسطين.
5. زيادة إنتاجية الأراضي المطرية من خلال الاعتماد على الزراعة المروية في المحافظات الشمالية، وتأهيل المزيد من الأراضي وعمل أبار تجميع المياه.
6. العمل على مشاريع للحد من الفقر والبطالة في المحافظات الجنوبية، وتفعيل دور الضغط والمناصرة لزيادة المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA).
7. تبني سياسة إحلال الواردات وتعزيز نسبة الاكتفاء الذاتي لتحسين الأمن الغذائي، وكذلك تبني مفهوم السيادة الغذائية الذي يعزز الاعتماد على الموارد المحلية ويعزز صمود المزارعين.
8. إعادة النظر في الاستراتيجيات بما يتماشى ومتطلبات الأمن الغذائي، والتوازن بين متطلبات السوق المحلي وقدرة إنتاج القطاع الزراعي لسد هذه المتطلبات، وبهذا نقلل من الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية.
9. إعداد خارطة محصولية للمحاصيل الزراعية في فلسطين، وتنظيمها بناءً على احتياجات الاستهلاك، من أجل تعزيز المحاصيل ذات الإنتاج المنخفض.

10. العمل على استغلال وتطوير مدخلات الإنتاج وتحديداً الأرض والمياه، من أجل زيادة معدل الإنتاج الغذائي.
11. تشجيع التصنيع الغذائي للاستفادة من الإنتاج الزراعي والحيواني، وتحويلة إلى عملية طويلة الأمد.
12. إنشاء هيئة مستقلة لسلامة الغذاء تابعة للجهاز الحكومي، من أجل فحص الغذاء باستمرار خاصة في مرحلة الإنتاج.
13. الإسراع في تنفيذ استراتيجية سلامة الغذاء التي تبنتها الحكومة الفلسطينية، وضرورة أن يكون المحافظات الجنوبية ضمن أولوياتها.
14. تطوير شبكات الأمان الغذائي وتقديم مواد غذائية ذات جودة معقولة إلى الأسر الريفية.
15. وضع تشريعات جديدة تسمح باستصلاح أراضي جديدة غير مستغلة، من أجل تحسين سبل العيش، خاصة في المناطق الريفية.

3.5 مقترحات مستقبلية

1- دور الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين.

2- معدل الفقر وأثره على الأمن الغذائي في فلسطين.

3- الموارد الطبيعية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة الأغذية العالمية. (2017): **آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية** (تقرير منشور, 2017) الأفق العربي 2030.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا. (2010): **الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الإسكوا**، الأمم المتحدة.
- العمري، س. (2012): **الأهمية الاقتصادية للاستثمار الزراعي الخارجي في تحقيق الأمن الغذائي لأهم السلع الاستراتيجية في المملكة العربية السعودية**، أطروحة لنيل درجة الماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية.
- الطرابلسي، ع. (1998): **مشكلة الغذاء في الوطن العربي، دراسات في التنمية العربية، الواقع والآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- الهندسة الزراعية. (2016): **الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية**، مقال منشور، مقالات.
- الرنتيسي، ح. (2020): **القطاع الزراعي انهيار متسارع مطلوب إيقافه، مشاكل بيئية، أفاق البيئة والتنمية**، مركز العمل التنموي معاً، فلسطين.
- الحميدات، ع. (2017): **الإمكانات والفجوات في الأمن الغذائي في المحافظات الشمالية من وجهة نظر المؤسسات الحكومية** (رسالة منشورة، 2017)، أطروحة ماجستير، جامعة القدس، المحافظات الشمالية، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020): **معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز**، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020): **مسح القوى العاملة لعام 2019** (تقرير منشور, 2020)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020): **أوضاع فلسطين في نهاية 2019**، بيانات صحفية، رام الله، فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020): **المياه وتغير المناخ**، بيانات صحفية، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019): **فلسطين في أرقام 2019** (تقرير سنوي منشور, 2420)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019): **النتائج الأولية لميزان المدفوعات 2013-2017** (تقرير منشور، 2019)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019): **الذكرى السنوية 43 ليوم الأرض بالأرقام والاحصائيات** (بيانات صحفية, 2019)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019): **الحسابات القومية، الحسابات القومية الربعية**، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018): **مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية** (تقرير منشور, 2018)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018): **النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين** (الانفاق، الاستهلاك، الفقر)2017, رام الله، فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017): **مسح إنفاق واستهلاك الأسرة** (تقرير منشور، 2017)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017): **الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين 2017** (تقرير منشور،2017)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015): **مسح إنفاق واستهلاك الأسرة** (تقرير منشور، 2015)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015): **الحسابات القومية** (تقرير منشور، 2015)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012): **أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012** (تقرير منشور، 2012)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2009): **إحصائيات المياه في الأراضي الفلسطينية** (تقرير منشور، 2009)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2009): **إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية** (تقرير سنوي منشور, 2008)، رام الله، فلسطين.
- الاونكتاد. (2014): **قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر** (دراسة منشورة, 2015) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة.
- أحمد، ع. (2014): **الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، متطلباته**، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان
- أبو هلال، ب. (2011): **تفعيل دور وزارة الزراعة الفلسطينية في دعم صغار المزارعين من أجل تحقيق الأمن الغذائي في محافظة أريحا والأغوار** (رسالة منشورة, 2011)، أطروحة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- أبو حلوب، ف. (2016): **محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين** (رسالة منشورة, 2016)، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2018): **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية.**
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2017): **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية.**
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2014): **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية.**
- الوفد. (2015): **التوازن بين السكان والغذاء**، مقال منشور.
- الرأي. (2009): **مناخ فلسطين**، جغرافية فلسطين (مقال منشور، ملفات خاصة)، فلسطين.
- بالخير، س. (2015): **دور الضوابط الأخلاقية في تحقيق الأمن الغذائي في الإسلام**، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي.
- بدر، غ. (2015): **دور الزراعة المائية في تحقيق الأمن المائي والغذائي في فلسطين** (رسالة منشورة 2015)، أطروحة ماجستير، التنمية المستدامة، جامعة القدس، فلسطين.
- برنامج الأغذية العالمي. (2020): **المساعدات الغذائية النقدية والعينية.**
- برنامج الأغذية العالمي. (ب. ت): **توزيع المساعدات الغذائية العينية**، تقرير منشور، المساعدات العينية.
- بو طالب، م. (2013): **أبعاد مفهوم الأمن الغذائي**، جامعة الملك سعود، السعودية.
- بوابة الأهرام. (2018): **علاقة الاستقرار السياسي بالأمن الغذائي** (ورقة منشورة، ع27)، وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية.

- تواتي، خ. (2018): **الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات** (رسالة منشورة, 2019)، أطروحة ماجستير، الدراسات الاستراتيجية والأمنية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
- تواتي، خ. (2019): **الأمن الغذائي العالمي الاستراتيجيات والتهديدات**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- حسن، ع. (2005): **الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته**، أطروحة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- حسيبة، م، كاهنة، م. (2018): **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر** (رسالة ماجستير منشورة، 2019)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر.
- حوشين، ك. (2007): **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ريم، ق. (2012): **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة– حالة الجزائر**، مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار– عنابة، الجزائر.
- دير، أ. (2014): **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في أفريقيا**، أطروحة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر
- سعيد، إ. (2011): **أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي** (تقرير منشور، م27, ع23)، الاقتصاد العربي واقعاً طبيعياً وبشرياً، مجلة دمشق.
- سلطة المياه الفلسطينية. (2018): **مصادر المياه في فلسطين التاريخية** (تقرير منشور, 2018)، رام الله، فلسطين.
- سلماني، س. (2019): **السيادة والأمن الغذائي– نموذج الجزائر**، أطروحة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور– الجلفة.
- سيدي محمد، م. (2007): **أزمة الأمن الغذائي**، تقرير منشور، سياسات اقتصادية، الجزيرة.
- طبخنا، ع. (2019): **الزراعة الفلسطينية ما بين الإنتاج والاستهلاك**، اقتصاد فلسطين، ورقة منشورة، فلسطين.
- عبد الدائم، م. (2003): **مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي** (مقال منشور, 2003)، ملفات خاصة، مركز الجزيرة للدراسات.
(https://studies.aljazeera.net/ar/profile/409)
- عمار، ب. (2019): **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.
- غربي، ف. (2010): **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي**، كتاب منشور، مركز دراسات الوحدات العربية، لبنان.
- فاتح، ح. (2018): **تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها** (رسالة منشورة, 2018)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بسكرة، الجزائر.
- فرج، خ. (2017): **الفقر أسبابه وأثاره** (رسالة منشورة, 36)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية الإنسانية، وزارة التربية، المديرية العامة لتربية بغداد، جامعة بابل، العراق.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي. (2017): **الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية**، التعريفات، تعريف الأمن الغذائي.

- مجموعة البنك الدولي. (2017): **دليل البيانات**، بيانات المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية (بيانات منشورة, 2017)، مؤشر البيانات.
- مكتبة حقوق الإنسان. (1999): **الحق في الغذاء الكافي** (المادة 11)، (تقرير منشور، الدورة العشرين، 1999)، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، جامعة منيسوتا.
(http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc12.html)
- محمد، ن. (2010): **الفقر والجوع**: اقتصادات واختلاط مفاهيم (تقرير منشور, 2010)، موقع الشروق، مصر.

(https://www.shorouknews.com/columns/print.aspx?cdate=10012010&id=4543b35a-f5f4-4061-82db-64fa2cbfb0ae)

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا. (2019): **استهلاك المياه في فلسطين**، المياه.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا. (2020): البطالة في فلسطين، عمال وعمال، الرئيسية.
(https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3424)
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا. (2020): **مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين**، تقرير منشور، الزراعة.

(https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=EoRurKa2392707042aEoRurK)

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية. (2017): **المراجعة الاستراتيجية للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين**، فلسطين.
- مقداد، م، أبو ذويب، ع. (2014): **أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي** (دراسة منشورة, 42, 3, 2015)، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة أل البيت، الأردن.
- منتدى غزة للزراعة الحضرية وشبه الحضرية. (2016): **الزراعة الحضرية في المحافظات الجنوبية** (مقال منشور, 2016)، غزة، فلسطين.

(http://gupap.org/ar)

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (2018): **ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية العالمية** (تقرير منشور, 2018)، الواردات الغذائية، النظم الغذائية.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2016): **السلام والأمن الغذائي**، مذكرة تقنية
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمي. (2016): **رصد الأمن الغذائي والتغذية دعماً لخطة التنمية المستدامة 2030**، تقييم الوضع الراهن وآفاق المستقبل، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما.
- منظمة الصحة العالمية. (ب. ت): **الأمن الغذائي**، برنامج الغذاء العالمي، تحليل الأمن الغذائي.
(http://www.emro.who.int/ar/nutrition/food-security/)
- منظمة الفاو العالمية. (2020): **الابتكار في الزراعة والنظم الغذائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة** (تقرير منشور, 20/INF/8)، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى.

- منير، ص. (2002): **الأمن الغذائي ومحدداته: السودان نموذجاً** (رسالة منشورة, 2002)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض، السعودية.
- مؤتمر القمة العالمي للأغذية. (1996): **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي**، الأمن الغذائي. (http://www.fao.org/wfs/index_ar.htm)
- هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني. (ب. ت): **الزراعة في فلسطين**، تقرير منشور، قطاع الزراعة.
- وزارة الزراعة الفلسطينية. (2019): **التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في فلسطين**، بيانات كمية، رام الله، فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية. (2018): **التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في فلسطين**، بيانات كمية، رام الله، فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية. (2017): **التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في فلسطين**، بيانات كمية، رام الله، فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية. (2016): **التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في فلسطين**، بيانات كمية، رام الله، فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية. (2015): **التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في فلسطين**، بيانات كمية، رام الله، فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية. (2014): **التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في فلسطين**، بيانات كمية، رام الله، فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية. (2013): **التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في فلسطين**، بيانات كمية، رام الله، فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية. (2012): **التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في فلسطين**، بيانات كمية، رام الله، فلسطين.
- وكالة موضوع. (2019): **موضوع عن فلسطين**، معلومات عامة عن فلسطين. (https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9_%D8%B9%D9%86_%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86)
- وكالة وفا. (2017): **الحصار ومصادرة الأراضي يدمران الثروة الحيوانية في فلسطين**، تقرير منشور، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، فلسطين. (https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=eKgtKqa142882870878a(eKgtKq
- ويكبيديا. (2020): **نبذة عن فلسطين**، فلسطين التاريخية، فلسطين. (https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86)

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- FAO. (2006): **Policy Brief**, Food Security.
- Stabla, S. (2014): **Factors that Influence Food Security in Rural households of Mount Elgin Sub Country**, Kenya
- Broca, S. (2002): **Food insecurity Poverty agriculture A concept Poor**, FAO, Roma, Italy.
- Buhaug, H, Gleditsch, Theisen. (2008): **Implications of climate change for armed conflict**, which was presented to the World Bank Workshop on Social Dimensions of Climate Change (Washington DC, 5-6 March 2008).
- Caiafa, K, Warbel, M. (2019): **Encyclopedia of Food Security and Sustainability**, National Policies and Programs for Food Security and Sustainability.
- ESCWA, FAO. (2017): **Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region**, Arab Horizon 2030.
- Food and Agriculture Organization. (2020): **The State of Food Security and Nutrition in The World**, (Published report, FAO, 2020).
- Government of Palestine. (2018): **National Food and Nutrition Security Policy 2019-2030**, Palestine.
- Marten, W. (2010): **Food Security and Poverty** – a precarious balance (published report, 2010), Let's Talk Development.

  (https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/food-security-and-poverty)

- Minot, Nicholas and Pelijor, Nidup. (2010): **Food security and food self-sufficiency in Bhutan, Washington**, D.C, International Food Policy Research Institute (IFPRI) and Ministry of Agriculture and Forests (MoAF).

  (http://ebrary.ifpri.org/cdm/ref/collection/p15738coll2/id/12918)

- Muzah, O. (2015): **An assessment of household food security in urban and peri-urban areas**; a case study of Bindura Municipal area, Mashonaland central, Zimbabwe, MA thesis, University of KwaZulu- Natal.
- Papworth, Andrew. (2019): **An analysis of the food security of the Rama indigenous group, Nicaragua**, MA thesis, University College London.
- Peace Corps. (2018): **Food Security**, Global Issues.

  (https://www.peacecorps.gov/educators/resources/global-issues-food-security/)

- Sabi, S. (2016): **Development of A framework for Managing food security program**, Ph.D. Thesis, University of KwaZulu- Natal Pietermaritzburg, South Africa.
- Taeb, M. (2004): **Promoting Agricultural Development in Support** of Peace United Nations University – Institute of Advanced Studies, Japan.
- USAID. (2019): **Overview of Food Availability and the Value Chain Approach**.
  (https://www.marketlinks.org/good-practice-center)

- USAID. (2019): **Overview of Food Availability and the Value Chain Approach**.
- WOCATpedia. (2016): **Definition and Dimensions of Food Security,** Food Security.
- World Food Security. (2018): **WFP Palestine, (**Published report, 2018), Country Brief.
- World Health Organization. (2019): **Food Safety, Health Topics, Food Security**.
- WHO. (2020): **Malnutrition**, what is Malnutrition**?** Newsroom

الملاحق:

ملحق 1: مساحة الأراضي لكل محافظة من محافظات فلسطين بالكيلو متر^2

المحافظة	المساحة (كيلو متر^2)
فلسطين	**6.025.0**
المحافظات الشمالية	**5.660.0**
جنين	583.7
طوباس والأغوار الشمالية	408.7
طولكرم	246.5
نابلس	598.5
قلقيلية	165.3
سلفيت	204.4
رام الله والبيرة	855.2
أريحا والأغوار	592.9
القدس	349.4
بيت لحم	655.4
الخليل	1,000.0
المحافظات الجنوبية	**365.0**
شمال غزة	60.9
غزة	74.6
دير البلح	56.7
خانيونس	109.7
رفح	63.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ملحق 2: نسبة مساحة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي الفلسطينية

العام	مساحة الأراضي الزراعية (كيلو متر^2)	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي
2000	3720	%61.79
2005	3638	%60.43
2006	3577	%59.42
2007	3535	%58.72
2008	3502	%58.17
2009	2933	%49.17
2010	2479	%41.18
2011	2595	%43.17
2012	2719	%45.18
2013	2808	%46.64
2014	2980	%49.50
2015	2969	%49.32
2016	2969	%49.32

المصدر: البنك الدولي

ملحق 3: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (بالأسعار الثابتة)

السنة	GDP فلسطين	GDP المحافظات الشمالية	GDP المحافظات الجنوبية
2010	11.082.4	8.496.1	2.586.3
2011	12.146.4	9.305.9	2.840.5
2012	12.886.4	9.810.2	3.076.7
2013	13.492.4	10.171.9	3.320.5
2014	13.471.1	10.410.4	2.860.7
2015	13.972.4	11.072.3	2.900.1
2016	15.211.0	12.046.1	3.164.9
2017	15.426.9	12.505.5	2.921.4
2018	15.616.2	12.797.3	2.818.9
2019	15.764.4	12.945.0	2.819.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

فهرس الملاحق

ملحق 1: مساحة الأراضي لكل محافظة من محافظات فلسطين بالكيلو متر^2_____141
ملحق 2: نسبة مساحة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي الفلسطينية_____142
ملحق 3: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (بالأسعار الثابتة)_____143

فهرس الجداول

جدول 1.2: نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين (2014-2019)_____36
جدول 2.2: استهلاك فلسطين من المياه 2010_2018 (مليون م3) _____40
جدول 3.2: قيمة الإنتاج النباتي في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية (بالألف دولار) _____46
جدول 4.2: كمية الإنتاج الحيواني في فلسطين (2015-2018) _____47
جدول 5.2: الناتج المحلي الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. _____52
جدول 6.2: الصادرات والواردات الغذائية وصافي الميزان الغذائي _____53
جدول 7.2: نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر الفلسطينية._____58
جدول 1.3: متغيرات الدراسة _____74
جدول 1.4: التحليل الوصفي لمتغير الأمن الغذائي _____78
جدول 2.4: التحليل الوصفي لمتغير توافر الغذاء _____80
جدول 3.4: نسبة الاعتماد على الواردات في فلسطين 2013-2017 _____84
جدول 4.4: التحليل الوصفي لمتغير الوصول إلى الغذاء_____87
جدول 5.4: معدل التغير السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي_____89
جدول 6.4: أهم المؤشرات الاحصائية للفقر, 2017 _____91
جدول 7.4: التغيرات في معدل الفقر والفقر المدقع قبل وبعد الحصول على المساعدات (2011) _____92
جدول 8.4: التحليل الوصفي لمتغير استخدام الغذاء _____94
جدول 9.4: التحليل الوصفي لمتغير استقرار الغذاء _____101
جدول 10.4: نتائج اختبارات جذر الوحدة (Test Root Unit) لمتغيرات الدراسة _____107
جدول 11.4: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون للنموذج القياسي _____108
جدول 12.4: نتائج تقدير النموذج القياسي الأول_____109
جدول 13.4: نتائج انحدار stepwise_____110
جدول 14.4: نتائج تحليل التباين ANOVA لمناسبة النموذج _____110
جدول 15.4: نتائج معاملات الانحدار_____110
جدول 17.4: مصفوفة معاملات الارتباط بين مؤشرات توافر الغذاء والأمن الغذائي_____116
جدول 18.4: مصفوفة معاملات الارتباط بين مؤشرات الوصول إلى الغذاء والأمن الغذائي_____119
جدول 19.4: الفقر والأمن الغذائي في فلسطين _____121
جدول 20.4: مصفوفة معاملات الارتباط بين مؤشرات استخدام الغذاء والأمن الغذائي _____122
جدول 21.4: مصفوفة معاملات الارتباط بين مؤشرات استقرار الغذاء والأمن الغذائي _____124

فهرس الأشكال

شكل 1.1: نموذج متغيرات الدراسة _____ 6
شكل 1.2: خصائص الأمن الغذائي _____ 20
شكل 2.2: ركائز الأمن الغذائي _____ 22
شكل 3.2: العلاقة بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي _____ 29
شكل 4.2: عدد السكان (بالمليون)، حسب منطقة الإقامة _____ 34
شكل 5.2: متوسط حجم الأسرة في دولة فلسطين لكل من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية. __ 35
شكل 6.2: نوع الزراعة في فلسطين _____ 44
شكل 7.2: نسبة الفقراء وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهرية _____ 57
شكل 8.2: معدل النمو السكاني في فلسطين _____ 59
شكل 1.3: خارطة فلسطين _____ 72
شكل 2.3: متغيرات الدراسة _____ 75
شكل 1.4: معدل الأمن الغذائي (2000-2019) _____ 80
شكل 2.4: متوسط قيمة إنتاج الغذاء للفرد (2000-2019) _____ 81
شكل 3.4: صافي الميزان الغذائي عام (2010-2018) بالألف دولار _____ 84
شكل 4.4: انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة حسب المنطقة 2000-2014 _____ 98

فهرس المحتويات

إقرار _____ أ

شكر وعرفان _____ ب

تعريفات الدراسة (Study Definitions): _____ ج

المختصرات (Abbreviations): _____ د

الملخص: _____ هـ

Abstract: _____ و

الفصل الأول خلفية الدراسة _____ 1

1.1 مقدمة الدراسة (Introduction Of The Study) _____ 1

2.1 مشكلة الدراسة (The Study Problem) _____ 2

3.1 مبررات الدراسة (Study Justifications) _____ 3

4.1 أهمية الدراسة (The Importance of Study) _____ 3

1.4.1. الأهمية العلمية (Scientific Importance): _____ 3

2.4.1. الأهمية العملية (Practical significance): _____ 4

5.1 أهداف الدراسة (Objectives of the Study) _____ 4

6.1 حدود الدراسة (Limits of the Study) _____ 4

7.1 فرضيات الدراسة (Study Hypotheses) _____ 5

8.1 محددات الدراسة ومعوقاتها (Study Limitations and Obstacles) _____ 5

1.8.1. محددات الدراسة (Determinants of the study): _____ 5

2.8.1. معوقات الدراسة (Study obstacles): _____ 6

9.1 متغيرات الدراسة (Study Variables) _____ 6

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة _____ 7

مقدمة Introduction _____ 7

1.2 الأمن الغذائي (Food Security) _____ 8

1.1.2. مفهوم الأمن (Security Concept): _____ 8

2.1.2. مفهوم الأمن الغذائي (Food Security Concept): _____ 9

1. تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية (WFS): _____ 10

2. تعريف البنك الدولي (WB) للأمن الغذائي: _____ 11

3. تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD): _____ 11

4. تعريف الأمن الغذائي في الإطار الفلسطيني: _____ 12

3.1.2. محددات الأمن الغذائي (Determinants of Food Security): _____ 12

1.3.1.2. توافر الغذاء (Food Availability): _____ 12

2.3.1.2. الوصول إلى الغذاء (Food Accessibility): 13
3.3.1.2. استخدام الغذاء (Food Utilization): 14
4.3.1.2. استقرار الغذاء (Food Stability): 14
4.1.2. المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي (Concepts Related to Food Security): 15
1.4.1.2. الاكتفاء الذاتي الغذائي (Food Self- Sufficiency): 15
2.4.1.2. الفجوة الغذائية (The nutritional Gab): 17
3.4.1.2. أمان الغذاء (Food Safety): 18
4.4.1.2. سوء التغذية (Malnutrition): 19
5.1.2. خصائص مفهوم الأمن الغذائي (Food Security Characteristics): 19
6.1.2. ركائز الأمن الغذائي (Pillars of Food Security): 21
7.1.2. أبعاد الأمن الغذائي (Dimensions Food Security): 22
1.7.1.2. البعد الأخلاقي (The Moral Dimension): **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
2.7.1.2. البعد الديمغرافي (The Demographic dimension): 22
3.7.1.2. البعد الاجتماعي (The Social dimension): 23
4.7.1.2. البعد الاقتصادي (The Economic dimension): 23
5.7.1.2. البعد السياسي (The Political dimension): 25
6.7.1.2. البعد الصحي (The Healthy dimension): 25
8.1.2. النزاعات والأمن الغذائي (Conflict and Food Security): 26
1.8.1.2. النزاع وتأثيره على الأمن الغذائي في المناطق العربية: 27
9.1.2. الفقر والأمن الغذائي (Poverty and Food Security): 28
10.1.2. الابتكار والأمن الغذائي (Innovation and Food Security): 31

2.2 الأمن الغذائي في فلسطين (Food Security in Palestine) 32
1.2.2. نبذة عن فلسطين (About Palestine): 32
2.2.2. فلسطين في أرقام (Palestine in Numbers): 33
1.2.2.2. السكان (Population): 34
2.2.2.2. القوى العاملة (Manpower): 36
3.2.2.2. مساحة الأراضي (Land Area): 37
1.3.2.2.2. مساحة الأراضي الزراعية (% من مساحة الأراضي): 38
4.2.2.2. المياه (Water): 39
3.2.2. القطاع الزراعي في فلسطين (The Agricultural Sector in Palestine): 41
1.3.2.2. واقع الإنتاج النباتي (The Reality of Plant Production): 43
1.1.3.2.2. المساحة المزروعة (Cultivated Area): 44
2.1.3.2.2. قيمة الإنتاج النباتي Plant Production Value: 45
2.3.2.2. واقع الإنتاج الحيواني (The Reality of Animal Production): 46
4.2.2. واقع الأمن الغذائي في فلسطين (The Reality of Food security in Palestine): 48
1.4.2.2. توافر الغذاء (Food Availability): 50
1.1.4.2.2. الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP)): 50
1.1.1.4.2.2. الناتج المحلي الزراعي (Agricultural GDP): 51
2.1.4.2.2. الواردات الغذائية (Food Import): 52
3.1.4.2.2. المساعدات الغذائية (Food Aid): 54

2.4.2.2. الوصول إلى الغذاء (Food Accessibility): 55
1.2.4.2.2. الفقر (Poverty): 56
2.2.4.2.2. معدل النمو السكاني (Population Growth Rate): 58
3.4.2.2. استخدام الغذاء (Food Utilization): 59
1.3.4.2.2. سلامة الغذاء (Food Safety): 60
2.3.4.2.2. سوء التغذية (Malnutrition): 61
4.4.2.2. استقرار الغذاء (Food Stability): 62

3.2 الدراسات السابقة (Previous Studies) 62

1.3.2. الدراسات المحلية (Local Studies): 63
2.3.2. الدراسات العربية (Arab Studies): 65
3.3.2. الدراسات الأجنبية (Foreign Studies): 67
4.3.2. التعقيب على الدراسات السابقة (Commenting on previous studies): 69
1.4.3.2. أجه الاستفادة من الدراسات السابقة: 69
2.4.3.2. أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة: 69
3.4.3.2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: 69

الفصل الثالث المنهجية والإجراءات 70

مقدمة (Introduction): 70

1.3 منهج الدراسة (Study Approach) 71

2.3 مجال الدراسة (field of study) 71

3.3 مجتمع الدراسة (Study Population) 73

4.3 متغيرات الدراسة (Study variables) 73

5.3 الاعتبارات الأخلاقية (Ethical consideration): 75

6.3 هيكلية الدراسة (Study Structure) 76

الفصل الرابع النتائج ومناقشتها 77

مقدمة (Introduction): 77

1.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (Descriptive analysis) 78

1.1.4. التحليل الوصفي لمتغير الأمن الغذائي (FS): 78
2.1.4. التحليل الوصفي لمتغير توافر الغذاء: 80
1.2.1.4. نتائج التحليل الوصفي لمؤشر (متوسط قيمة إنتاج الغذاء للفرد): 81
2.2.1.4. نتائج التحليل الوصفي لمؤشر (قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات السلعية): 83
3.2.1.4. نتائج التحليل الوصفي لمؤشر (تقلب إنتاج الغذاء للفرد): 86
3.1.4. التحليل الوصفي لمتغير الوصول إلى الغذاء: 87
1.3.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي): 87
2.3.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (نسبة الفقر): 90
3.3.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (عدد السكان): 93
4.1.4. التحليل الوصفي لمتغير استخدام الغذاء: 94

1.4.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة)): _94
2.4.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (استخدام خدمات الصرف الصحي الأساسية): _____96
3.4.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (نقص الوزن عند الولادة): _____97
4.4.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (نقص التغذية): _____98
5.1.4. التحليل الوصفي لمتغير استقرار الغذاء: _____101
1.5.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (الاستقرار السياسي وغياب العنف):_____101
2.5.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والمجهزة للري): _____103
3.5.1.4. التحليل الوصفي لمؤشر (الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية): _____103

2.4 بناء نموذج الدراسة القياسي (Building a standard study form): _____ 104

1.2.4. المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة:_____104
1.1.2.4. طريقة المربعات الصغرى (OLS):_____105
2.1.2.4. الاختبارات الإحصائية للنموذج: _____105
2.2.4. التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة المتعدد:_____106
3.2.4. تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج: _____111

3.4. اختبار فرضيات الدراسة (Test hypotheses of the study) _____ 115

1.2.4. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات الأمن الغذائي على تحقيق الأمن الغذائي في فلسطين. _____115
2.3.4. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين توافر الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وذلك عند مستوى دلالة (دلالة ($\alpha \leq 0.05$): _____116
1. الأمن الغذائي ومتوسط إنتاج الغذاء للفرد:_____117
2. الأمن الغذائي وقيمة الواردات الغذائية _____117
3. الأمن الغذائي وتقلب إنتاج الغذاء للفرد: _____118
3.3.4. اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين الوصول إلى الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وذلك عند مستوى دلالة (دلالة ($\alpha \leq 0.05$): _____119
1. الأمن الغذائي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: _____119
2. الأمن الغذائي ونسبة الفقر: _____120
3. الأمن الغذائي وعدد السكان: _____121
4.3.4. اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين استخدام الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وذلك عند مستوى دلالة (دلالة ($\alpha \leq 0.05$): _____122
1. الأمن الغذائي ومعدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب: _____122
2. الأمن الغذائي واستخدام خدمات الصرف الصحي الأساسية: _____123
3. الأمن الغذائي ونقص الوزن عند الولادة: _____123
4. الأمن الغذائي ونقص التغذية:_____124
5.2.4. اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى بين استقرار الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وذلك عند مستوى دلالة (دلالة ($\alpha \leq 0.05$): _____124
1. الأمن الغذائي والاستقرار السياسي وغياب العنف: _____125
2. الأمن الغذائي ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة ومجهزة للري: _____125
2. الأمن الغذائي والحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية:_____126

مقدمة: _____ **127**

1.5. استنتاجات الدراسة _____ **128**

1.1.5. الاستنتاجات المتعلقة بتوافر الغذاء: _____128

2.1.5. الاستنتاجات المتعلقة بالوصول إلى الغذاء: _____129

3.1.5. الاستنتاجات المتعلقة باستخدام الغذاء: _____129

4.1.5. الاستنتاجات المتعلقة باستمرارية الغذاء: _____130

2.5 توصيات الدراسة _____ **133**

3.5 مقترحات مستقبلية _____ **134**

المصادر والمراجع_____ **135**

أولا: المراجع العربية: _____ **135**

ثانياً: المراجع الأجنبية: _____ **140**

الملاحق: _____ **141**